A/79/5/Add.10

الأمم المتحدة

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة التاسعة والسبعون

الملحق رقم 5 ياء

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة التاسعة والسبعون
الملحق رقم 5 ياء

A/79/5/Add.10

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الأمم المتحدة • نيويورك، 2024

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 1020-7279

[24 تموز/يوليه 2024]

المحتويات

الفصل		الصفحة
	كتابا الإحالة	5
الأول –	تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات	7
الثاني –	التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات	10
	موجز	10
	ألف – الولاية والنطاق والمنهجية	13
	باء – النتائج والتوصيات	14
	1 – متابعة التوصيات السابقة	14
	2 – الاستعراض المالي العام	15
	3 – الشركاء المنفذون	21
	4 – إدارة السفر	25
	جيم – إحالة المعلومات من قِبل الإدارة	30
	1 – شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات	30
	2 – الهبات	30
	3 – حالات الغش والغش المفترض	30
	دال – شكر وتقدير	31
	المرفق	
	حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	32
الثالث –	تصديق البيانات المالية	42
الرابع –	التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	43
	ألف – مقدمة	43
	باء – الأهداف والاستراتيجيات	43

جيم – لمحة عامة عن الأنشطة 44
دال – الملامح الرئيسية لأداء الميزانية 45
هاء – التحليل المالي 51
واو – المخاطر والتحديات والتحسينات في عام 2023 وما بعده 53
الخامس – البيانات المالية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 55
الملاحظات على البيانات المالية 62

كتابا الإحالة

رســـالة مؤرخة 31 آذار/مارس 2024 موجهة من المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات

وفقاً للقاعدة 406-3 من القواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يُشرِّفني أن أحيل إليكم طيه البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن السـنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، التي أوافق عليها بمقتضى هذا الكتاب.

وتُحال أيضا نسخ من هذه البيانات المالية إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

(توقيع) غادة فتحي إسماعيل **والي**
المديرة التنفيذية
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

رسالة مؤرخة 24 تموز/يوليه 2024 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس مراجعي الحسابات

يُشـرِّفني أن أحيل إليكم طيه تقرير مجلس مراجعي الحسـابات، مشـفوعاً بالتقرير المالي والبيانات المالية المراجَعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

(توقيع) **هو** كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

الفصل الأول

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات

الرأي

أجرينا مراجعةً للبيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، وهي تتألف من بيان المركز المالي (البيان الأول) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وبيان الأداء المالي (البيان الثاني)، وبيان التغيرات في صافي الأصول (البيان الثالث)، وبيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)، وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى الملاحظات على البيانات المالية، وتشمل موجزا للسياسات المحاسبية الهامة.

ونرى أن البيانات المالية المرفقة تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمكتب في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

أجرينا مراجعة الحسابات وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير مبينة في الفرع المعنون "مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية". ونحن جهة مستقلة عن المكتب، وفقا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات. ونعتقد أن الأدلة التي استقيناها من مراجعة الحسابات كافية ومناسبة لأن تشكل أساسا نقيم عليه رأينا.

المعلومات الأخرى غير البيانات المالية وتقرير مراجعي الحسابات بشأنها

تتولى الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى التي تتألف من التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 المدرج في الفصل الرابع، ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير مراجعي الحسابات الذي أعددناه بشأنها.

ولا يشمل رأينا في البيانات المالية تلك المعلومات الأخرى، ونحن لا نعبر عن أي شكل من أشكال الضمانات بشأنها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى وفي النظر، أثناء قيامنا بذلك، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بشكل جوهري مع البيانات المالية أو مع المعارف التي استقيناها خلال عملية مراجعة الحسابات، أو فيما إذا كان يبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية من جوانب أخرى. وإذا خلصنا، استنادا إلى العمل الذي اضطلعنا به، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بتقديم تقرير عن ذلك. وليس لدينا ما نفيد به في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والأفراد المكلفين بتنظيم البيانات المالية

تقع على عاتق الإدارة مسؤولية إعداد البيانات المالية وعرضها بأمانة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وممارسة الرقابة الداخلية حسب ما تراه الإدارة ضروريا لإتاحة إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو السهو.

ولدى إعداد البيانات المالية، تضطلع الإدارة بالمسؤولية عن تقييم مدى قدرة المكتب على الاستمرار في أداء أعماله، مع الإفصاح، حسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة باستمرارية الأعمال، واستخدام استمرارية الأعمال كأساس محاسبي، إلا إذا اعتزمت الإدارة تصفية المكتب أو وقف عملياته، أو لم يكن لديها أي بديل واقعي عن القيام بذلك.

وتقع على الجهات المكلفة بالإدارة مسؤولية الإشراف على عملية الإبلاغ المالي التي يضطلع بها المكتب.

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التأكد بدرجة معقولة من أن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت نتيجة غش أم خطأ، وإصدار تقرير لمراجعي الحسابات يتضمن رأينا. والتأكد بدرجة معقولة هو مستوى عال من التأكد، ولكنه لا يكفل أن المراجعة التي تجري وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكشف بالضرورة أي خطأ جوهري إن وُجد. أما الأخطاء فيمكن أن تنشأ عن غش أو خطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع على نحو معقول أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

وفي إطار مراجعة الحسابات وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نتحلى بالحكمة المهنية ونتبع منهجا يقوم على الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

(أ) تحديد احتمالات احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية وتقييمها، سواء أكانت تلك الأخطاء ناتجة عن الغش أم الخطأ، وتصميم إجراءات لمراجعة الحسابات بغية التصدي لتلك الاحتمالات، واستقاء أدلة من مراجعة الحسابات تشكل أساسا كافيا ومناسبا لإبداء رأينا بشأنها. ومخاطر عدم الكشف عن خطأ جوهري ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم الكشف عن خطأ جوهري ناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال متعمد أو إبداء بيانات على غير الواقع أو تجاوز الرقابة الداخلية؛

(ب) الإلمام بإجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية مراجعة الحسابات حتى يتسنى وضع إجراءات لمراجعة الحسابات تكون ملائمة للظروف السائدة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية إجراءات الرقابة الداخلية المعمول بها في المكتب؛

(ج) تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتّبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الصادرة عن الإدارة؛

(د) استخلاص الاستنتاجات بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لاستمرارية الأعمال كأساس محاسبي، واستقراء الأدلة المستمدة من مراجعة الحسابات لتحديد أي غموض جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير قدرا كبيرا من الشك في قدرة المكتب على الاستمرار كمؤسسة. فإذا خلصنا إلى وجود غموض جوهري، تعين علينا استرعاء الاهتمام في تقريرنا عن مراجعة الحسابات إلى الإفصاحات المتصلة بذلك في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتقوم استنتاجاتنا على الأدلة المستمدة من مراجعة الحسابات حتى تاريخ تقريرنا عن مراجعة الحسابات. ولكن من الممكن أن تطرأ أحداث أو ظروف في المستقبل يتعذر معها على المكتب الاستمرار كمؤسسة عاملة؛

(هـ) تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومضمونها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعرض المعاملات والأحداث المبلغ عنها فيها بطريقة تحقق عرضها بنزاهة.

ونتواصل مع المكلفين بالإدارة فيما يتعلق بجملة مسائل منها النطاق المقرر لمراجعة الحسابات وتوقيتها ونتائجها الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء مراجعتنا للحسابات.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نرى أن معاملات المكتب التي اطّلعنا عليها أو قمنا بتدقيقها في إطار مراجعتنا للحسابات تتفق، من جميع الجوانب الهامة، مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ومع السند التشريعي.

ووفقا للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أصدرنا أيضا تقريرا مطوّلا عن مراجعتنا لحسابات المكتب.

(توقيع) **هو** كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) دوروثي **بيريز غوتييريز**
القائمة بأعمال المراقب المالي العام لجمهورية شيلي
(كبيرة مراجعي الحسابات)

(توقيع) بيير **موسكوفيتشي**
الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي

24 تموز/يوليه 2024

الفصل الثاني

التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات

موجز

أُنشئ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) سعيا – بصفة عامة – إلى تنفيذ برنامجي المنظمة لمكافحة المخدرات والجريمة بطريقة متكاملة، ومعالجة المسائل المترابطة المتعلقة بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة والإرهاب الدولي في سياق التنمية المستدامة والأمن البشري (ST/SGB/2004/6). ويضطلع الكيان بمجموعة واسعة من المبادرات، بما في ذلك مساعدة الدول الأعضاء في منع الفساد ومكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة، من بين مجالات نشاطه الأخرى.

وقد راجع مجلس مراجعي الحسابات البيانات المالية للمكتب واستعرض عملياته للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وأُجريت المراجعة المؤقتة للحسابات في المقر، الواقع في فيينا، في الفترة من 23 تشرين الأول/أكتوبر إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وفي المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في بريتوريا، في الفترة من 22 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2023، وفي المكتب الإقليمي لوسط آسيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في طشقند، في الفترة من 17 كانون الثاني/يناير إلى 7 شباط/فبراير 2024. وأُجريت المراجعة النهائية للبيانات المالية في الفترة من 2 نيسان/أبريل إلى 2 أيار/مايو 2024 في مقر المكتب.

نطاق التقرير

يغطي هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها، وقد نوقشت تلك المسائل مع إدارة المكتب التي عُرِضت آراؤها في هذا التقرير على النحو المناسب.

وأُجريت مراجعة الحسابات في المقام الأول لتمكين المجلس من تكوين رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية تعرض بأمانة المركزَ المالي للمكتب في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وأداءَه المالي وتدفُّقاته النقدية في السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتضمنت مراجعة الحسابات استعراضا عاما للنُظم المالية والضوابط الداخلية وفحصا اختباريا للسجلات المحاسبية، وغيرها من المستندات الداعمة، بالقدر الذي ارتآه المجلس ضروريا لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.

واستعرض المجلس أيضا عمليات المكتب بموجب البند 7-5 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، الذي يتيح للمجلس تقديم ملاحظاته بشأن كفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وبوجه عام بشأن إدارة العمليات وتنظيمها.

واستعرض المجلس أيضا متابعة تفصيلية للإجراءات المتخذة استجابة للتوصيات المقدمة في السنوات السابقة.

رأي مراجعي الحسابات

يرى المجلس أن البيانات المالية تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمكتب في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستنتاج العام

لم يقف المجلس على أي أخطاء أو أوجه إغفال أو أغلاط هامة بعد استعراضه السجلات المالية للمكتب للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. غير أن المجلس لاحظ وجود متسع للتحسين في مجالي الشركاء المنفذين وإدارة السفر.

وببلوغ مجموع الإيرادات 529,42 مليون دولار (بزيادة قدرها 98,78 مليون دولار مقارنة بعام 2022) ومجموع المصروفات 451,51 مليون دولار، تبين البيانات المالية فائضا قدره 77,91 مليون دولار خلال عام 2023 (2022: 32,16 مليون دولار (بعد إعادة الحساب)). وعلاوةً على ذلك، ظل المركز المالي العام للمكتب سليما ومستقرا خلال عام 2023، حيث فاق حجمُ الأصول المتداولة حجمَ الخصوم المتداولة بأكثر من خمسة أضعاف، وفاق مجموعُ الأصول مجموعَ الخصوم بأكثر من ثلاثة أضعاف.

الاستنتاج الرئيسي

فيما يلي الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها المجلس:

ظلت تقييمات أداء الشركاء المنفذين متأخرة عن موعدها

لاحظ المجلس تأخيراً بمتوسط 15 شهراً في تقديم تقييمات أداء الشركاء مع وجود حالات معلقة لفترات طويلة منذ أعوام 2021 و 2022 و 2023. ولاحظ المجلس أيضا أن تأخر الشركاء المنفذين في إعادة الأرصدة غير المنفقة لم يؤخذ في الاعتبار في تقييمات أدائهم.

تأخر الشركاء المنفذين في رد الأرصدة غير المنفقة

أظهر تحليل الاتفاقات المنجزة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023 وجود قدر كبير من الأرصدة غير المنفقة المتعلقة بالمكتب، والتي أعيدت بتأخير يتراوح بين 17 و 460 يوماً بعد إبرام الاتفاق.

عدم الامتثال لسياسة الشراء المسبق في السفر في مهام رسمية

بعد تحليل السفر في مهام رسمية الذي قام به المكتب في عامي 2022 و 2023، لاحظ المجلس انخفاض معدلات الامتثال للتعليمات المتصلة بتقديم طلبات السفر قبل موعد السفر بمدة 21 يوماً تقويمياً على الأقل والقاعدة المتصلة بتجهيز الطلب والموافقة قبل 16 يوما تقويميا من موعد السفر.

التوصيات الرئيسية

استنادا إلى نتائج مراجعة الحسابات، يوصي المجلس بأن يقوم المكتب بما يلي:

ظلت تقييمات أداء الشركاء المنفذين متأخرة عن موعدها

(أ) إجراء استعراض بأثر رجعي، على الأقل منذ صدور سياسة الشراكة، لجميع الاتفاقات التي تم الانتهاء منها مع الشركاء المنفذين وإجراء تقييمات الأداء غير المنجزة؛

(ب) كفالة إجراء جميع تقييمات الأداء للشركاء المنفذين في الوقت المناسب؛

(ج) إدراج تأخر الشريك المنفذ في إعادة الأرصدة غير المنفقة في تقييم أدائه؛

تأخر الشركاء المنفذين في رد الأرصدة غير المنفقة

(د) تشجيع شركائه المنفذين على رد أرصدتهم غير المنفقة في الوقت المناسب؛

(هـ) تضمين سياسة الشراكة الخاصة به موعدا نهائيا موحدا لقيام الشركاء المنفذين برد الأرصدة غير المنفقة؛

عدم الامتثال لسياسة الشراء المسبق في السفر في مهام رسمية

(و) تحليل الأسباب الجذرية لانخفاض معدلات الامتثال من جانب كل مكتب فيما يتعلق بتقديم طلبات السفر والموافقة عليها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز وزيادة الامتثال لمتطلبات تجهيز طلبات السفر؛

(ز) تضمين تقاريره الدورية تحليلا أكثر تفصيلا لسياسة الشراء المسبق من خلال تضمينها، على الأقل، المعدلات المتعلقة بالـ 21 يوما وتحليلا سرديا لعدم الامتثال، وتعميم النتائج على موظفيه.

متابعة التوصيات السابقة

لاحظ المجلس أن هناك 24 توصية متبقية حتى السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، من بينها 10 توصيات نُفذت بالكامل (42 في المائة)، و 12 توصية قيد التنفيذ (50 في المائة)، وتوصية واحدة لم تنفَّذ (4 في المائة)، وتوصية واحدة تجاوزتها الأحداث (4 في المائة).

حقائق رئيسية	
529,42 مليون دولار	الإيرادات في عام 2023
451,51 مليون دولار	المصروفات في عام 2023
77,91 مليون دولار	الفائض للسنة
392,31 1 مليون دولار	الأصول
376,75 مليون دولار	الخصوم
015,56 1 مليون دولار	صافي الأصول
441,97 مليون دولار	الموارد الفعلية الخارجة عن الميزانية في عام 2023
23,54 مليون دولار	الميزانية العادية الفعلية في عام 2023

ألف – الولاية والنطاق والمنهجية

1 – أُنشئ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) سعيا – بصفة عامة – إلى تنفيذ برنامجي المنظمة لمكافحة المخدرات والجريمة بطريقة متكاملة، ومعالجة المسائل المترابطة المتعلقة بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة والإرهاب الدولي في سياق التنمية المستدامة والأمن البشري (ST/SGB/2004/6). ويضطلع الكيان بمجموعة واسعة من المبادرات، بما في ذلك دعم الدول الأعضاء في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، ومنع الفساد، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة، ومنع الجريمة وتعزيز العدالة الجنائية. وحتى كانون الأول/ديسمبر 2023، كان لدى المكتب حوالي 576 موظفا دوليا و 367 موظفا محليا في جميع أنحاء العالم، وكان يعمل في أكثر من 137 موقعا من مباني المكاتب الفعلية في جميع أنحاء العالم، تغطي أكثر من 90 بلدا. وينفذ المكتب جميع أنشطته تقريبا من خلال مشاريع على الصعيدين العالمي والإقليمي.

2 – وقد راجع مجلس مراجعي الحسابات البيانات المالية للمكتب واستعرض أنشطته للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 عملا بقرار الجمعية العامة 74 (د-1) لعام 1946. وأُجريت المراجعة وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (ST/SGB/2013/4) والقواعد المالية لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ولصندوق برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (ST/SGB/2015/4، المرفق الثالث)، وكذلك وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وتقتضي تلك المعايير أن يمتثل المجلس للمتطلبات الأخلاقية وأن يخطط لمراجعة الحسابات ويقوم بها للتأكد بدرجة معقولة من خُلوّ البيانات المالية من الأخطاء الجوهرية.

3 – وأُجريت مراجعة الحسابات لتمكين المجلس من تكوين رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية تعرض بأمانة المركزَ المالي للمكتب في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وأداءَه المالي وتدفُّقاته النقدية في السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتضمنت تلك المراجعة تقييما لما إذا كانت النفقات المسجلة في البيانات المالية قد جرى تكبدها للأغراض التي وافقت عليها مجالس الإدارة، وما إذا كانت الإيرادات والمصروفات قد صُنفت وسُجلت على النحو السليم وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

4 - وتضمنت مراجعة الحسابات استعراضا عاما للنُظم المالية والضوابط الداخلية وفحصا اختباريا للسجلات المحاسبية، وغيرها من المستندات الداعمة، بالقدر الذي ارتآه المجلس ضروريا لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.

5 - واستعرض المجلس أيضا عمليات المكتب عملا بالبند 7-5 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة الذي يجوز للمجلس بموجبه تقديم ملاحظاته بشأن كفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وبوجه عام بشأن إدارة عمليات المكتب وتنظيمها.

6 - ويشمل هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. وقد نوقِشَت ملاحظات المجلس واستنتاجاته مع إدارة المكتب التي عُرِضت آراؤها على النحو المناسب في هذا التقرير.

باء - النتائج والتوصيات

1 - متابعة التوصيات السابقة

7 - لاحظ المجلس أن هناك 24 توصية متبقية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، من بينها 10 توصيات نُفذت بالكامل (42 في المائة)، و 12 توصية قيد التنفيذ (50 في المائة)، وتوصية واحدة لم تنفَّذ (4 في المائة)، وتوصية واحدة تجاوزتها الأحداث (4 في المائة). وترد تفاصيل حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة في مرفق الفصل الثاني. وترد في الجدول 1 من الفصل الثاني حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالبيانات المالية.

الجدول 1 من الفصل الثاني

حالة تنفيذ التوصيات، حسب التقرير

سنة التقرير ومراجعة الحسابات	*التوصيات المتبقية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022*	*نُفِّذت*	*قيد التنفيذ*	*لم تنفَّذ*	*تجاوزتها الأحداث*	*التوصيات المتبقية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023*
A/74/5/Add.10، الفصل الثاني (2018)	1	–	1	–	–	1
A/75/5/Add.10، الفصل الثاني (2019)	2	1	1	–	–	1
A/76/5/Add.10، الفصل الثاني (2020)	2	–	1	–	1	1
A/77/5/Add.10، الفصل الثاني (2021)	4	–	4	–	–	4
A/78/5/Add.10، الفصل الثاني (2022)	15	9	5	1	–	6
مجموع عدد التوصيات	**24**	**10**	**12**	**1**	**1**	**13**
النسبة المئوية	**100**	**42**	**50**	**4**	**4**	

8 - لاحظ المجلس أن معدل تنفيذ التوصيات المتبقية انخفض بنسبة 25 في المائة من عام 2022 (67 في المائة) إلى عام 2023 (42 في المائة). وفي هذا الصدد، يشجع المجلس المكتب على اتخاذ المزيد من الخطوات لمعالجة التوصيات التي هي قيد التنفيذ، مع التركيز بشكل خاص على التوصيات المتبقية من التقارير A/74/5/Add.10، الفصل الثاني (2018)، و A/75/5/Add.10، الفصل الثاني (2019)، و A/76/5/Add.10، الفصل الثاني (2020)، التي يشير أول اثنين منها إلى تقديم التقارير المرحلية السنوية عن المشاريع والموافقة عليها في الوقت المناسب، بينما يتعلق الأخير باستعراض خطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، التي من المتوقع أن تدمج مع خطة استمرارية تصريف أعمال المكتب.

التوصيات الصادرة خلال فترات مراجعة الحسابات الست الماضية

9 - نتيجة لعمليات مراجعة الحسابات التي أجريت من عام 2018 إلى عام 2023، أصدر المجلس 85 توصية وأجرى 242 تقييماً لتوصيات السنوات السابقة. ويرد في الجدول 2 من الفصل الثاني تفصيل للتوصيات المقدمة في فترة مراجعة الحسابات المشار إليها.

الجدول 2 من الفصل الثاني

معدلات تنفيذ التوصيات الصادرة، 2018-2023

التقرير (سنة مراجعة الحسابات)	*عدد توصيات مراجعة الحسابات الصادرة*	*عدد توصيات مراجعة الحسابات المتبقية في نهاية فترة مراجعة للحسابات*	*توصيات مراجعي الحسابات المنفذة بالكامل في نهاية فترة مراجعة الحسابات*	
			(العدد)	*(النسبة المئوية)*
A/74/5/Add.10، الفصل الثاني (2018)	10	65	25	38
A/75/5/Add.10، الفصل الثاني (2019)	13	50	21	42
A/76/5/Add.10، الفصل الثاني (2020)	14	41	25	61
A/77/5/Add.10، الفصل الثاني (2021)	21	29	13	45
A/78/5/Add.10، الفصل الثاني (2022)	15	33	22	67
A/79/5/Add.10، الفصل الثاني (2023)	12	24	10	42
المجموع/متوسط النسبة المئوية	**85**	**242**	**116**	**48**

10 - من بين التوصيات الـ 85 الصادرة في الفترات الست السابقة لمراجعة الحسابات، كان المجال الأكثر ملاحظة هو إدارة البرامج والمشاريع (بما في ذلك الشركاء المنفذون). ويرتبط ذلك مباشرة بالعمل الأساسي للمكتب، الذي يتطلب تنفيذ برامج عالمية وإقليمية. وتتعلق المجالات الأخرى التي يجب تسليط الضوء عليها بالتوصيات التي تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الموارد البشرية والإدارة المالية والمحاسبية.

11 - وفيما يتعلق بـ 242 توصية متبقية تم تقييمها على مدى السنوات الست الماضية، ظل اتجاه معدل التنفيذ عند حوالي 40 في المائة، باستثناء الدورتين الثالثة والخامسة لمراجعة الحسابات، حيث تجاوز المعدل فيهما 60 في المائة.

2 - الاستعراض المالي العام

التغيير المحاسبي في الاعتراف بالممتلكات والمنشآت والمعدات

12 - في أعقاب توصية سابقة صادرة عن المجلس في تقريره لعام 2022 (A/78/5/Add.10، الفصل الثاني)، أوصى فيها المجلس بأن يجري المكتب تقييما كاملا لمعايير الاعتراف بالممتلكات والمنشآت والمعدات، قررت إدارة المكتب أن يقوم المكتب بتسجيل أعمال التشييد التي من المقرر أن يستخدمها المستفيدون النهائيون كمصروفات بدلا من رسملتها، حيث إن سيطرة المكتب على هذه البنود محدودة. وقد أدى هذا التغيير في المعالجة المحاسبية إلى إلغاء الاعتراف بالمباني المشيدة أو قيد الإنشاء، وأعاد المكتب حساب أرقام المقارنة للسنة السابقة 2022 لتعكس التغيير المحاسبي المذكور أعلاه. فعلى سبيل المثال، انخفضت الأرقام المتصلة بالممتلكات والمنشآت والمعدات لعام 2022، من 10,25 ملايين دولار إلى

3,47 ملايين دولار، وكذلك انخفضت مصروفات التشغيل الأخرى من 104,27 ملايين دولار إلى 97,17 مليون دولار في عام 2022. وأدت إعادة الحساب أيضا إلى زيادة في الفائض لعام 2022، من 25,06 مليون دولار إلى المبلغ المعاد حسابه وهو 32,16 مليون دولار. وشملت أرقام المقارنة في هذا الاستعراض المالي العام الأرقام المعاد حسابها لنهاية عام 2022، بينما تعرض الملاحظة 10 من البيانات المالية للمكتب للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 مزيدا من التفاصيل حول الأرقام المعاد حسابها.

الأداء المالي

13 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغت الإيرادات 529,42 مليون دولار (2022: 430,65 مليون دولار)، بينما بلغت المصروفات في نفس الفترة 451,51 مليون دولار (2022: 398,49 مليون دولار (بعد إعادة الحساب)). ونتيجة لذلك، لوحظت زيادة قدرها 45,75 مليون دولار في الفائض، من 32,16 مليون دولار (بعد إعادة الحساب) في عام 2022 إلى 77,91 مليون دولار في عام 2023.

14 - ومن إجمالي الإيرادات، يمثل مبلغ 423,99 مليون دولار (2022: 383,71 مليون دولار) الإيرادات من المعاملات غير التبادلية، وهو ما يعكس اعتماد المكتب الشديد على التبرعات الواردة من الحكومات والجهات المانحة الأخرى. وكما هو مبين في الشكل الأول من الفصل الثاني أدناه، فإن الجزء الأصغر من إيرادات المكتب هو الميزانية العادية، التي بلغت 34,66 مليون دولار في عام 2023 (2022: 33,99 مليون دولار).

الشكل الأول من الفصل الثاني

تكوين إيرادات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بالنسبة المئوية)

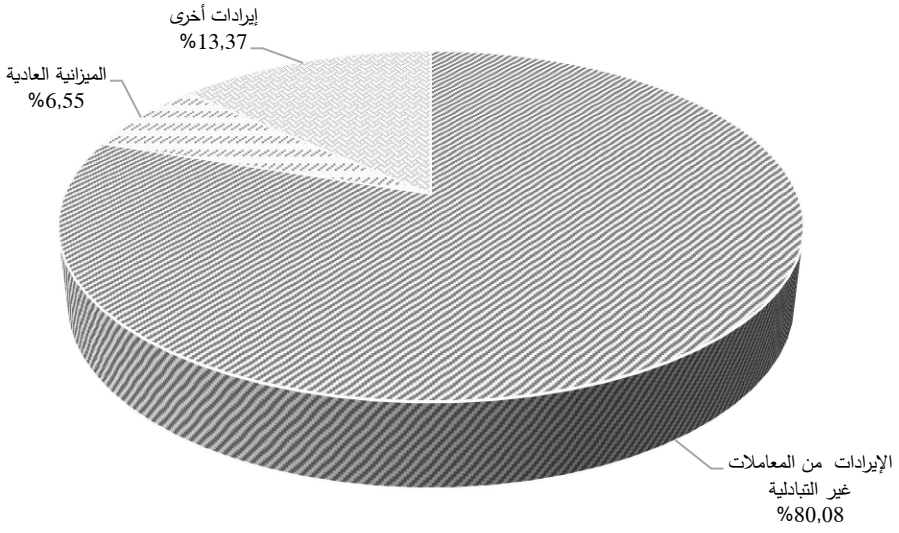

المصدر: بيان الأداء المالي للمكتب للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

15 - وحلل المجلس تطور إيرادات المكتب من عام 2020 إلى عام 2023 ولاحظ اتجاهًا تصاعديًا في إجمالي الإيرادات، من 391,43 مليون دولار في عام 2020 إلى 529,42 مليون دولار في عام 2023، وهي إيرادات من المعاملات غير التبادلية، وهي العنصر الوحيد الذي ظل يرتفع باستمرار على مدى السنوات الأربع الماضية. وظلت الميزانية العادية، في المتوسط، دون تغيرات كبيرة، حيث شكلت في المتوسط نسبة 7,49 في المائة من إجمالي الإيرادات. وفيما يتعلق بالمصادر الأخرى للإيرادات (مثل الإيرادات من الخدمات المقدمة وإيرادات الاستثمار)، عكس هذا العنصر خلال عام 2023 الاتجاه التنازلي الذي لوحظ على مدى السنوات الأخيرة، حيث ارتفع من 12,96 مليون دولار في عام 2022 إلى 70,78 مليون دولار في عام 2023، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع إيرادات الاستثمار. ويرد في الشكل الثاني من الفصل الثاني الاتجاه السائد في تكوين إيرادات المكتب في الفترة الممتدة من عام 2020 إلى عام 2023.

الشكل الثاني من الفصل الثاني

الاتجاه السائد في تكوين إيرادات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2020-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

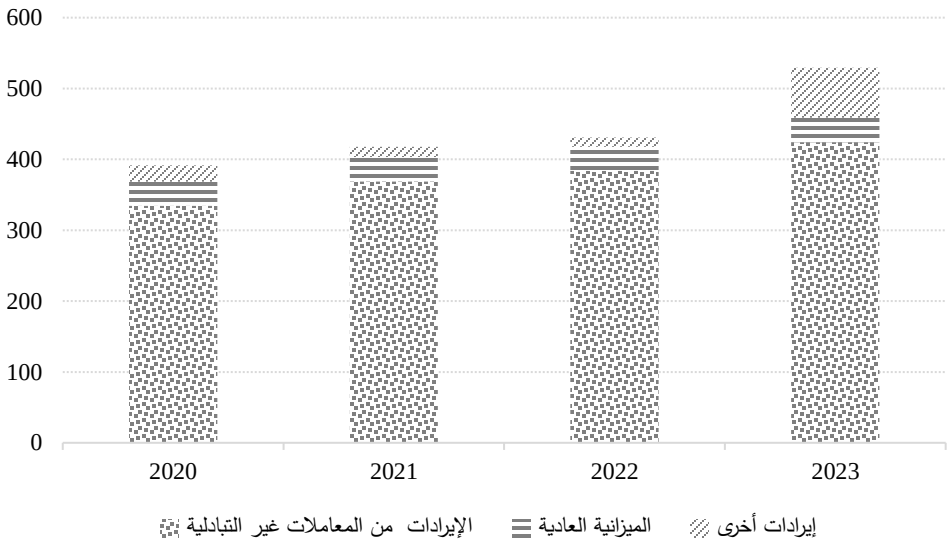

المصدر: بيان الأداء المالي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للسنوات من عام 2020 إلى عام 2023.

16 - وفيما يتعلق بالمصروفات، لوحظت زيادة بنسبة 13,31 في المائة، من 398,49 مليون دولار في عام 2022 (أعيد حسابها) إلى 451,51 مليون دولار في عام 2023، ويعزى ذلك أساسا إلى زيادة قدرها 148,47 في المائة (من 18,48 مليون دولار في عام 2022 إلى 45,91 مليون دولار في عام 2023) في عنصر المنح والتحويلات الأخرى، الذي يشمل المصروفات في إطار التحويلات إلى الشركاء المنفذين من أجل التنفيذ البرنامجي نيابة عن المكتب.

المركز المالي

17 - كما هو مبين في الشكل الثالث من الفصل الثاني، كان المكونان الرئيسيان لقاعدة أصول المكتب، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، هما الاستثمارات، التي بلغ مجموعها 907,38 ملايين دولار (2022: 813,70 مليون دولار) والمبالغ المستحقة القبض (تبرعات ومبالغ أخرى) التي بلغ مجموعها 313,92 مليون دولار (2022: 326,40 مليون دولار). وتتعلق مكونات الأصول الأخرى بالنقدية ومكافئات النقدية، وتحويلات السُلف، والسلف المدفوعة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الشكل الثالث من الفصل الثاني

تكوين أصول مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بالنسبة المئوية)

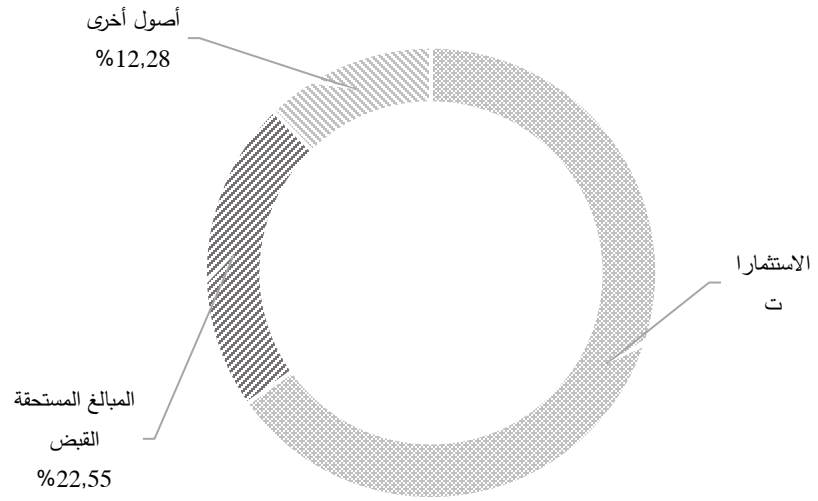

المصدر: بيان المركز المالي للمكتب للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

18 - ومن مجموع خصوم المكتب البالغ قدرها 376,75 مليون دولار (2022: 376,30 مليون دولار)، يتألف الجزء الأكبر من خصوم مشروطة بقيمة 153,36 مليون دولار (2022: 161,11 مليون دولار) تتصل بترتيبات مشروطة ناشئة أساساً عن اتفاقات مع المفوضية الأوروبية. أما ثاني أكبر عنصر في خصوم المكتب فهو استحقاقات الموظفين البالغة 134,09 مليون دولار (2022: 115,51 مليون دولار). وشملت الخصوم الأخرى البالغة 89,31 مليون دولار (2022: 99,68 مليون دولار) الحسابات المستحقة الدفع والمبالغ المقبوضة سلفا. ويعرض الشكل الرابع من الفصل الثاني تكوين خصوم المكتب في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

19 - وتمثل الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين الالتزامات التي جرى تكبدها في نهاية السنة، ويتمثل أكبر عناصرها في تقدير تكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وقدرها 89,57 مليون دولار (2022: 75,70 مليون دولار). وقد أدى انخفاض معدل الخصم، والزيادة في معدلات تضخم تكاليف الرعاية الطبية، والتغيرات في افتراض مزيج العملات، وما قابلها جزئياً من تأثير التغيرات في الافتراضات الديمغرافية والتسويات القائمة على التجربة، إلى خسارة اكتوارية إجمالية للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بلغت 7,38 ملايين دولار (2022: مكاسب قدرها 34,35 مليون دولار)، على النحو المفصح عنه في الملاحظة 14 على البيانات المالية للمكتب للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

الشكل الرابع من الفصل الثاني

تكوين خصوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بالنسبة المئوية)

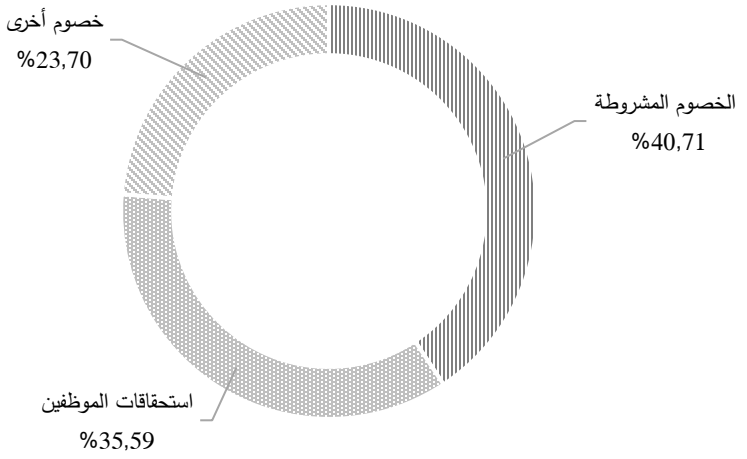

المصدر: بيان المركز المالي للمكتب للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

20 - وأجرى المجلس تحليلا لاتجاهات وتقادم التبرعات المستحقة القبض وغيرها من المبالغ المستحقة القبض في الفترة من عام 2020 إلى عام 2023 (انظر الجدول 3 من الفصل الثاني)، ولاحظ أن صافي المبلغ في كلتا الفئتين وصل في مجموعه إلى 313,92 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 1,63 في المائة مقارنة بصافي المبلغ المسجل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (308,79 ملايين دولار). وفيما يتعلق بتقادم التبرعات المستحقة القبض والمبالغ الأخرى المستحقة القبض، انخفضت نسبة المبالغ المستحقة القبض غير المسددة لأكثر من سنة واحدة كنسبة مئوية من إجمالي المبالغ المستحقة القبض، من 9,10 ملايين دولار (2,79 في المائة) في عام 2022 إلى 1,91 مليون دولار (0,61 في المائة) في عام 2023.

الجدول 3 من الفصل الثاني

تقادم التبرعات المستحقة القبض والمبالغ الأخرى المستحقة القبض

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة	*المبلغ غير المسدد لمدة تقل عن سنة واحدة*[أ]	*المبلغ غير المسدد لمدة تزيد على سنة واحدة*	*المجموع*	*المبلغ غير المسدد لمدة تزيد على سنة واحدة (بالنسبة المئوية)*
2020	299,76	9,03	308,79	2,92
2021	288,90	1,05	289,95	0,36
2022	317,31	9,10	326,40	2,79
2023	312,01	1,91	313,92	0,61

المصدر: البيانات المالية للمكتب والملاحظات عليها للسنوات 2020 إلى 2023.

(أ) لا يشمل المبالغ المتأخرة أو التي اضمحلت قيمتها.

21 - ولاحظ المجلس أن الانخفاض في المبالغ المستحقة القبض غير المسددة لأكثر من سنة واحدة بين عامي 2022 و 2023 يعزى أساسا إلى تحديث أجراه المكتب في جدول السداد لاتفاق وقع أصلا مع إحدى الجهات المانحة في عام 2019، بمبلغ إجمالي قدره 24,95 مليون دولار. وفي هذا الصدد، لم يتلق المكتب منذ بداية تنفيذ الاتفاق في عام 2020 وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 سوى الدفعة الأولى من إجمالي خمس دفعات جرى الالتزام بها. ومع ذلك، اتفق المكتب في نيسان/أبريل 2024 مع الجهة المانحة على تمديد الاتفاق، وتحديث جدول السداد، وبالتالي إعادة تصنيف تقادم الأقساط المستحقة (انظر الجدول 4 من الفصل الثاني).

الجدول 4 من الفصل الثاني

جدول السداد الأولي والمُحدَّث المفصل للمساهمات

الجدول الزمني للسداد	*تاريخ السداد الأولي*	*تاريخ السداد المحدّث*	*المبلغ بملايين دولارات الولايات المتحدة*	*حالة السداد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023*
الدفعة الأولى	1 كانون الثاني/يناير 2020	من حزيران/يونيه 2023 إلى حزيران/يونيه 2024	1,55	دفعت
الدفعة الثانية	1 كانون الثاني/يناير 2021	حزيران/يونيه 2024	5,45	لم تدفع
الدفعة الثالثة	1 كانون الثاني/يناير 2022	حزيران/يونيه 2025	5,77	لم تدفع
الدفعة الرابعة	1 كانون الثاني/يناير 2023	حزيران/يونيه 2026	5,98	لم تدفع
الدفعة الخامسة	1 كانون الثاني/يناير 2024	حزيران/يونيه 2027	6,20	لم تدفع
المجموع			**24,95**	

المصدر: استنادا إلى الاتفاق الأولي الموقع وجدول السداد المحدّث للاتفاق.

النسب المالية

22 - يوضح تحليل المجلس للنسب المالية الرئيسية (الجدول 5 من الفصل الثاني) أنه على الرغم من البيئة التنافسية للأموال المقدمة من الجهات المانحة، لا يزال المكتب في وضع سليم من حيث الملاءة المالية، مع زيادة في جميع النسب من عام 2022 إلى عام 2023. وبالإضافة إلى ذلك، ظل وضع السيولة العام للمكتب سليما، مع زيادة في النسبة من 3,55 في عام 2022 إلى 4,28 في عام 2023.

الجدول 5 من الفصل الثاني

تحليل النسب

النسبة	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (بعد إعادة الحساب)*
مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم[أ]		
نسبة الأصول إلى الخصوم	3,70	3,50[هـ]
نسبة التداول[ب]		
الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة	5,44	4,77
نسبة السيولة السريعة[ج]		
نسبة (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل + الحسابات المستحقة القبض) إلى الخصوم المتداولة	5,28	4,58
نسبة النقدية[د]		
(النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل) إلى الخصوم المتداولة	4,28	3,55

المصدر: البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(أ) يدل ارتفاع النسبة على قدرة الكيان على الوفاء بمجمل التزاماته.

(ب) يدل ارتفاع النسبة على قدرة الكيان على سداد خصومه المتداولة.

(ج) نسبة السيولة السريعة هي نسبة أكثر تحفظا من نسبة التداول لأنها لا تشمل المخزون والأصول المتداولة الأخرى التي يصعب تحويلها إلى نقدية. ويدل ارتفاع النسبة على أن الوضع الحالي يتسم بسيولة أعلى.

(د) نسبة النقدية هي مؤشر على ما يملكه الكيان من سيولة، وتستخدم في قياس حجم النقدية أو مكافئات النقدية أو الأموال المستثمرة المتوافرة ضمن الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة.

(هـ) أُعيد حسابها من 3,52 إلى 3,50.

3 - الشركاء المنفذون

ظلت تقييمات أداء الشركاء المنفذين متأخرة عن موعدها

23 - وفقًا لسياسة الشراكة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، يجب على مدير البرنامج و/أو المشروع المسؤول إجراء استعراض لأداء الشريك وتوثيق ما إذا كانت التجربة مع الشريك تبرر استمرار العمل مع الشريك الخارجي أو العمل معه مستقبلا. ويجب توثيق هذه المعلومات، بما في ذلك الدروس المستفادة من أجل عقود العمل مستقبلا.

24 - وينص المرفق الأول من سياسة الشراكة على أنه ينبغي تقديم تقرير أداء الشركاء المنفذين إلى وحدة إشراك الأطراف الخارجية التابعة للمكتب في غضون أربعة أشهر من انتهاء الاتفاق.

25 - وكجزء من تقييمات الأداء التي يجريها المكتب للشركاء المنفذين عند إنهاء الاتفاق، تنص سياسة الشراكة، في جملة متطلبات، على أن يقوم مدير البرنامج بتقييم الامتثال لشروط الاتفاق (أي ضعيف، جيد، ممتاز).

26 - ومن بين ما مجموعه 35 اتفاقا مع الشركاء المنفذين انتهت حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023، بقيت 12 حالة تتعلق بتقييمات الأداء متأخرة، بمتوسط تأخير قدره 15 شهراً (457 يوماً). وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك ثلاثة تقييمات للأداء توجب إجراؤها منذ عام 2021، وبقيت ست حالات معلقة من عام 2022 وثلاث حالات من عام 2023.

27 - ومن استعراض إعادة الشركاء المنفذين للأرصدة غير المنفقة إلى المكتب، لوحظ أن التأخر في رد الأرصدة غير المنفقة لم يتم تقييمه أو النظر فيه في التقييمات التي أجريت لأداء الشركاء المنفذين. وفي هذا الصدد، صُنِّف معيار "الامتثال لشروط الاتفاق" في أربعة من تقييمات الأداء السبعة المتاحة حتى تاريخ الاستعراض على أنه "جيد" أو "ممتاز"، مع استبعاد أي بيان أو تعليق يتصل بالتأخر في إعادة الأرصدة غير المنفقة.

28 - ويرى المجلس أن عدم إجراء تقييمات الأداء للشركاء المنفذين أو التأخر في إصدارها يمكن أن يحد من قدرة المكتب على إجراء تقييم شامل للمهام المسندة إلى الشركاء المنفذين. وبالتالي، فإنه يعرّض المكتب لعدد من المخاطر، مثل إعادة توظيف شركاء لا يتوفر تقييم لهم أو أداؤهم غير كافٍ.

29 - وبالمثل، يرى المجلس أن المكتب بحاجة إلى النظر في رد الشريك المنفذ للأرصدة غير المنفقة في الوقت المناسب أو في وقت متأخر عند إجراء تقييمات الأداء، حيث يمكن أن يوفر ذلك للمكتب معلومات أكثر دقة لاستكمال تقييم الأداء المالي للشريك المنفذ، وهو ما يمكن النظر فيه أيضا بالنسبة للتعاقدات المستقبلية مع المكتب.

30 - **ويوصي المجلس بأن يستعرض المكتب بأثر رجعي، على الأقل منذ صدور سياسة الشراكة، جميع الاتفاقات التي تم الانتهاء منها مع الشركاء المنفذين وأن يجري تقييمات الأداء غير المنجزة.**

31 - **ويوصي المجلس بأن يكفل المكتب إجراء جميع تقييمات الأداء للشركاء المنفذين في الوقت المناسب.**

32 - **ويوصي المجلس بأن يدرج المكتب تأخر الشريك المنفذ في إعادة الأرصدة غير المنفقة في تقييم أدائه.**

33 - وقبِل المكتب هذه التوصيات.

تأخر الشركاء المنفذين في رد الأرصدة غير المنفقة

34 - كجزء من أنشطة الإغلاق المضطلع بها في إطار دورة إشراك الشركاء المنفذين، تشير سياسة الشراكة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن الإغلاق المالي لمشاركة طرف خارجي يشمل عادة، من بين أنشطة أخرى، رد الأموال غير المنفقة. ولذلك، يشير المرفقان الأول والثاني من السياسة إلى أن مدير البرنامج في المكتب الفني يجب أن يكفل إعادة الأموال غير المنفقة إلى الأمم المتحدة.

35 - وعلى الرغم من عدم وجود حكم رسمي في سياسة الشراكة فيما يتعلق بالموعد النهائي لإعادة الأموال غير المنفقة، تنص الاتفاقات الموقعة بين المكتب والشركاء المنفذين في بنودها على أن يوافق الشريك المنفذ كذلك على إعادة أي أموال غير منفقة أو إمدادات غير مستخدمة متاحة من قبل المكتب في نهاية الاتفاق أو عند إنجاز المشروع، أيهما كان أقرب، في غضون 30 يوما تقويميا.

36 - ولاحظ المجلس أن من أصل ما مجموعه 14 اتفاقا موقعا مع الشركاء المنفذين، كان هناك 13 اتفاقا قد تم الانتهاء منها حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023 وتنطوي على أرصدة غير منفقة بقيمة 740 040,87 دولارا. وتجدر الإشارة إلى أن خمسة من هذه الاتفاقات الثلاثة عشر تم إبرامها خلال عام 2022، بينما تعود الاتفاقات الثمانية المتبقية إلى عام 2023. وفي هذا الصدد، لاحظ المجلس أن الشركاء المنفذين أعادوا الأرصدة غير المنفقة إلى المكتب بتأخير تراوح بين 17 و 460 يوما بعد إنجاز الاتفاق.

37 - ويرى المجلس أن التأخير الملاحظ في إعادة الشركاء المنفذين للأرصدة غير المنفقة يحد من قدرة المكتب على ضمان استرداد تلك الأموال على النحو السليم. بيد أن المجلس يرى أن من الأهمية بمكان أن يكفل المكتب استرداد الأموال في الوقت المناسب حتى يتسنى استخدام الأرصدة غير المنفقة بكفاءة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن للمكتب أن يحدد موعداً نهائياً موحداً في سياسة الشراكة الخاصة به، مما يسمح بمواءمة المعايير لضمان استرداد الأموال في الوقت المناسب.

38 - **ويوصي المجلس بأن يكفل المكتب قيام شركائه المنفذين برد أرصدتهم غير المنفقة في الوقت المناسب.**

39 - **ويوصي المجلس بأن يدرج المكتب في سياسة الشراكة الخاصة به موعدا نهائيا موحدا لقيام الشركاء المنفذين برد الأرصدة غير المنفقة.**

40 - وقد قبل المكتب هاتين التوصيتين.

التأخر في سداد الأقساط للشركاء المنفذين

41 - تنص سياسة الشراكة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على أنه بمجرد الموافقة على ارتباط من ارتباطات العمل، تقع على عاتق مدير البرنامج/المشروع مسؤولية ضمان الالتزام بالأموال في نظام أوموجا، وتوافر النقدية، وبدء عملية الدفع وفقا للاتفاق.

42 - وعلى الرغم من عدم وجود نص رسمي في سياسة الشراكة فيما يتعلق بالموعد النهائي لسداد الأقساط للشركاء المنفذين، تنص الاتفاقات الموقعة بين المكتب والشريك المنفذ على الجدول الزمني للسداد. فعلى سبيل المثال، يتفق على أن يدفع القسط الأول إما عند توقيع الاتفاق أو في غضون 30 يوم عمل بعد توقيعه، في حين تُدفع عادةً الأقساط اللاحقة بعد استلام وقبول التقارير المالية السابقة المتعلقة بالأنشطة التي يقوم بها الشريك المنفذ.

43 - وعلى أساس عَيِّنة أُخذت، استعرض المجلس سداد الأقساط التي دفعها المكتب إلى 25 شريكاً منفذاً خلال عام 2023، ولاحظ أن هناك سبع حالات لم يتم فيها سداد المدفوعات المصروفة وفقاً لشروط الاتفاقات. وقد دُفع القسط الأول للشركاء المنفذين بعد أكثر من 30 يومًا من توقيع جميع الأطراف على الاتفاق. وتراوحت حالات التأخير بين 63 و 322 يوما.

44 - ويرى المجلس أن تأخر المكتب في دفع الأقساط للشركاء المنفذين يمكن أن يؤثر على قدرة الشريك على تنفيذ الأنشطة التي عهد بها المكتب في الوقت المناسب وعلى نحو سليم. وبالتالي، يمكن أن يؤثر ذلك على تنفيذ المشروع لأن المنجزات المستهدفة والأنشطة التي التزم بها الشركاء المنفذون يمكن أن تتأخر.

45 - وبالإضافة إلى ذلك، فمن الأهمية بمكان أن يعزز المكتب المساءلة السليمة لمديري برامجه في ضمان إدارة عملية الدفع وفقا للاتفاقات الموقعة.

46 - **ويوصي المجلس بأن ينشئ المكتب آلية مراقبة لمديري البرامج لضمان دفع الأقساط المستحقة للشركاء المنفذين وفقا للاتفاقات الموقعة.**

47 - وقد قبل المكتب هذه التوصية.

عدم دقة المعلومات المتوفرة في وحدة إدارة الجهات المانحة في نظام أوموجا

48 - وحدة إدارة الجهات المانحة في نظام أوموجا هي الأداة التي تحول الأمم المتحدة من خلالها الأموال إلى الشركاء الخارجيين، وتمكّن مديري المشاريع من تسجيل وتتبع وتحليل دورة حياة العمل الكاملة للعلاقة التي تربط المنظمة بشركائها المنفذين، بدءا من إنشاء اتفاق الشريك حتى إغلاقه في الوحدة.

49 - ووفقًا لدليل دورة الأمم المتحدة بشأن إدارة الشركاء المنفذين، المعنون لمحة عامة عن إدارة الجهات المانحة، والمؤرخ 18 حزيران/يونيه 2021، يتم إنشاء تعريف الطلب عند إنشاء نموذج الطلب من أجل الاستجابة للدعوة لتقديم مقترحات لتلقي تمويل من الأمم المتحدة لتنفيذ الأنشطة. ويتم إنشاء تعريف الاتفاق في وقت لاحق عند إنشاء الاتفاق في النظام بناءً على الطلب الموافق عليه.

50 - وبالإضافة إلى ذلك، يشير دليل دورة الأمم المتحدة بشأن إدارة الشركاء المنفذين، "إغلاق اتفاق الجهات المانحة - تقييم أداء الشركاء"، الصادر في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020، إلى أن إغلاق الاتفاق مع الجهات المانحة يبدأ عندما يصل الاتفاق مع الجهات المانحة إلى الموعد النهائي لتنفيذ الاتفاق. وهذا الموعد هو التاريخ الذي يبدأ فيه الإغلاق العملياتي للاتفاق، أي أنه لا يُسمح بأي التزامات جديدة أو تغييرات في الالتزامات.

51 - وبالمثل، يشير المرفق الثاني من سياسة الشراكة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن وحدة إشراك الأطراف الخارجية في مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ترصد إغلاق شراكات التنفيذ في الوقت المناسب.

52 - وأجرى المجلس استعراضا للمعلومات المتاحة في وحدة إدارة الجهات المانحة للشركاء المنفذين الذين يديرهم المكتب في 30 أيلول/سبتمبر 2023، ولاحظ ما يلي:

(أ) كان هناك 109 تعريفات لاتفاقات لم تغلق منذ الأعوام 2020 و 2021 و 2022. ومن خلال إجراء مزيد من التحليل، جرى استعراض 10 تعريفات لاتفاقات، ولوحظ أن أنشطة الإغلاق قد اكتملت بالفعل في جميعها؛

(ب) كان لدى المكتب ستة تعريفات لطلبات قيد المعالجة لمدة ثلاثة أشهر على الأقل قبل مراجعة الحسابات، لم تدخل عليها أي تحديثات أخرى. وتعود اثنتان من هذه الحالات إلى عام 2021، وواحدة إلى عام 2020.

53 - ويرى المجلس أن عدم دقة المعلومات المتاحة في وحدة إدارة الجهات المانحة قد يعيق قدرة المكتب على الحصول على البيانات المناسبة المحدثة المتعلقة بالشركاء المنفذين، وبالتالي يعيق استخدام هذه المدخلات على النحو السليم لتحليل مزيد من المعلومات لأغراض إعداد التقارير.

54 - وبالمثل، يرى المجلس أن تتبع المعلومات المتعلقة بالشركاء المنفذين وتسجيلها بدقة في وحدة إدارة الجهات المانحة يمكن أن يسهم في تعزيز إدارة دورة حياة العمل الكاملة للتفاعلات مع الشركاء المنفذين.

55 - **ويوصي المجلس بأن يواصل المكتب تحديث المعلومات المتعلقة بالشركاء المنفذين في وحدة إدارة الجهات المانحة في نظام أوموجا لضمان دقتها واتساقها.**

56 - وقبل المكتب التوصية وذكر أنه أنشأ نظام رصد شهري لتتبع الاتفاقات التي يلزم إغلاقها. وسيقيَّم الإجراء الذي أبلغ به المكتب في فترة المراجعة المقبلة للحسابات.

4 - إدارة السفر

عدم الامتثال لسياسة الشراء المسبق في السفر في مهام رسمية

57 - ينص التعميم الإعلامي المتعلق بالسفر في مهام رسمية (ST/IC/2019/16)، الصادر عن الأمانة العامة للأمم المتحدة في 8 تموز/يوليه 2019، في الفقرة 14 منه على أنه ينبغي للأفراد المسافرين باسم الأمم المتحدة عن طريق الرحلات الجوية التجارية التي تدفع الأمم المتحدة تكاليفها (بما في ذلك رحلات الحجوزات الذاتية التي ترد الأمم المتحدة تكاليفها) الحصول على موافقة مكتب تجهيز طلبات السفر على طلب السفر المقدم في نظام أوموجا قبل 16 يوما تقويميا من بدء السفر الرسمي.

58 - وبالإضافة إلى ذلك، تشير الفقرة 15 من التعميم الإعلامي إلى أنه يتعين على الموظفين أو موظفي إدارة شؤون السفر تقديم طلبات السفر قبل موعد السفر بمدة 21 يوماً تقويمياً على الأقل لضمان الانتهاء من ترتيبات السفر في الوقت المناسب وفقا للتعليمات.

59 - وفي هذا الصدد، استشهدت وكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، في آذار/مارس 2022، عملا بقرار الجمعية العامة 253/75 باء، الذي اتخذته الجمعية في 16 نيسان/ أبريل 2021، بأن الجمعية العامة كررت "الإعراب عن قلقها الشديد إزاء انخفاض معدل الامتثال للتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة للشراء المسبق في جميع فئات السفر، وتطلب إلى الأمين العام تكثيف جهوده لتحسين الوضع من أجل خفض تكاليف السفر بالطائرة، مع مراعاة أنماط السفر في مهام رسمية وطابعه وأسباب عدم الامتثال من جانب كل إدارة ومكتب وبعثة ميدانية"، وأضافت أنه "على الرغم من أن الالتزام ربما يكون قد زاد بشكل طفيف مقارنة بالسنوات السابقة، يجب بذل المزيد من الجهود الدؤوبة والمستدامة للالتزام بشرط الشراء المسبق للتذاكر قدر الإمكان".

60 - وأخيرا، تضمن تقرير المديرة التنفيذية للمكتب بشأن الميزانية الموحدة لفترة السنتين 2022-2023 (E/CN.7/2022/16-E/CN.15/2022/16)، في مرفقه الخامس، موجزا لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الرقابية. فعلى سبيل المثال، أشارت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى انخفاض معدلات الامتثال لسياسة الحجز المسبق لتذاكر السفر بالطائرة وذكرت أن "اللجنة ... على ثقة من أنَّ المكتب سوف يضاعف جهوده الرامية إلى زيادة معدل الامتثال لسياسة الحجز المسبق لتذاكر السفر الجوي".

61 - ولتقييم الاتجاه السائد فيما يتعلق بمعدلات الامتثال للسياسة المذكورة أعلاه، أجرى المجلس تحليلا لرحلات السفر في مهام رسمية (بما يشمل تذاكر السفر الجوي) التي تمت في المكتب في عامي 2022 و 2023، وعددها 088 29 و 153 23 رحلة على التوالي، فلاحظ أن إرسال طلبات السفر قبل موعد السفر بمدة 21 يوماً على الأقل لم يتم إلا في 808 4 حالات لعام 2022 (16,53 في المائة) و 521 5 حالة لعام 2023 (23,85 في المائة)، في حين أن الامتثال لمتطلبات شراء التذاكر قبل 16 يوما من بدء السفر خلال عامي 2022 و 2023 لم يتحقق إلا في 065 7 حالة (24,29 في المائة) و 678 7 حالة (33,16 في المائة)، على التوالي.

62 - وتجدر الإشارة إلى أنه خلال عامي 2022 و 2023، وفقا للمعلومات المقدمة في نظام أوموجا لكل عام، كانت الأسباب الرئيسية لعدم الامتثال لقاعدة الـ 21 يومًا هي التأخر في تسمية المسافر وكذلك التأخر في التخطيط للحدث.

63 - وبالإضافة إلى ذلك، استعرض المجلس معدلات الامتثال في المكتبين الإقليميين للجنوب الأفريقي ووسط آسيا التابعين للمكتب لزيادة فهم معدلات الامتثال المنخفضة التي أظهرها المكتب، وعلى الرغم من أن التعميم الإعلامي المتعلق بالسفر في مهام رسمية لا يميز بين الرحلات حسب فئة الموظفين (أي الموظفين وغير الموظفين)، فقد لوحظ ما يلي:

الجدول 6 من الفصل الثاني

امتثال المكاتب الإقليمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لقاعدتي الـ 21 و 16 يوما

	الموظفون				*غير الموظفين*			
	الجنوب الأفريقي		*وسط آسيا*		*الجنوب الأفريقي*		*وسط آسيا*	
الرحلات المحققة للامتثال	*العدد*	*النسبة المئوية*	*العدد*	*النسبة المئوية*	*العدد*	*النسبة المئوية*	*العدد*	*النسبة المئوية*
الامتثال لقاعدة الـ 21 يوما	31	28,44	22	20,37	69	11,40	308	24,06
الامتثال لقاعدة الـ 16 يوما	40	36,70	40	37,04	157	25,95	502	39,22
مجموع الرحلات	**109**		**108**		**604**		**1 280**	

المصدر: استناداً إلى المعلومات المقدمة من المكتبين الإقليميين للجنوب الأفريقي ووسط آسيا.

64 - بيد أن المجلس لاحظ، فيما يتعلق بالآليات التي وضعها المكتب لرصد معدلات الامتثال، أن معيار الـ 21 يوما لم يتم تتبعه أو الإبلاغ عنه من قبل مقر المكتب في إطار تقارير الامتثال.

65 - ويرى المجلس أن انخفاض مستوى امتثال المكتب تاريخيا لسياسة الشراء المسبق في جميع فئات السفر يمكن أن يحد من إمكانية تحقيق المكتب لوفورات محتملة في شراء تذاكر السفر الجوي، مما يؤثر أيضا على تجهيز طلبات السفر في الوقت المناسب.

66 - وبالمثل، يرى المجلس أن النطاق الحالي لآلية الإبلاغ عن الامتثال للسياسة محدود من حيث الشمولية والمعايير الخاضعة للتحليل لأن التقارير لا تقدم معلومات إلا عن امتثال الشُعب والأقسام والمكاتب الميدانية لقاعدة الـ 16 يوماً، وتتجاهل الإبلاغ عن الامتثال لقاعدة الـ 21 يوماً.

67 - **ويوصي المجلس بأن يقوم المكتب بتحليل الأسباب الجذرية لانخفاض معدلات الامتثال من جانب كل مكتب فيما يتعلق بتقديم طلبات السفر والموافقة عليها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز وزيادة الامتثال لمتطلبات تجهيز طلبات السفر.**

68 - **ويوصي المجلس بأن يدرج المكتب في تقاريره الدورية تحليلا أكثر تفصيلا لسياسة الشراء المسبق من خلال تضمينها، على الأقل، المعدلات المتعلقة بقاعدة الـ 21 يوما، وتحليلا سرديا لعدم الامتثال، وتعميم النتائج على موظفيه.**

69 - وقد قبل المكتب هاتين التوصيتين.

الافتقار إلى آلية لرصد تقارير مصروفات السفر ومتابعتها

70 - تنص الفقرة 46 من التعميم الإعلامي بشأن السفر في مهام رسمية على أنه يجب على الموظفين وموظفي إدارة شؤون السفر تقديم تقرير المصروفات عن رحلاتهم أو رحلات مسافريهم في غضون أسبوعين من تاريخ رحلة العودة المأذون بها.

71 - بيد أن تعليمات إقفال الحسابات لنهاية عام 2023 الصادرة عن المكتب تشير إلى ضرورة تجهيز تقارير المصروفات والموافقة عليها بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

72 - واستعرض المجلس امتثال المكتب بوجه عام لتقديم تقارير مصروفات السفر للرحلات الرسمية المسجلة في نظام أوموجا في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 أيلول/سبتمبر 2023، ولاحظ أنه من بين ما مجموعه 616 34 رحلة أُبلغ عنها خلال الفترة، ثمة 477 14 رحلة (41,82 في المائة) تأخر فيها تقديم تقارير المصروفات أو لم يتم بعد تقديمها، على الرغم من أن الموعد النهائي لتقديم هذه التقارير قد انقضى بالفعل.

73 - وفي هذا الصدد، استعرض المجلس أيضا، في إطار الزيارات الميدانية، تقديم تقارير مصروفات السفر للمكتبين الإقليميين للجنوب الأفريقي ووسط آسيا التابعين للمكتب، ولاحظ ما يلي:

(أ) من أصل ما مجموعه 621 رحلة لأداء مهام رسمية مسجلة في نظام أوموجا، تم تقديم 215 تقريرا (34,62 في المائة) من تقارير مصروفات المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للمكتب في وقت متأخر أو لم تنجز بعد إجراءات تقديمها؛

(ب) في المكتب الإقليمي لوسط آسيا التابع للمكتب، ومن أصل 666 1 رحلة لأداء مهام رسمية، تم تقديم 308 من تقارير المصروفات (18,49 في المائة) في وقت متأخر أو لم تكن قد قدمت وقت مراجعة الحسابات.

74 - ولتعزيز فهم أسباب وطبيعة التأخر في تقديم تقارير المصروفات أو عدم إنجاز إجراءات تقديمها، أخذ المجلس عينة من 25 رحلة وصنف المبررات التي قدمها المكتبان الإقليميان لعدم الامتثال، مشيرا إلى أن الأسباب الرئيسية كانت تتعلق بالافتقار إلى الرقابة أو المتابعة لتقارير المصروفات ونقص المستندات الداعمة المقدمة من المسافر. وترد التفاصيل في الجدول 7 من الفصل الثاني.

الجدول 7 من الفصل الثاني

تصـــنيف تأخر المكاتب الإقليمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقديم تقارير المصروفات

	الجنوب الأفريقي		*وسط آسيا*	
الفئة	*العدد*	*النسبة المئوية*	*العدد*	*النسبة المئوية*
نقص المستندات الداعمة المقدمة من المسافر	9	36	4	16
مشاكل التخطيط من قبل الشخص المسؤول عن تقديم التقرير	6	24	3	12
ضعف الرقابة أو المتابعة بشأن التقارير	10	40	18	72

المصدر: استناداً إلى المعلومات المقدمة من المكتبين الإقليميين للجنوب الأفريقي ووسط آسيا.

75 - ويشـعر المجلس بالقلق لأن ما يقرب من 42 في المائة من تقارير مصـروفات السـفر الخاصـة بالمكتب قُدمت في وقت متأخر أو لم تكن قد قُدمت بعد وقت مراجعة الحسـابات، وهو ما لا يتوافق مع التعليمات الحالية في هذا الشـأن. وفي هذا الصـدد، كان مجلس مراجعي الحسـابات قد أشـار في تقريريه السابقين (A/73/5/Add.10، الفقرات 159-165؛ و A/75/5/Add.10، الفقرات 81-96)، إلى حالات تأخير في تقديم تقارير المصروفات والموافقة عليها، وأوصى بأن يبذل المكتب الجهود اللازمة لضمان تقديم جميع تقارير المصـروفات في الوقت المناسـب. ولذلك، يرى المجلس أن هناك مجالاً للتحسين على صـعيد آليات الرقابة والمتابعة لرصد الامتثال للوائح المعمول بها عن كثب.

76 - **ويوصـي المجلس بأن ينشـئ المكتب آلية للمتابعة والاسـتعراض لضـمان تقديم جميع تقارير المصروفات في الوقت المناسب، على النحو المطلوب في التعليمات الحالية.**

77 - وقد قبل المكتب هذه التوصية.

التناقضـات في المعلومات المتعلقة بآليات إدارة السـفر في المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

78 - تعرّف الفقرة 11-6 من دليل مشـتريات الأمم المتحدة الاتفاق طويل الأجل بأنه اتفاق مكتوب بين مؤسسـة من مؤسـسـات منظومة الأمم المتحدة وبائع يُبرم لفترة زمنية محددة للحصـول على سـلع أو خدمات محددة بأسـعار أو أحكام تسـعير محددة ودون أي التزام قانوني بطلب أي حد أدنى أو أقصـى للكمية. وتُستخدم الاتفاقات الطويلة الأجل لضمان مصدر توريد موثوق للسلع والخدمات بسعر تنافسي، وفقًا لشروط وأحكام محددة مسبقا.

79 - وفي هذا الصـدد، أبلغ مقر المكتب المجلس بأنه فيما يتعلق بشراء تذاكر السفر بالطائرة في إطار عملية إدارة السـفر، ينبغي أن تكون هناك دائما آلية توضـع للاتفاق الطويل الأجل أو يُعمل بها من خلال عقد قائم من كيان آخر تابع للأمم المتحدة.

80 - وأبلغ مقر المكتب المجلس، بناء على طلبه، بأنه من أجل دعم عملية الشراء المتعلقة بالسفر، كان هناك ما مجموعه 61 اتفاقاً طويل الأجل سـاري المفعول على نطاق مكاتبه المعنية في 31 كانون الأول/ديسـمبر 2023، حيث كان لدى كل مكتب اتفاق واحد طويل الأجل على الأقل سـاري المفعول خلال الفترة.

ومن هذه القائمة، كانت خمسة اتفاقات منها تتعلق بالمكتب الإقليمي لوسط آسيا التابع للمكتب وثلاثة تتعلق بالمكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للمكتب. وفي هذا الصدد، استعرض المجلس عملية إدارة السفر ولاحظ أوجه التباين التالية بين المعلومات التي يديرها مقر المكتب والسيناريو الفعلي في كلا المكتبين الإقليميين:

(أ) لشراء تذاكر السفر، تلقى المكتب الإقليمي لوسط آسيا التابع للمكتب الدعم من ثلاث وكالات سفر يرتبط مع كل منها باتفاق طويل الأجل ساري المفعول. ومع ذلك، كان اثنان من الاتفاقات التي أبلغ مقر المكتب بأنها سارية المفعول قد انتهت صلاحيتهما في عام 2022؛

(ب) أما المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للمكتب، وعلى عكس المعلومات المقدمة من مقر المكتب، فقد كان يعمل منذ انتهاء الاتفاق طويل الأجل لشراء خدمات السفر في أيلول/سبتمبر 2019 وحتى كانون الأول/ديسمبر 2023 دون التغطية التي يوفرها هذا النوع من الاتفاقات.

81 - وفيما يتعلق بالفقرة 80 (ب)، أوعز المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للمكتب بأنه، في حالة عدم وجود اتفاق مع وكالة سفر، وكجزء من إجراءاته الداخلية، ينبغي الحصول على ثلاثة عروض أسعار على الأقل لشراء هذا النوع من الخدمات بغية ضمان الشفافية وتحقيق مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر.

82 - وهكذا، وللتحقق من الامتثال للإجراءات التي وضعها المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للمكتب، استعرض المجلس عينة من 23 رحلة جوية قام المكتب الإقليمي بتجهيزها حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023، ولاحظ أن أيا منها لم يكن مدعوما بثلاثة عروض أسعار على الأقل.

83 - ويرى المجلس أن التناقضات التي لوحظت في المعلومات التي يديرها مقر المكتب بشأن الاتفاقات الطويلة الأجل للمكتبين الإقليميين لوسط آسيا والجنوب الأفريقي، إلى جانب إخفاء الأداء المتباين لعملية السفر في المكاتب الميدانية، قد يدل على وجود مشكلة متكررة بشأنها. ويرى المجلس أن عدم وعي المكاتب الميدانية قد يعرقل توفير ما يكفي من الرقابة والدعم والشاملين من جانب مقر المكتب.

84 - وبالإضافة إلى ذلك، يرى المجلس أن الافتقار إلى آلية شراء ملائمة لخدمات السفر في المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للمكتب قد يهدد المبادئ المتصلة بالحصول على أعلى جودة بأفضل سعر والإنصاف والنزاهة والشفافية والمصالح الفضلى للمكتب.

85 - بيد أن إنشاء آلية تعاقدية ملائمة من شأنه أن يوفر للمكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للمكتب أسعاراً أكثر تنافسية من خلال وفورات الحجم وتبسيط العمليات.

86 - **ويوصي المجلس بأن يقوم المكتب بتجميع واستعراض البيانات المتعلقة بآليات الشراء لإدارة السفر في جميع مكاتبه لإدارة معلومات دقيقة ومحدثة تدعم عملية إدارة السفر.**

87 - **ويوصي المجلس بأن يجري المكتب تقييما للعناية الواجبة وأن ينشئ آلية تعاقدية مناسبة لشراء خدمات السفر في مكاتبه المعنية.**

88 - وقد قبل المكتب هاتين التوصيتين.

جيم - إحالة المعلومات من قِبل الإدارة

1 - شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات

89 - أفاد المكتب بأنه شطب رسمياً أرصدة سلف وحسابات أخرى مستحقة القبض بقيمة 0,31 مليون دولار في عام 2023 (0,02 مليون دولار في عام 2022). ولم يبلغ المكتب بشطب خسائر في الممتلكات والمنشآت والمعدات.

2 - الهبات

90 - أبلغ المكتبُ المجلسَ بعدم وجود هبات في عام 2023.

3 - حالات الغش والغش المفترض

91 - وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (المعيار 240)، يخطط المجلس عملياته المتعلقة بمراجعة البيانات المالية لكي يتكوَّن لديه توقّع معقول بشأن تحديد الأخطاء الجوهرية والمخالفات (بما في ذلك تلك الناجمة عن الغش). بيد أنه ينبغي عدم الاعتماد على مراجعة الحسابات لتحديد جميع الأخطاء أو المخالفات. فالمسؤولية عن منع الغش والكشف عنه تقع على عاتق الإدارة في المقام الأول.

92 - وأثناء مراجعة الحسابات، وجه المجلسُ استفساراتٍ إلى الإدارة بشأن مسؤوليتها الرقابية عن تقييم مخاطر ورود أخطاء جوهرية بسبب الغش، والعمليات القائمة من أجل تحديد مخاطر الغش والتصدي لها، بما في ذلك أي مخاطر غش حددتها الإدارة أو وُجه انتباهها إليها. واستفسر المجلس أيضا عما إذا كانت الإدارة على علم بأي حالات غش فعلية أو مشتبه فيها أو مزعومة.

93 - وفي المكتب، تتولى معالجة حالات الغش والغش المفترض إحدى الجهتين التاليتين:

(أ) مكتب خدمات الرقابة الداخلية أو فريق تحقيق يتألف من مسؤولين رسميين عندما يتولى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إدارة الموضوع؛

(ب) مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يجري التحقيقات ذات الصلة في الحالات التي يتولى فيها البرنامج الإنمائي إدارة الموضوع.

94 - وإضافةً إلى الحالات المبلَّغ عنها التي حقَّق فيها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، شرع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في تقديم تقارير إلى المجلس عن الحالات التي يتولى البرنامج الإنمائي إدارتها عند تقديم بياناته المالية المراجَعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

95 - وفي عام 2023، أخطر المكتب المجلسَ بوجود 51 حالة من حالات الغش أو الغش المفترض. وإجمالا، أُجريت تحقيقات في 30 حالة من تلك الحالات عن طريق مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فيما أُبلغ عن الحالات الـ 21 المتبقية عن طريق مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي. ومع ذلك، فمن بين الحالات الـ 51، كانت 17 حالة منها تتعلق فعلياً بحالات أبلغ عنها أو فُتحت في عام 2023، بينما تعود الحالات الـ 34 المتبقية إلى سنوات سابقة (انظر الجدول 8 من الفصل الثاني).

الجدول 8 من الفصل الثاني

حالات الغش والغش المفترض

	مكتب خدمات الرقابة الداخلية	*مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي*	*مجموع الحالات*
الحالات التي أبلغ عنها أو فُتحت في عام 2023	12	5	17
الحالات التي أبلغ عنها أو فُتحت في سنوات سابقة	18	16	34
مجموع الحالات	**30**	**21**	**51**

المصدر: استناداً إلى بيانات مقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

96 - وحلل المجلس الحالات الـ 51 التي أبلغ عنها المكتب في عام 2023 بصرف النظر عن تاريخ الإبلاغ عن الحالة أو فتحها، ولاحظ أن 37 حالة قد أُغلقت، بينما ظلت الحالات الـ 14 المتبقية مفتوحة من عام 2019 إلى عام 2023 (انظر الجدول 9 من الفصل الثاني). وتتعلق هذه الحالات المتبقية في معظمها بالغش في ما يتصل باستحقاقات الأمم المتحدة (3 حالات) وكذلك بادعاءات تتعلق بالغش في المشتريات (3 حالات)، وتقدر قيمتها بمبلغ 809 29 دولارات.

الجدول 9 من الفصل الثاني

حالات الغش والغش المفترض المفتوحة

الحالات المفتوحة	*مكتب خدمات الرقابة الداخلية*	*مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي*	*مجموع الحالات*
منذ عام 2023	3	3	6
منذ عام 2022	1	–	1
منذ عام 2021	–	1	1
منذ عام 2020	2	–	2
منذ عام 2019	2	2	4
مجموع الحالات	**8**	**6**	**14**

المصدر: استناداً إلى بيانات مقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

دال - شكر وتقدير

97 - يعرب المجلس عن خالص تقديره وامتنانه لإدارة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وموظفيه على ما قدم من مساعدة وتعاون أثناء إجراء مراجعة الحسابات.

(توقيع) **هو** كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) دوروثي **بيريز غوتييريز**
القائمة بأعمال المراقب المالي العام لجمهورية شيلي
(كبيرة مراجعي الحسابات)

(توقيع) بيير **موسكوفيتشي**
الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي

24 تموز/يوليه 2024

المرفق

حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
1 -	2018	A/74/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 64	يوصي المجلس بأن يعزز المكتب إجراءاته المتعلقة بالرقابة الداخلية لضمان الفصل بين الواجبات في كل مشروع أو على الأقل تنفيذ رقابة تعويضية.	حظيت مسألة الفصل بين الواجبات في إطار الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ، لا سيما فيما يتعلق بعمليات الرصد والإبلاغ، بتغطية واسعة في الدورات التدريبية التي أجريت في عام 2023 في المكتب الإقليمي لجنوب آسيا والمكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ التابعين للمكتب. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المكتب باستمرار بتحديث الأجزاء ذات الصلة من دليل إدارة المشاريع الخاص به. وعلى الرغم من أنه تم إنشاء جميع مسارات العمل ذات الصلة وتدريب الموظفين على نطاق واسع، سيتم تغطية هذا الموضوع في جميع أنشطة التدريب المقررة ذات الصلة لمواصلة ضمان الفصل بين الواجبات.	تحقق المجلس من أن المكتب قد اضطلع بأنشطة تتعلق بعمليات الرصد والإبلاغ، مثل الدورات التدريبية وإدخال تحديثات على دليل الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ. ومع ذلك، أظهر استعراض عينة من ثمانية مشاريع جارية في الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ أن التقارير المرحلية السنوية لاثنين منها لم تتم الموافقة عليها بعد؛ لذلك، لم يكن من الممكن التحقق من الامتثال للفصل بين الواجبات. ولذلك، تُعتبَر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
2 -	2019	A/75/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 104	يوصي المجلس بأن يبذل المكتب، بالتنسيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، جهودا لتحديث الأمر الإداري المتعلق بملف المركز الرسمي، وكذلك محاولة إيجاد سُبُل لربط نظام أوموجا ونظام إنسبيرا بموقع Unite Docs على شبكة الإنترنت.	لا يزال العمل جاريا على تنقيح الأمر الإداري بشأن ملفات المركز الرسمي. وقد ساهم مكتب الموارد البشرية/إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال في إعداد دليل للعمليات سيكمل الأمر الإداري الجديد، وأبلغ المكتب المجلس أن دليل العمليات هذا سيصدر قريباً. ويشارك المكتب بنشاط في الاجتماعات المتعلقة باستخدام النظام الإلكتروني الجديد لإيداع الملفات فيما يتعلق بملفات المركز الرسمي، وقد أُطلع على النظام الجديد من خلال منصة SharePoint. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2023، أُرسلت مذكرة إلى رؤساء الكيانات بشأن طرح النظام الإلكتروني الجديد لإيداع الملفات بدلاً من الإيداع الورقي.	لاحظ المجلس أن المكتب قد تلقى تعليمات من مكتب إدارة الموارد البشرية التابع لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال في الأمم المتحدة بشأن وضع نظام جديد يتعلق بالوثائق الإلكترونية، وهو قيد التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس أن العمل الذي يقوم به مقر الأمم المتحدة لا يزال جاريا فيما يتعلق بإصدار الأمر الإداري بشأن ملفات المركز الرسمي، وهي عملية لا تخضع لسيطرة المكتب. ومع مراعاة الوقت اللازم لمقر الأمم المتحدة لتحديث الأمر الإداري بشأن ملفات المركز الرسمي، تحقق المجلس، من خلال استعراض عينة، من احتواء ملفات المركز الرسمي على جميع الوثائق الإلزامية خلال عام 2023. ولذلك، يعتبر المجلس أن التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
3 -	2019	A/75/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 115	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب باستعراض خطة مكتب الأمم المتحدة في فيينا/المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات، وبإضافة جميع العناصر المفقودة التي تتطلبها الإجراءات التقنية الحالية لخطة الأمم المتحدة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث.	تجسد خطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث الاحتياجات والمتطلبات المعرب عنها في خطة استمرارية تصريف الأعمال، لتمكين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة من مواصلة العمليات الحاسمة في مختلف سيناريوهات العمل. ومع عولمة عدد متزايد من التكنولوجيات في الأمم المتحدة وإضفاء الطابع المركزي عليها، وانتقال البيانات والعمليات إلى النظام السحابي، يُتوقع أيضا أن تتطور المتطلبات المحلية بشأن استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث. ولضمان اتساق إجراءات استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث مع خطة استمرارية تصريف الأعمال، يعتقد المكتب أنه ينبغي إدراج تلك الإجراءات كمرفق لخطة استمرارية تصريف الأعمال وينبغي استعراضها وتحديثها معا. وبناء على ذلك، سيدرج المكتب مرفقا لخطة استمرارية تصريف الأعمال الخاصة بمكتب الأمم المتحدة في فيينا/المكتب المعني بالمخدرات والجريمة يتضمن تفاصيل الإجراءات ذات الصلة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث بالنسبة للنظم المعنية.	لاحظ المجلس أن المكتب لا يزال يعمل على إدماج خطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث الخاصة بمكتب الأمم المتحدة في فيينا/المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع خطة استمرارية الأعمال، التي من المتوقع أن تكتمل في تشرين الأول/أكتوبر 2024. وبالنظر إلى العمل الجاري، يعتبر المجلس هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	
4 -	2020	A/76/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 73	يوصي المجلس المكتبَ الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بأن يقوم، في الوقت المناسب، بتنفيذ التقارير المرحلية الإلزامية المتعلقة بالمشاريع على النحو المطلوب في إطار دليل البرامج والعمليات بنسخته الحالية.	يرجع التأخير في تنفيذ التقارير المرحلية إلى الانتقال، في عام 2020، إلى النظام المتكامل الجديد للتخطيط والإدارة والإبلاغ، وقد كانت تلك العملية طويلة فقد كان لدى المكتب الإقليمي 13 مشروعا جاريا تطلبت جميعها تقريبا التنقيح حتى يمكن إدماجها في النظام.	لاحظ المجلس أن المكتب طلب من موظفيه إتمام التقارير المرحلية السنوية عن المشاريع لعام 2023 في أجل أقصاه 29 شباط/فبراير 2024. وفي هذا الصدد، ومن بين ما مجموعه 13 مشروعاً جارياً في المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023، لم يصدر إلا اثنان من التقارير المرحلية السنوية عن المشاريع في الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ. ولذلك، تعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق		
						نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
5 -	2020	A/76/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 74	إضافةً إلى ذلك، يوصي المجلس المكتبَ الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بأن يكفل على النحو الملائم مزيدا من الفصل بين الواجبات في إعداد تقرير مرحلي لكل مشروع.	يرجع التأخير في تنفيذ التقارير المرحلية إلى الانتقال، في عام 2020، إلى النظام المتكامل الجديد للتخطيط والإدارة والإبلاغ، وهي عملية استغرقت وقتا طويلا، إذ كان لدى المكتب الإقليمي 13 مشروعا جاريا تطلبت جميعها تقريبا التنقيح حتى يمكن إدماجها في النظام. والفصل بين الواجبات إلزامي في النظام المتكامل للتخطيط والإدارة والإبلاغ، ويتابع المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا عملية الموافقة.	بما أنه صدرت توصية سابقة تتعلق بالفصل بين الواجبات في إعداد التقارير المرحلية للمشاريع والموافقة عليها (A/74/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 64)، وهي توصية موجهة إلى المكتب ككل (بما في ذلك مكتبه الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، يُعتبر أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث.			X
6 -	2021	A/77/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 32	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب القُطْري في بيرو، بالتنسيق مع مقر المكتب، بتقييم واعتماد تدابير بشأن أصحاب عقود الخدمات المعينين لفترة طويلة، من أجل تجنب الاستخدام غير السليم لهذه الطريقة التقاعدية.	تخضع عقود الخدمات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى عملية انتقال للتحول إلى طريقة جديدة ستشمل جميع أصحاب عقود الخدمات في المكتب القطري في بيرو التابع للمكتب. وينتظر المكتب القطري حالياً أن يطلعه البرنامج الإنمائي على تفاصيل عن الجدول الزمني لإتمام عملية الانتقال، التي من المتوقع أن تجري بحلول نهاية عام 2023.	لاحظ المجلس أن المكتب في طور الانتقال إلى اتفاقات خدمات الموظفين مع الشركاء، وهي طريقة جديدة لاستبدال إدارة أصحاب عقود الخدمة. وبما أنه لم يتم الانتهاء من هذه العملية بعد، تعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	
7 -	2021	A/77/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 61	يوصي المجلس بأن يقيّم المكتب مسألة وضع إجراءات دنيا لتنظيم عملية التوظيف في إطار طريقة عقود الخدمات، مع اعتماد الممارسات الجيدة التي ينفذها بالفعل مكتبه القُطْري في كولومبيا.	قامت شعبة العمليات بترجمة الممارسات الجيدة للمكتب الإقليمي لمنطقة الأنديز والمخروط الجنوبي ومشاركتها مع جميع المكاتب الميدانية منذ أكثر من عام. ويجري تنفيذ هذه الممارسة في المكتب الإقليمي، أما في المكاتب الميدانية الأخرى فقد كانت مصدر إلهام لمسار العمل المحلية وإجراءات التشغيل الموحدة. وقد ينظر المكتب في صياغة مذكرة إرشادية سهلة الاستخدام للمكاتب الميدانية بمجرد طرح نموذج العقد الجديد لاتفاق خدمات موظفي الشركاء.	لاحظ المجلس أن المكتب أطلع مديري البرامج في 24 تموز/يوليه 2023 على إجراءات التشغيل الموحدة الصادرة عن المكتب الإقليمي لمنطقة الأنديز والمخروط الجنوبي بشأن التوظيف بعقود الخدمات. ومع ذلك، فقد لوحظ أنه لم تدرج في الوثيقة أي من حالات الأخذ بالممارسات الجيدة، مثل الاحتفاظ بقائمة فريق معتمد، ومطالبة أعضائه بإكمال دورة إجراء المقابلات على أساس الكفاءة، والطلب أن يوقّع أعضاء الفريق على إقرار الحياد. ومن ناحية أخرى، ونظرا لأن المكتب بصدد الانتقال إلى طريقة جديدة لأصحاب عقود الخدمات، وهي اتفاق خدمات موظفي الشركاء، فهو ينظر في صياغة مذكرة إرشادية سهلة الاستخدام للمكاتب الميدانية بمجرد طرح الشكل الجديد للعقود. ولذلك، تعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
8 -	2021	A/77/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 91	يوصي المجلس بأن يكفل مكتبا المنظمة القُطْريان في بيرو وكولومبيا الموافقة على تنقيحات المشاريع في الوقت المناسب، باتباع التوجيهات الحالية في هذا الصدد.	كفل المكتب الإقليمي لمنطقة الأنديز والمخروط الجنوبي التابع للمكتب ومكتبه القطري في بيرو أن يتم تقديم تنقيحات المشاريع المقبلة والموافقة عليها في الوقت المناسب، وفقاً للتعليمات القائمة.	من أصل ما مجموعه ثلاثة تنقيحات للمشاريع في المكتب الإقليمي لمنطقة الأنديز والمخروط الجنوبي التابع للمكتب، تمت الموافقة عليها من خلال الموافقة المباشرة خلال عام 2023 (لا تنقيحات للمشاريع في المكتب القطري في بيرو)، لاحظ المجلس أن واحداً منها فقط تمت الموافقة عليه في غضون الموعد النهائي الذي فرضه المكتب (أي قبل أربعة أشهر من تاريخ الانتهاء الأصلي). وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس أن المكتب لا يزال في طور تحديث التعليمات الإدارية المتعلقة بالموافقة المباشرة، التي مُدِّدت عملية تحديثها لأكثر من عام. ولذلك، تعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
9 -	2021	A/77/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 99	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب باستعراض وتحديث توجيهاته الإدارية وإجراءاته الداخلية المتصلة بإدارة البرامج والمشاريع، مع النظر في الوقت نفسه في إدماج واستخدام الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ، وفي توحيد جميع المعلومات الجديدة وذات الصلة في خريطة التوجيهات المتعلقة بالبرامج والعمليات.	لا تزال عملية تنقيح التوجيهات الإدارية المتعلقة بالموافقة المباشرة على البرامج جارية وتوشك على الانتهاء. وبالتوازي مع ذلك، يقوم المكتب حاليا بتنقيح التوجيهات الإدارية الخاصة بالبرامج العالمية والبرامج الإقليمية/القطرية. ولضمان عدم وجود تناقض بين التوجيهات الإدارية البرنامجية، تقرر مراجعة التوجيهات الإدارية المذكورة أعلاه كحزمة شاملة، بما في ذلك ما تعلق منها بالموافقة المباشرة. وسيتولى تنقيح التوجيهات الإدارية المتعلقة بالإبلاغ عن المسائل البرنامجية والتشغيلية الفريق العامل المشترك بين الشُّعب المعني باستعراض التوجيهات الإدارية بقيادة مكتب المدير التنفيذي خلال الربع الثالث من عام 2024.	لاحظ المجلس أن المكتب قام في 5 كانون الأول/ديسمبر 2023 بتحديث دليل إدارة المشاريع. ومع ذلك، اكتشف المجلس أن التوجيهات الإدارية التالية لم تحدث بعد: الموافقة المباشرة على البرامج والمشاريع (في المقر والمكاتب الميدانية)؛ وإبلاغ المكاتب الميدانية عن المسائل البرنامجية والتشغيلية؛ وعملية وضع البرامج الإقليمية والقطرية والموافقة عليها وتنقيحها؛ وعملية وضع البرامج العالمية والموافقة عليها وتنقيحها. ولذلك، تعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
10 -	2022	A/78/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 23	يوصي المجلس بأن يجري المكتب تقييما كاملا لمعايير الاعتراف بالممتلكات والمنشآت والمعدات عن طريق النظر فيما إذا كان من شأن التغيير في هذا النهج أن يبين بشكل أفضل طبيعة أصول البناء المصنفة حاليا كممتلكات ومنشآت ومعدات في بياناته المالية، فضلا عن الأثر المالي للتغيير المحتمل إحداثه في هذا النهج.	تم الانتهاء من إجراء تقييم كامل لمشاريع التشييد الجارية في عامي 2022 و 2023، وتبين أن مشاريع التشييد هذه لا تفي بمعايير الاعتراف بأصول المشاريع. وتم إجراء التسويات المحاسبية ذات الصلة في نظام أوموجا والإفصاح عنها في البيانات المالية للمكتب لعام 2023.	لاحظ المجلس أن المكتب أجرى تقييما لمعايير الاعتراف وقرر التوقف عن رسملة البنود التي شيدت حصرا للمستفيدين النهائيين، مما أدى إلى تغيير في السياسات المحاسبية وكذلك في التسويات المحاسبية ذات الصلة، من خلال إلغاء الاعتراف بالمباني المشيدة أو قيد التشييد للمستفيدين. وبالإضافة إلى ذلك، جرى إعادة حساب أرقام السنة المالية 2022 في البيانات المالية للمكتب للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، لتعكس التغيير في هذا النهج. ولذلك تُعتبَر هذه التوصية منفَّذة.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
11 -	2022	A/78/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 31	يوصي المجلس بأن يكفل المكتب التطبيق المستمر لآلية استعراض الضوابط لضمان رسملة الممتلكات والمنشآت والمعدات في الوقت المناسب.	تقدم إدارة الدعم العملياتي التابعة للأمم المتحدة تقارير منتظمة عن أداء سلسلة الإمداد عبر رابط لنظام تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، يشمل مختلف عمليات فحص جودة إدارة الممتلكات. وبناء على ذلك، يتم الفحص المستمر للتقارير من قبل فريق إدارة الممتلكات التابع للمكتب، وتنفيذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وتقديم التحديثات من خلال استكمال نموذج الاستعراض والملاحظات الخاص بالكيانات إلى إدارة الدعم العملياتي. وأنجزت العمليات الأخيرة للفحص وتقديم التحديثات في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.	لاحظ المجلس أن المكتب أجرى عمليات فحص الجودة فيما يتعلق بدقة السجلات في نظام أوموجا للأصول والمعدات، ولم يتبين منها أي حالات تباين حتى كانون الثاني/يناير 2024. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ورد في البيانات المالية للمكتب للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، لم تتم رسملة لاحقة لأي بنود والإفصاح عنها في تغيرات الممتلكات والمنشآت والمعدات. وأخيرا، لوحظ من خلال استعراض العينة أن جميع الأصناف التي اشتراها المكتب خلال عام 2023 قد تمت رسملتها بشكل صحيح في نفس العام. ولذلك، تُعتبَر هذه التوصية منفَّذة.	X		
12 -	2022	A/78/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 40	يوصي المجلس بأن يتخذ المكتب الإجراءات اللازمة لمواصلة ضمان الحفاظ على رصيد الصندوق "64DCR" عند مستوى مناسب وفقا للسياسات والتوجيهات ذات الصلة.	شرع المكتب في اتخاذ إجراءات لتنفيذ هذه التوصية. فقد وُضعت خطة وخريطة طريق للتنفيذ واتُفق عليهما مع الدول الأعضاء. وستستمر العملية كجزء من الممارسات، مع قيام المكتب والدول الأعضاء بإجراء استعراض سنوي في تشرين الأول/أكتوبر 2023، ومن المتوقع إجراء تنقيحات سنوية في المستقبل. ويتوقع المكتب أن ترفع خطة التنفيذ المتعددة السنوات رصيد الصندوق 64DCR إلى المستويات المناسبة بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر 2027.	لاحظ المجلس أنه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، سجل فائض الإيرادات في إطار المعاملات التبادلية لخدمات تكنولوجيا المعلومات رصيدا قدره 16,69 مليون دولار، وهو ما يزيد بمقدار 2,33 مليون دولار عن الرصيد المسجل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (14,39 مليون دولار). ولذلك، يرى المجلس أن التوصية لم تُنفذ.		X	
13 -	2022	A/78/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 47	يوصي المجلس بأن يجري المكتب استعراضا كاملا لاتفاقات مستوى الخدمات التي انتهت صلاحيتها وأن يحدِّث، حسب الاقتضاء، الاتفاقات المتقادمة لكي تجسد بدقة مدة الوثائق الموقَّعة.	استعانت دائرة تكنولوجيا المعلومات التابعة للمكتب بمورد لاستعراض العمليات وسير العمل وتنقيح اتفاقات مستوى الخدمات الحالية للخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء في سبيل تنفيذ هذه التوصية. وجرى تعيين مدير حسابات تقني قام بتحديد واستعراض وأرشفة جميع اتفاقات مستوى الخدمات التي لا تزال سارية المفعول؛ وإنشاء لوحة متابعة قائمة على منصة SharePoint لتتبع المعلومات الأساسية المتعلقة باتفاقات مستوى الخدمات بما في ذلك الشروط والأحكام والحالة وتاريخ انتهاء الصلاحية؛ وإنشاء مسارات العمل والعمليات الداخلية لتوحيد الإجراءات المتعلقة باتفاقات مستوى الخدمات.	لاحظ المجلس أن المكتب أحرز تقدما في تحديث اتفاقات مستوى الخدمات القديمة. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس، من خلال استعراض عينة، أن المكتب قام بتحديث الاتفاقات التي تدعم الإيرادات المتأتية من خدمات تكنولوجيا المعلومات التي يقدمها المكتب إلى مختلف الحكومات. وبناءً على الإجراءات المتخذة، تعتبر التوصية منفذة.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
14 -	2022	A/78/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 56	يوصي المجلس بأن يعزز المكتب ضوابطه الداخلية في إطار تنفيذ البرامج والمشاريع تفاديا لتكرار الموافقة بأثر رجعي على الأصول المنقولة إلى المستفيدين النهائيين.	صدر في آذار/مارس 2022 إجراء من إجراءات التشغيل الموحدة يتعلق بنقل الممتلكات إلى المستفيدين النهائيين وقد أطلعت عليه جميع المكاتب الميدانية التابعة للمكتب. وأطلع مدير شعبة الإدارة في آذار/مارس 2023 جميع ممثلي إدارات المكتب، بمن فيهم ممثلو المكاتب الميدانية التابعة للمكتب، على إجراء التشغيل الموحد المحدث. ويوجز هذا الإجراء عملية التسليم من البداية إلى النهاية، مع التأكيد على أهمية الحصول على موافقة مسبقة من السلطة المختصة. وبالإضافة إلى ذلك، أُطلعت المكاتب الميدانية التابعة للمكتب، من خلال قناة أفرقة إدارة الممتلكات على منصة Microsoft Teams، على وثيقة "تفسير السياسات والتوجيهات المتعلقة بالتصرف في الممتلكات"، التي قدمتها دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، إلى جانب إجراءات التشغيل الموحدة.	لاحظ المجلس أن المكتب قام في شباط/فبراير 2023 بتحديث إجراءات التشغيل الموحدة لنقل المعدات والأصول إلى المستفيدين النهائيين، وأدمج في أساليب سير العمل المسؤوليات والجداول الزمنية للعملية. وبالإضافة إلى ذلك، تم التحقق من أن المكتب لا يزال يعمل على مقترح تجريبي لإضفاء طابع اللامركزية على أدوار إدارة الممتلكات بتفويضها إلى المكاتب الميدانية التابعة للمكتب. وأخيرا، نظرا لأن تسعة أصول، بقيمة إجمالية قدرها 960,50 154 دولارا، قد تم تحويلها بالفعل إلى المستفيدين النهائيين على أساس الأثر الرجعي خلال عام 2023، في تكرار للوضع الملاحظ سابقا، تعتبر التوصية قيد التنفيذ.	X			
15 -	2022	A/78/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 67	يوصي المجلس بأن يتخذ المكتب تدابير إضافية، مثل التدابير المنفذة في مكاتبه الميدانية، لضمان الامتثال لإجراءات إدارة الممتلكات وجداولها الزمنية المقررة.	اتخذ المكتب إجراءات لضمان إبلاغ مكاتبه بإجراءات إدارة الممتلكات وجداولها الزمنية. وأنشئت قناة مخصصة على منصة Microsoft Teams لتيسير الاتصال، وأتيحت سياسات وإجراءات، ونُشرت إجراءات تشغيل موحدة محدثة وعُممت. وقد استفادت المكاتب الميدانية من الدعم المقدم من قسم الدعم العام في مقر المكتب ومن إصدار توجيهات مؤسسية بشأن قواعد وإجراءات إدارة الممتلكات. وبناء على ذلك، عززت معظم المكاتب الميدانية جهودها لإجراء إحصاء مادي لسجل المعدات في نظام أوموجا بهدف معالجة التناقضات. وفي عامي 2022 و 2023، استقبلت مكاتب ميدانية مختارة أيضا زيارات من خبراء مقر المكتب. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تعزيز تحسين المساءلة من خلال إدراج هذا الجانب من جوانب العمل في خطط عمل المديرين المعنيين. وستواصل المكاتب الميدانية كفالة الامتثال لما هو قائم من إجراءات إدارة الممتلكات وجداول زمنية وستواصل استعراض سجلات المعدات بانتظام.	لاحظ المجلس أن المكتب قد أنشأ قناة على منصة Microsoft Teams لإدارة الممتلكات من أجل تبادل الاتصالات والمعلومات بين المقر وكل مكتب من مكاتبه الميدانية. وفي هذا الصدد، تحقق المجلس من أن الوثائق ذات الصلة بإدارة الممتلكات قد جرى عرضها من خلال هذه القناة، من قبيل إجراءات التشغيل الموحدة لنقل المعدات والأصول إلى المستفيدين النهائيين، وكذلك الإطار الاستراتيجي للتوجيه والأداء لإدارة الممتلكات للسنة المالية 2023، الصادر عن إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال في الأمم المتحدة. وقد أوجزت هذه الوثيقة الأولويات الاستراتيجية في استعراض اكتمال البيانات في نظام أوموجا وضمان إجراء عملية التحقق المادي بدقة لتحسين دقة البيانات، وطلبت من الإدارة أن تقوم، في جملة إجراءات، بإعطاء الأولوية للتحقق المادي من جميع فئات المواد كإجراء رئيسي لضمان دقة سجلات الممتلكات وموثوقية البيانات. واستنادا إلى الإجراءات التي اتخذها المكتب، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
16 -	2022	A/78/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 72	يوصي المجلس بأن يستعرض المكتب إطاره الخاص بالإدارة المركزية للمخاطر وأن يجري التنقيحات والتحديثات اللازمة لضمان تحديث إطار شامل باستمرار وجعله يجسد عملية تقييم المخاطر تجسيدا دقيقا.	تم تحديث إطار إدارة المخاطر، وكذلك وثيقة الحوكمة وسجل المخاطر وخطة معالجة المخاطر، طوال عام 2022، مع مراعاة الوثائق الاستراتيجية ذات الصلة. وتمت مزامنة هذه الوثائق لتعكس نفس المخاطر ولتتضمن خطط عمل محددة وقابلة للقياس حيثما أمكن. وتمت أيضا مواءمة سجل المخاطر مع بيئة المخاطر بوجه عام في الأمانة العامة.	لاحظ المجلس أن المكتب قام بتحديث إطار إدارة المخاطر، وكذلك سجل المخاطر وخطة معالجة المخاطر. وتمت أيضا مواءمة سجل المخاطر مع بيئة المخاطر بوجه عام في الأمانة العامة للأمم المتحدة. واعتمدت اللجنة التنفيذية للمكتب أيضا الإطارَ الجديد للإدارة المركزية للمخاطر. ومع مراعاة الإجراءات التي اتخذها المكتب، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X			
17 -	2022	A/78/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 79	يوصي المجلس بأن يكفل المكتب تقديم عروض فصلية عن الإدارة المركزية للمخاطر على النحو المناسب إلى اللجنة التنفيذية للمكتب.	يتم إعداد تقارير الإدارة المركزية للمخاطر على أساس ربع سنوي، حيث يتم استعراض جميع مقاييس إدارة المخاطر من حيث تصنيفات المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عُقدت اجتماعات جهات التنسيق المعنية بالإدارة المركزية للمخاطر.	قام المكتب في كانون الأول/ديسمبر 2022 بتعديل النسخة السابقة من إطار الإدارة المركزية للمخاطر. وبموجب الإطار الجديد، تقوم شُعب المكتب بتقييم المخاطر المؤسسية على أساس ربع سنوي، على أن يتم إبلاغ اللجنة التنفيذية للمكتب بنتائج هذا التقييم. وفي هذا الصدد، لاحظ المجلس إجراء رصد ربع سنوي للإدارة المركزية للمخاطر من خلال مقياس يحدد مستوى المخاطر المتبقية لـ 15 من المخاطر المؤسسية للمكتب. ولاحظ المجلس بعدئذ أنه تم تقديم عرضين يتعلقان بالإدارة المركزية للمخاطر إلى اللجنة التنفيذية للمكتب، في تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2023. واستنادا إلى الإجراءات التي اتخذها المكتب، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
18 -	2022	A/78/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 90	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب بتحديث سجل المخاطر، وكذلك خطة التصدي للمخاطر ومعالجتها، التي ينبغي أن تتضمن أيضا إجراءات محددة وقابلة للقياس لمعالجة المخاطر، وذلك لضمان تجسيد نتائج عملية إدارة المخاطر ومواءمتها بدقة في كلتا الوثيقتين.	تم تحديث إطار إدارة المخاطر، وكذلك وثيقة الحوكمة وسجل المخاطر وخطة معالجة المخاطر، طوال عام 2022، مع مراعاة الوثائق الاستراتيجية ذات الصلة. تمت مزامنة هذه الوثائق لتعكس نفس المخاطر ولتتضمن خطط عمل محددة وقابلة للقياس حيثما أمكن. وتمت أيضا مواءمة سجل المخاطر مع بيئة المخاطر بوجه عام في الأمانة العامة.	لاحظ المجلس أن المكتب قام بتحديث إطار إدارة المخاطر، وكذلك سجل المخاطر وخطة معالجة المخاطر. وفي هذا الصدد، لاحظ المجلس خلال الاستعراض الحالي أنه جرى وضع إجراءات أكثر تحديدًا وقابلية للقياس لمعالجة المخاطر. وتمت أيضا مواءمة سجل المخاطر مع بيئة المخاطر بوجه عام في الأمانة العامة. ومع مراعاة الإجراءات التي اتخذها المكتب، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
19 -	2022	A/78/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 100	يوصي المجلس بأن يحدد المكتب ومكاتبه الميدانية المسؤوليات والجداول الزمنية فيما يتعلق بعملية الإخطار في حالات الشراء بأثر رجعي.	قامت وحدة المشتريات التابعة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا/المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بتحديث ومشاركة وثيقة للأسئلة المتكررة ونموذج ذي أثر رجعي في منتدى المشتريات والبوابة الإلكترونية لدعم العملاء التابعَين لمكتب الأمم المتحدة في فيينا/المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت ثلاث جلسات إحاطة لاستعراض الوثائق.	لاحظ المجلس أن المكتب قد أعد وثيقة "الأسئلة المتكررة" و "نموذج الأثر الرجعي"، وفيهما معلومات من قبيل الجداول الزمنية لمعالجة الحالات ذات الأثر رجعي، ونُشرت الوثائق من خلال بوابة دعم العملاء التابعة للمكتب. ولذلك، تُعتبَر هذه التوصية منفَّذة.	X		
20 -	2022	A/78/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 101	يوصي المجلس بأن يقيّم المكتب ومكاتبه الميدانية ما يُعمَل حاليا من تدابير التخفيف وأن يضعوا إجراءات أكثر تحديدا لمنع تكرار حالات الشراء بأثر رجعي.	تعكف المكاتب التابعة للمكتب على استعراض تدابير التخفيف الحالية بغية تحديد السبل المحتملة لتعزيز إدارة العقود محليا لكي يتسنى منع حدوث حالات الشراء بأثر رجعي.	من الحالات التفصيلية التي تم فيها الشراء بأثر رجعي خلال عام 2023، استعرض المجلس إجراءات التخفيف المتخذة ولاحظ أنه على الرغم من التحسن الذي طرأ على التقييم الذي تم إجراؤه، ظلت هناك إجراءات أخرى لا تزال عامة من حيث كيفية تجنب حالات الشراء بأثر رجعي في المستقبل. فعلى سبيل المثال، كانت هناك إجراءات تخفيف، من قبيل "تعزيز التنسيق بين مساعد المشروع والبائع لضمان توافق طلب الشراء مع المتطلبات"، أو "تعزيز التنسيق بين المؤسسات الرئيسية ومدير المشروع لضمان تنظيم أفضل للأنشطة"، وهي إجراءات لا تقدم معلومات أكثر تفصيلاً عن كيفية تحسين التنسيق. ولذلك، تعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
21 -	2022	A/78/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 108	يوصي المجلس بأن يقوم المكتب، بالتنسيق مع مكاتبه الميدانية، بتحليل الأسباب الجذرية للتأخير في المدفوعات، وباتخاذ تدابير ملموسة لتحسين عملية الدفع عموما تجنبا للإضرار بالسمعة.	قام قسم الحسابات في المكتب بتقييم الوقت المستغرق في مختلف خطوات عملية السداد، وهو بصدد تنفيذ خطوات ملموسة لمعالجة هذه الأسباب الجذرية. ويجري العمل على تنفيذ تلك الخطوات.	لاحظ المجلس إحراز تقدم فيما يتعلق بتحديد أسباب التأخير في عملية السداد في المكتبين الإقليميين لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وغرب ووسط أفريقيا التابعين للمكتب. بيد أن المكتب لا يزال يعمل على تقييم التدابير اللازمة لتوفير حل وتسريع عملية الدفع. ولذلك، تعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق		
						نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
22 -	2022	A/78/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 117	يوصي المجلس بأن ينفذ المكتب مزيدا من التدابير والجداول الزمنية الفعالة، مثل التدابير والجداول الزمنية المنفذة في مكاتبه الميدانية، لإتاحة الإدارة الفعالة لحالة المنح التي يُمدَّد إغلاقها التشغيلي.	تم في أيلول/سبتمبر 2023 تشكيل فريق عامل مشترك بين الشُّعب معني برصد المنح وإغلاقها، وهو الآن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على قائمة التدابير والجداول الزمنية الموصى بها التي ستُقدم إلى الإدارة لمواصلة استعراضها وتنفيذها. ولا تزال الوثيقة مسودة في انتظار الاستعراض الإداري من أجل إدخال أي تنقيحات محتملة و/أو المصادقة عليها. وفي الوقت نفسه، طور المكتب أداة لرصد المنح تولد معلومات ترسَل شهريا إلى الفروع ذات الصلة من أجل إدارة البرامج العالمية. وتبرز الأداة المنح التي تقترب من نهاية فترة تنفيذها ولكن نفقاتها أقل من مستوى الإنفاق الخطي. والهدف من الأداة هو تحقيق أقصى استفادة من الأموال أو توفير الوقت الكافي لطلب تمديد بدون تكلفة.	لاحظ المجلس أن المكتب لا يزال يعمل على إعداد وثيقة تتعلق بقائمة التدابير والجداول الزمنية الموصى بها، ويجري تنقيحها لتعكس تعليقات الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب أدلة على مشروع تجريبي لرصد المنح لا يزال إنجازه أيضا متوقفا على وضع الإدارة تدابير مؤسسية جديدة. ولذلك، تعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
23 -	2022	A/78/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 126	يوصي المجلس بأن يكفل المكتب استخدام مديري البرامج الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ استخداما سليما وفي الوقت المناسب من أجل ضمان إصدار التقارير المرحلية السنوية عن المشاريع على وجه السرعة.	نظمت دورتان تدريبيتان حول الرصد والإبلاغ باستخدام الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ في 10 و 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وساعدت هاتان الدورتان على تذكير موظفي المكتب بمتطلبات إعداد التقارير وتحديث المهارات الفنية المتعلقة بهذه المهمة. وبالإضافة إلى ذلك، جرت تغطية هذا الموضوع في دورات تدريبية أجريت في عام 2023 في المكتب الإقليمي لجنوب آسيا والمكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ التابعين للمكتب. وأخيراً، تم في عام 2023 تحديث المعلومات المتعلقة بالرصد والإبلاغ باستخدام الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ في دليل إدارة المشاريع الخاص بالمكتب.	لاحظ المجلس أن المكتب اضطلع بأنشطة تتعلق بعملية إعداد التقارير المرحلية السنوية للمشاريع، من قبيل الدورات التدريبية وتحديثات دليل الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ. وبالإضافة إلى ذلك، استعرض المجلس عينة من ثمانية مشاريع جارية ولاحظ أن المؤشرات ونتائج الرصد في أداة الرصد ضمن الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ تم تحديثها في غضون الموعد النهائي الذي فرضه المكتب لإصدار التقارير المرحلية السنوية للمشاريع (أي 29 شباط/فبراير 2024). ولذلك، تُعتبَر هذه التوصية منفَّذة.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق			
						نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
24 -	2022	A/78/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة 136	يوصي المجلس بأن يكفل المكتب أن تكون التزامات الإبلاغ التي يتعين على الشركاء المنفذين الوفاء بها في مواعيدها المقررة وتُسلَّم على النحو الملائم.	شددت وحدة إشراك الأطراف الخارجية التابعة للمكتب على مديري البرامج أهمية قيام الشركاء المنفذين بتقديم التقارير في الوقت المناسب وذكّرتهم بمسؤولياتهم في هذا الصدد. وفيما يتعلق برصد الامتثال والأداء التعاقدي بوجه عام، بما في ذلك جودة التنفيذ والإبلاغ، والتنفيذ في الوقت المناسب، والاستجابة لطلبات الأمم المتحدة، فهذه عناصر يتم تقييمها عند إغلاق الاتفاق مع الشريك، حيث تساعد على توثيق الدروس المستفادة وجمع المعلومات من أجل الارتباطات المستقبلية.	أجرى المجلس استعراضا لعينة من البرامج العالمية التي نفذها ثمانية من الشركاء المنفذين نيابة عن المكتب، ولاحظ أن ثلاثة منهم لم يقدموا التقريرين السردي أو المالي على النحو المطلوب في الاتفاق الموقع بين المكتب والشريك. ولذلك، تعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
مجموع عدد التوصيات					**24**	**10**	**12**	**1**	**1**
النسبة المئوية من مجموع عدد التوصيات					**100**	**42**	**50**	**4**	**4**

الفصل الثالث

تصديق البيانات المالية

رسالة مؤرخة 31 آذار/مارس 2024 موجهة من رئيسة دائرة إدارة الموارد المالية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات

أُعدّت البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وفقا للقاعدة المالية 106-1 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

ويرد موجز السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه البيانات في شكل ملاحظات على البيانات المالية. وتوفر هذه الملاحظات والجداول المرفقة بها معلومات وإيضاحات إضافية عن الأنشطة المالية التي اضطلع بها المكتب خلال الفترة المشمولة بهذه البيانات.

وإني أصادق على صحة البيانات المالية المرفقة الخاصة بالمكتب، وذلك استنادا إلى سجلاتنا والتقارير الواردة من الوكالات المنفِّذة.

(توقيع) مونيكا **هيمردي**
رئيسة دائرة إدارة الموارد المالية
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

الفصل الرابع

التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

ألف - مقدمة

1 - عملا بقرارَي الجمعية العامة 185/46 جيم و 252/61، تقدم المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) في هذه الوثيقة التقرير المالي والبيانات المالية للمكتب للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

2 - ويعرض التقرير المالي والبيانات المالية المعلومات المالية المتصلة بالتبرعات وبإدارة موارد الميزانية العادية التي عُهد بها إلى المكتب. وصندوقا التبرعات هما صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد أقرت الجمعية العامة موارد الميزانية العادية للمكتب.

3 - وينبغي قراءة التقرير المالي بالاقتران مع البيانات المالية المراجعة والملاحظات المرفقة بها. ويُقصد من التقرير المالي تزويد القراء بفهم أفضل لأداء المكتب ومركزه الماليين. وهو يقدم الملامح الرئيسية البرنامجية ويركز أساسا على العمليات والاستراتيجيات والنتائج المالية.

باء - الأهداف والاستراتيجيات

4 - يتولى المكتب المسؤولية عن دعم الدول الأعضاء في جعل العالم في مأمن من المخدرات والجريمة والإرهاب بهدف تعزيز الأمن والعدالة للجميع. وتنبثق الولاية المنوطة بالمكتب من الأولويات المنصوص عليها في اتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 179/45 و 152/46 و 185/46 جيم.

5 - وفي عام 2023، واصل المكتب إحراز تقدم جيد في تنفيذ استراتيجيته للفترة 2021-2025. وتضع الاستراتيجية المكتب في موضع الميسر والوسيط المعرفي المحايد لمساعدة الدول الأعضاء على تحديد حلول شاملة ومبتكرة من أجل التصدي لتحديات المخدرات والجريمة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة وبناء مجتمعات حاضنة للجميع ومنصفة وقادرة على الصمود. وواصل المكتب توسيع نطاق حضوره الميداني القوي وخبرته المواضيعية لتعميق الشراكات الشاملة لعدة قطاعات، وتعزيز التعاون عبر الحدود، وضمان التنسيق المنهجي بين ولاياته. وظل المكتب يستمد من تنفيذ الاستراتيجيات المواضيعية والجغرافية المحددة، ومن وضع البرامج والأطر الإقليمية ودون الإقليمية الجديدة للدول العربية وجنوب آسيا وجنوب شرق أوروبا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا، توجيهاً لعمله على دعم الدول الأعضاء بشكل أفضل للتصدي للأولويات والتهديدات الناشئة.

6 - ومنذ بداية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، واصل المكتب التزامه ومشاركته بنشاط في بدء وتنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في جميع المناطق وذلك استجابة للأولويات الوطنية ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحتى تموز/يوليه 2023، كان المكتب قد قدم الدعم إلى 149 من البلدان والأقاليم من خلال أطر التعاون أو التحليلات القطرية المشتركة وشارك في 110 أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة. وواصل المكتب، بوصفه عضوا نشطا في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم،

وبما يتماشى مع روح الإصلاح، استحداث أدوات وأساليب مبتكرة للتخفيف من المخاطر التي تشكلها الأزمات الحالية أو المحتملة، وإدراج التقييم على جميع المستويات السياسية، مما يدعم اتخاذ القرارات بناء على الأدلة.

7 - وعمل المكتب مع عدد كبير من كيانات الأمم المتحدة من خلال آليات التنسيق القائمة والمخصصة المشتركة بين الوكالات، مثل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، وفرقة العمل العالمية المعنية بمكافحة الفساد، وجهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون، وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، والاتحاد الدولي لمكافحة الجرائم ضد الأحياء البرية. وعمّق المكتب شراكاته العملياتية مع عدد متزايد من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك مع الأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر. واستمر الحوار المنتظم مع المجتمع المدني من خلال الشراكات مع الشبكات الجامعة للمنظمات غير الحكومية ومراكز المعرفة. وشارك أصحاب المصلحة من القطاع الخاص في مشاورات بشأن مواضيع مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والجريمة السيبرانية.

جيم - لمحة عامة عن الأنشطة

8 - في عام 2023، واصل المكتب دعم الدول الأعضاء في تنفيذ جميع الالتزامات الدولية المتعلقة بسياسات المخدرات من خلال لجنة المخدرات. وبتّت اللجنة، في دورتها العادية المعقودة في آذار/مارس 2023، في مسألة طرائق استعراض منتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالسياسة الدولية للمخدرات، المقرر إجراؤه في عام 2024. وواصل المكتب، عن طريق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، تقديم الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ إعلان كيوتو بشأن النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعقد الجولة الثالثة من المناقشات المواضيعية بشأن تعزيز سيادة القانون.

9 - وفي عام 2023، انضمت بوتان وجنوب السودان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وانضمت بوتان إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وتشارك جميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية الجريمة المنظمة) تقريبا في آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة، مع التركيز أولا على مسألتي التجريم والولاية القضائية. وقدم المكتب الخدمات والدعم الفني للجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، المنشأة عملا بقراري الجمعية العامة 247/74 و 282/75.

10 - وواصل المكتب تقديم الدعم إلى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهيئتيه الفرعيتين، بما في ذلك ما يتعلق بالنظر في سبل التعجيل بتنفيذ الاتفاقية، وتنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، والتدابير اللازمة لعملية متابعة الدورة الاستثنائية الأولى على الإطلاق للجمعية العامة لمكافحة الفساد، التي عقدت في عام 2021.

11 - وشجع المكتب على الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب، وعددها 19 اتفاقية وبروتوكولا، حيث أصبح 16 دولة أطرافا في الصكوك القانونية في عام 2023. وعزز المكتب شراكاته في إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، وواصل العمل عن كثب مع مكتب مكافحة الإرهاب.

12 - وواصل المكتب تعزيز قدرته البحثية عن طريق الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة، بما في ذلك التعلم الآلي لتجهيز كميات كبيرة من البيانات المفتوحة المصدر من أجل تحديد فرادى المضبوطات من المخدرات وتسجيلها، والقيام بمهام مثل التصنيف واستخراج البيانات المهيكلة من النصوص غير المهيكلة وتوفير البيانات الوصفية عن الأحداث. وعزز المكتب أيضا قدرته على التحليل الجغرافي المكاني باستخدام بيانات رصد الأرض وغيرها من البيانات لرصد الأنشطة غير المشروعة، مثل الجرائم التي تؤثر على البيئة وزراعة المحاصيل غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

13 - وفيما يتعلق بالالتزامات الشاملة لعدة قطاعات، واصل المكتب تيسير تعميم مراعاة حقوق الإنسان في ولاياته وبرامجه، بما في ذلك من خلال وضع توجيهات داخلية والمشاركة في المشاورات المشتركة بين الوكالات التي تقودها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ إطار المكتب للتعجيل بتمكين الشباب، قدم المكتب التدريب للموظفين والأفراد واستضاف أول معتكفاته لتحاور الأجيال. ووُضعت خطة عمل مؤسسية لتوفير التوجيه العملي بشأن تنفيذ استراتيجية مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2022-2026). وبدأ العمل بالنسخة الثانية من خطة العمل المتعلقة بإدماج منظور الإعاقة (2023-2024) التي وضعها مكتب الأمم المتحدة في فيينا والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في كانون الثاني/يناير 2023، واضطلع المكتب بعدد من الأنشطة لتعزيز إدماج منظور الإعاقة.

14 - ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن الأنشطة المضطلع بها في عام 2023 في تقرير المديرة التنفيذية عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2024/2-E/CN.15/2024/2).

دال - الملامح الرئيسية لأداء الميزانية

15 - في حين أعدت البيانات المالية على أساس الاستحقاق وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لا تزال الميزانية البرنامجية للمكتب توضع وتُدار وتُعرض استنادا إلى الأساس النقدي المعدل باستخدام المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. ويرد في البيان الخامس موجز للمقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

16 - وتشير جميع الأرقام التي ترد في هذا الفرع باعتبارها إيرادات ونفقات إلى أرقام معدة استنادا إلى الأساس النقدي المعدل وقابلة للمقارنة بالميزانيات (المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة).

17 - وتوضع ميزانية المكتب الموحدة كل سنتين. وتخضع ميزانية الأموال العامة الغرض (المساهمات غير المخصصة) لموافقة لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في حين تُعرض ميزانية الأموال المرصودة للأغراض الخاصة (المساهمات المخصصة) وميزانية الأموال المرصودة لتكاليف الدعم البرنامجي (ميزانية تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي) على اللجنتين لإقرارهما. وتشكل المساهمات المخصصة وغير المخصصة وأموال الدعم الإداري والبرنامجي مجتمعة موارد المكتب الخارجة عن الميزانية. وتتضمن الميزانية الموحدة أيضا معلومات عن الميزانية العادية للمكتب التي تخضع لموافقة الجمعية العامة.

18 - وبعد الموافقة على الميزانية الموحدة، يصدر المكتب مخصصات الأموال اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع على أساس توافر الأموال. وفي نهاية السنة الثانية من فترة السنتين، تُنقح الميزانية لتعكس

التوقعات النهائية لفترة السنتين. وتقوم اللجنتان باعتماد/إقرار الميزانية النهائية في سياق الميزانية الموحدة لفترة السنتين 2024–2025. وقد عُرضت الميزانية النهائية للفترة 2022–2023 على اللجنتين في أواخر عام 2023.

19 - ويبيّن الجدول 1 من الفصل الرابع مقارنة لقيم الأداء المجملة بين عامَي 2022 و 2023.

الجدول 1 من الفصل الرابع

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: لمحة عامة عن الإيرادات والميزانية والنفقات ومعدل التنفيذ للفترة 2022–2023 (بما في ذلك الميزانية العادية) (على أساس المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*
الإيرادات	465,5	413,1
الميزانية (النهائية) (ألف)	429,7	394,7
النفقات (باء)	443,3	389,3
معدل التنفيذ (باء على ألف)	103,2 في المائة	98,6 في المائة

20 - وبلغ حجم الميزانية الأصلية لعام 2023 التي وافقت عليها/أقرتها اللجنتان في دورتيهما في عام 2021 ما مقداره 308,0 ملايين دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية (2022: 337,6 مليون دولار). وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، اعتمدت/أقرت اللجنتان ميزانية نهائية لعام 2023 بلغت 405,5 ملايين دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية (2022: 371,8 مليون دولار). وبلغت الميزانية النهائية للمكتب لعام 2023، بما في ذلك الميزانية العادية، 429,7 مليون دولار (2021: 394,7 مليون دولار). وفي عام 2023، كان معدل التنفيذ 103,2 في المائة مقابل الميزانية النهائية (2022: 98,6 في المائة).

21 - ويبيّن الجدول 1 من الفصل الرابع أن المكتب واجه، من سنة إلى سنة، ارتفاعا في الإيرادات قدره 52,4 مليون دولار (12,7 في المائة) وارتفاعا في النفقات قدره 54,0 مليون دولار (13,9 في المائة).

22 - ويبيّن الجدول 2 من الفصل الرابع نفقات عامي 2022 و 2023، مقسمة بحسب مصدر التمويل، أي بحسب كونها من الأموال المرصودة للأغراض الخاصة (المساهمات المخصصة)، وأموال تكاليف الدعم البرنامجي (ميزانية تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي)، والأموال العامة الغرض (التبرعات غير المخصصة)، والميزانية العادية.

الجدول 2 من الفصل الرابع

نفقات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة 2022–2023 حسب مصدر التمويل (على أساس المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة، وتشمل الميزانية العادية البابين 16 و 23)

	2023		2022	
	المبلغ	*النسبة المئوية*	*المبلغ*	*النسبة المئوية*
الموارد الخارجة عن الميزانية				
الأموال المخصصة للأغراض الخاصة	383,9	87	339,5	87
أموال تكاليف الدعم البرنامجي	31,6	7	23,2	6
الأموال العامة الغرض	4,3	1	3,7	1
المجموع الفرعي	**419,8**	**95**	**366,4**	**94**
الميزانية العادية	23,5	5	22,9	6
المجموع	**443,3**	**100**	**389,3**	**100**

23 - ويواجه العالم أزمات متعددة، تسببت في بيئة مالية عالمية غير مستقرة بدرجة كبيرة. وقد أدى ذلك إلى زيادات مفاجئة في التضخم وتصاعد التكاليف. وعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة، يواصل المكتب تنفيذ استراتيجيته للفترة 2021–2025. وفي عام 2023، ازداد حجم تنفيذ البرامج (الأموال المخصصة لأغراض خاصة) إلى 383,9 مليون دولار في عام 2023، بزيادة قدرها 44,4 مليون دولار مقارنة بعام 2022.

24 - ومقارنة بعام 2022، كانت الزيادة في أداء البرامج أكثر وضوحا في ما يلي: البرامج المتعلقة بالتنمية البديلة في كولومبيا (زيادة قدرها 13,9 مليون دولار)؛ والبرنامج العالمي المعني بالجرائم التي تضر بالبيئة والمناخ (زيادة قدرها 10,0 ملايين دولار)؛ ومشروع إصلاح الإجراءات الجنائية في بنما (زيادة قدرها 8,1 ملايين دولار)؛ والبرنامج العالمي لمنع الفساد ومكافحته عن طريق التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دعما للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (زيادة قدرها 5,8 ملايين دولار)؛ والبرنامج الإقليمي لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ 2022–2026 (زيادة قدرها 3,4 ملايين دولار)؛ وبرنامج قطري جديد في أوغندا (زيادة قدرها 2,4 مليون دولار).

25 - ويبيّن الشكلان الأول والثاني من الفصل الرابع النفقات بحسب البرنامج الفرعي ومنطقة التنفيذ، على التوالي. وكان أكبر برنامجين فرعيين من حيث الحجم هما البرنامج الفرعي 1، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والبرنامج الفرعي 5: العدالة. فقد استأثر هذان البرنامجان الفرعيان معا في عام 2023 بنسبة 52,9 في المائة من النفقات. وبخلاف البرامج العالمية (32,9 في المائة)، كانت منطقة أفريقيا والشرق الأوسط (24,5 في المائة) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (21,0 في المائة) أكبر منطقتين من حيث الحجم. واستأثرت المناطق الثلاث معا في عام 2023 بنسبة 78,4 في المائة من النفقات.

الشكل الأول من الفصل الرابع

نفقات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حسب البرنامج الفرعي (بما في ذلك الميزانية العادية)، لعام 2023 (على أساس المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

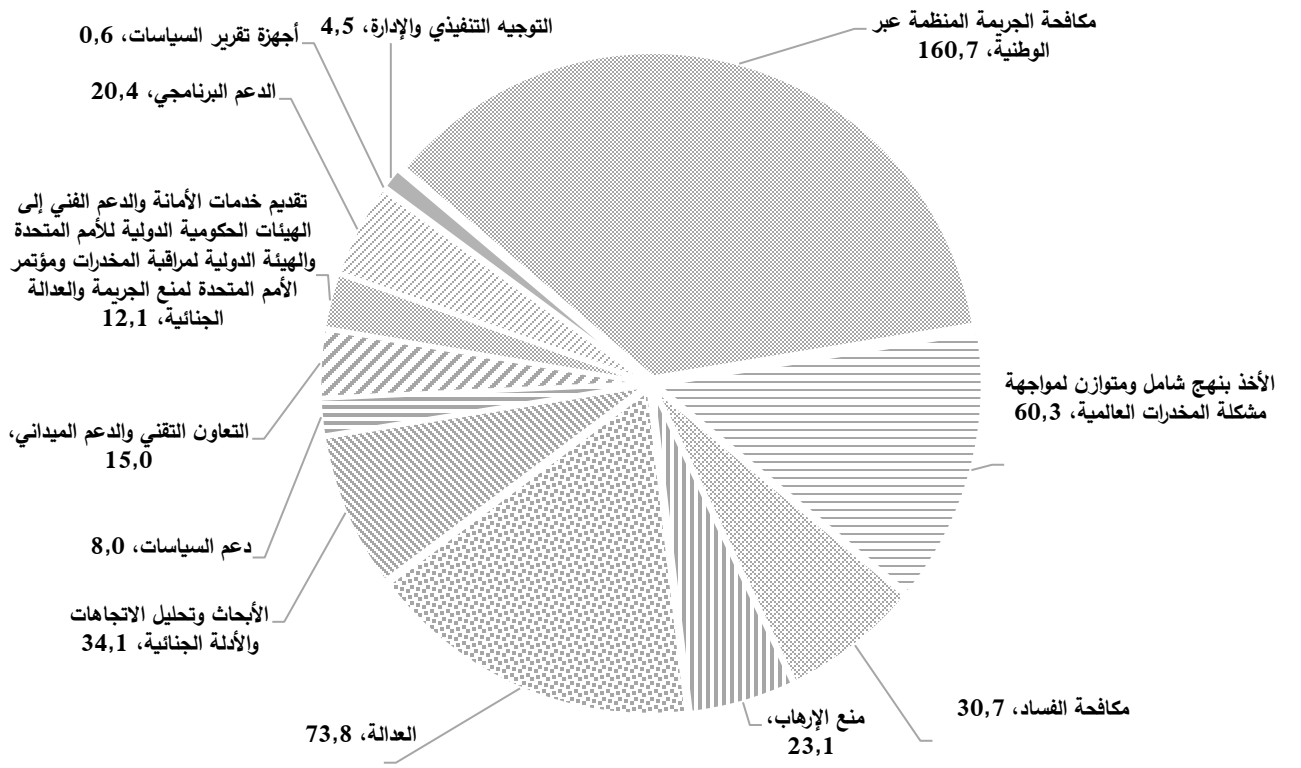

الشكل الثاني من الفصل الرابع

نفقات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حسب منطقة التنفيذ (بما في ذلك الميزانية العادية)، لعام 2023 (على أساس المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

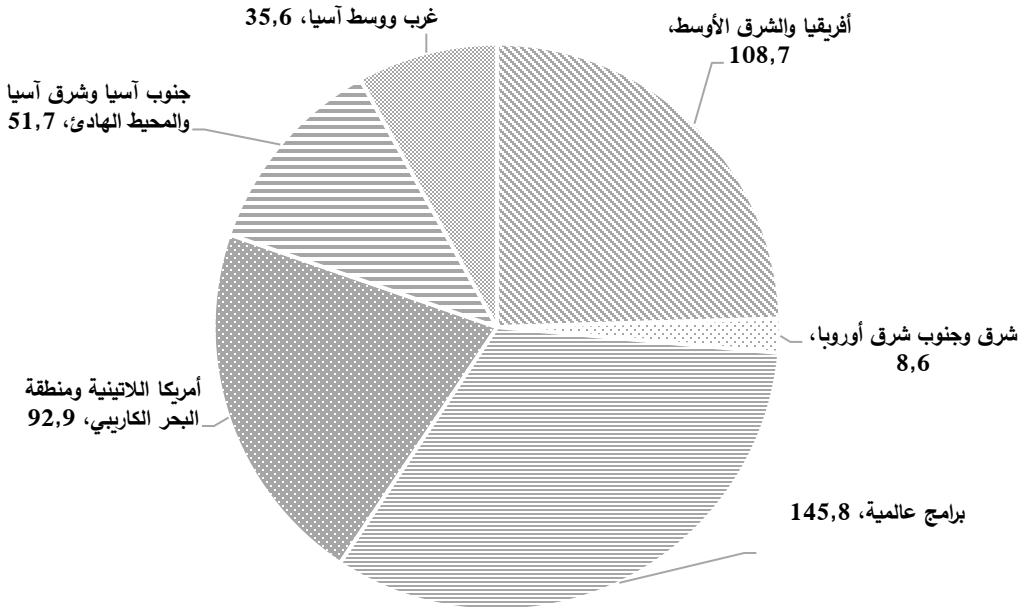

ملاحظة: استنادا إلى البلد/المنطقة التي يجري فيها التنفيذ.

26 - ويبيّن الشكلان الثالث والرابع من الفصل الرابع الاتجاه السائد في الإنفاق على المساعدة التقنية خلال 10 سنوات.

الشكل الثالث من الفصل الرابع

الاتجاه السائد في نفقات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على المساعدة التقنية (باستثناء الميزانية العادية)، للفترة 2014-2023 (على أساس المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

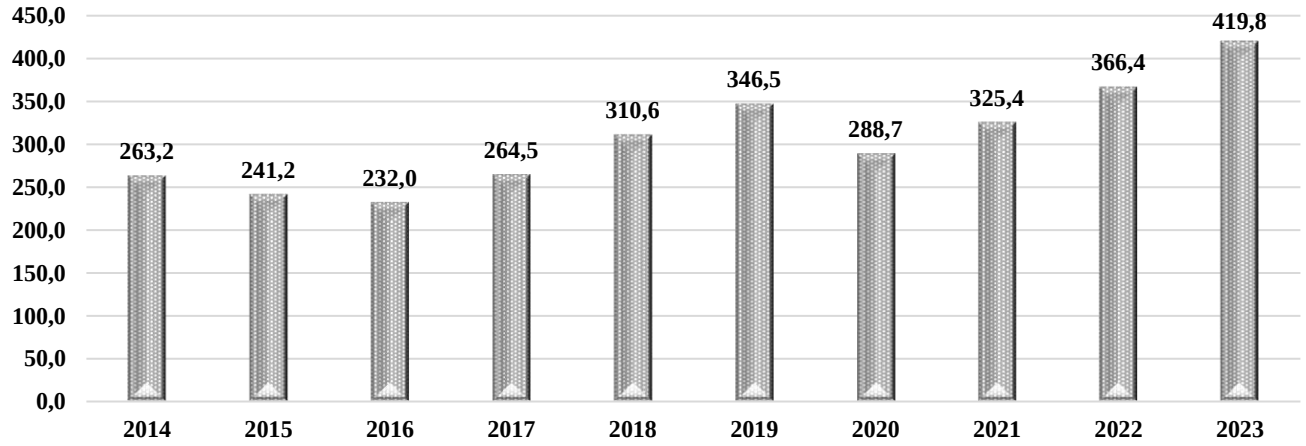

27 - وعلى الرغم من الأزمات العالمية، أثبت المكتب ما له من أهمية الآن، أكثر من أي وقت مضى، من خلال تحقيق مستوى قياسي مرتفع في تنفيذ عمليات تقديم المساعدة التقنية بلغ 419,8 مليون دولار في عام 2023، بزيادة قدرها 53,4 مليون دولار أو 14,6 في المائة مقارنة بعام 2022.

الشكل الرابع من الفصل الرابع

نفقات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة 2014-2023 حسب مصدر التمويل (على أساس المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

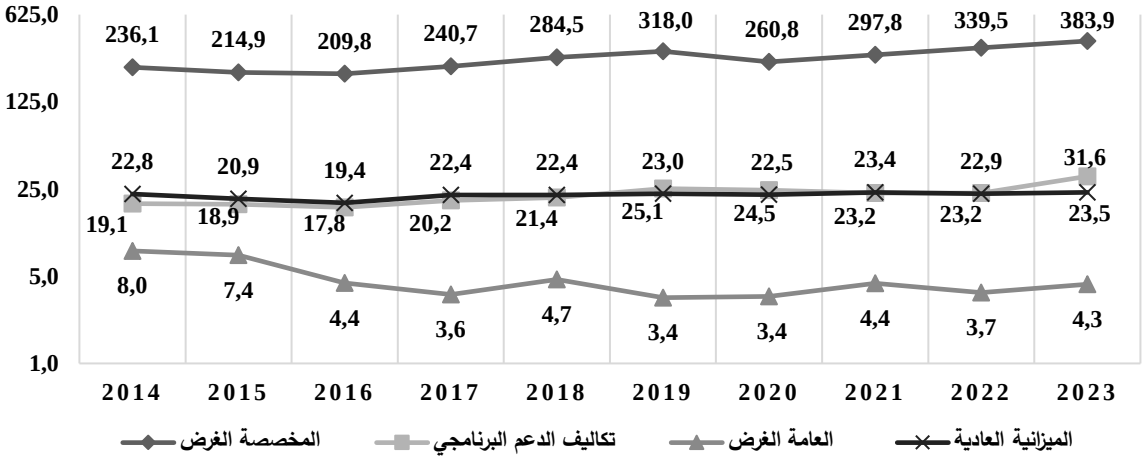

28 - ويبين الشكل الرابع من الفصل الرابع التدهور المتواصل على مر السنين للمزيج التمويلي من حيث نسبة المساهمات المخصصة إلى المساهمات غير المخصصة. ففي عام 2014، كانت نسبة التمويل العام الغرض (غير المخصص) إلى التمويل المرصود للأغراض الخاصة (المخصص) 97:3، بينما لم تتجاوز النسبة نفسها 99:1 في عام 2023. وبالأرقام، بلغ التمويل (الإنفاق) العام الغرض 8,0 ملايين دولار في عام 2014، ولكنه انخفض بنسبة 46,1 في المائة ليصل إلى 4,3 ملايين دولار في عام 2023، بينما بلغ التمويل (الإنفاق) المخصص 236,1 مليون دولار في عام 2014 وازداد بنسبة 62,6 في المائة، ليصل إلى 383,9 مليون دولار، في عام 2023.

29 - ويعرض الشكل الخامس من الفصل الرابع الإيرادات والنفقات لعام 2023 بحسب مصدر التمويل (الأموال العامة الغرض، وأموال تكاليف الدعم البرنامجي، والأموال المخصصة للأغراض الخاصة).

الشكل الخامس من الفصل الرابع

نفقات وإيرادات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2023 حسب مصدر التمويل (على أساس المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

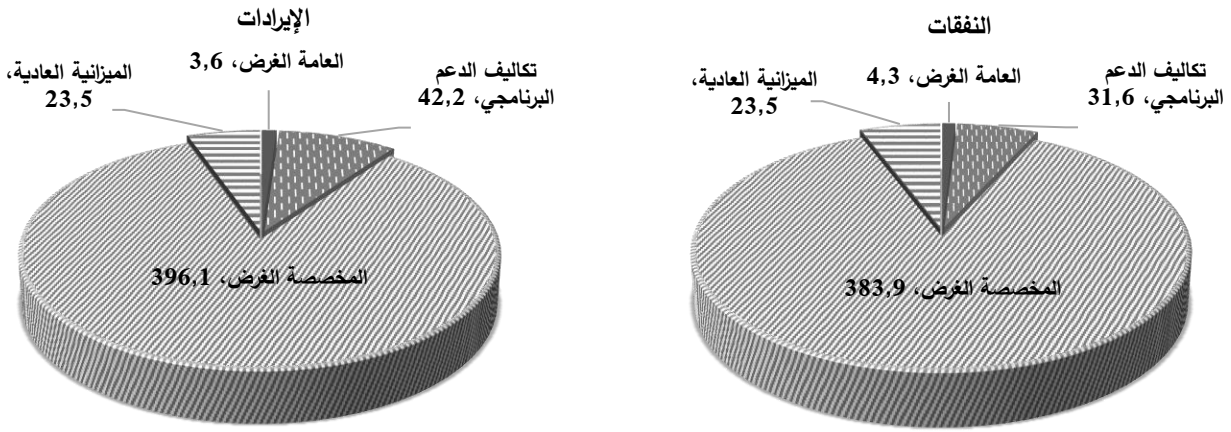

30 - ويبيّن الشكل الخامس من الفصل الرابع أن الإيرادات العامة الغرض (غير المخصصة) لم تمثل إلا نسبة 0,8 في المائة من مجموع الإيرادات، ولم تموّل إلا نسبة 1,0 في المائة من تنفيذ البرامج (الإنفاق) السنوي. وبما أن تدفق الموارد غير المخصصة المستدامة أمر أساسي لقدرة المكتب على البقاء، يواصل المكتب دعوة الدول الأعضاء إلى التعهد بتقديم تبرعات كافية للأغراض العامة. وعلاوة على ذلك، يولي المكتب أيضا مزيدا من التركيز على تقديم مساهمات مخصصة بشروط ميسرة في إطار استراتيجيته المؤسسية لجمع الأموال، التي تشجَّع بموجبها الدول الأعضاء على الالتزام بالمساهمة بمزيد من الموارد الأساسية وزيادة مرونة التبرعات.

31 - وأدى ارتفاع مستوى التنفيذ في إطار الأموال المخصصة للأغراض الخاصة إلى ارتفاع إيرادات تكاليف الدعم البرنامجي التي تحققت في عام 2023: 42,2 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 37,4 مليون دولار في عام 2022.

هاء - التحليل المالي

32 - يتضمن هذا الفرع مناقشة بخصوص النتائج المعروضة في البيانات المالية المعدة استنادا إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والملاحظات المرفقة بها، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

33 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان صافي الأصول يبلغ 015,6 1 مليون دولار (البيان الأول)، وهو ما مثل زيادة قدرها 74,7 مليون دولار (أو 7,9 في المائة) مقارنة بمبلغ 940,9 مليون دولار (بعد إعادة الحساب) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وتُعزى هذه الزيادة إلى فائض صاف في عام 2023 قدره 77,9 مليون دولار (البيان الثاني)، إلى جانب خسارة ناجمة عن تعديلات مختلفة في الاحتياطيات (الخسائر الاكتوارية الناجمة عن الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين، وتسوية مخصصات الخسائر الائتمانية المتعلقة بالحسابات المستحقة القبض نتيجة تطبيق المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والخسائر في القيمة العادلة للاستثمارات) التي بلغ مجموعها 3,2 ملايين دولار (البيان الثالث).

34 - وبلغت النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات 041,3 1 مليون دولار (74,8 في المائة من مجموع الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023)، بزيادة قدرها 90,9 مليون دولار (أو بنسبة 9,6 في المائة) عن قيمتها في عام 2022 البالغة 950,4 مليون دولار (انظر الملاحظتين 5 و 6 في البيانات المالية).

35 - وبانتهاء يوم 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت التبرعات المستحقة القبض تمثل تبرعات معلنة مخصصة غير محصلة بما مجموعه 297,4 مليون دولار (2022: 303,8 ملايين دولار) كقيمة صافية بعد احتساب مخصص المبالغ المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها البالغ 1,4 مليون دولار (2022: 2,6 مليون دولار) (انظر الملاحظة 7).

36 - ويشكل تنفيذ الأنشطة البرنامجية في شراكة مع برامج الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية عنصرا هاما من عناصر نموذج أعمال المكتب. ويحوّل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بموجب السياسة العامة الجديدة للشراكة بين مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للعمل مع الشركاء الخارجيين، التي تبطل إطار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للعمل مع الشركاء الخارجيين وتحل محله، سُلفا إلى شركائه المنفذين ويقيس لاحقا استخدامهم لتلك السُلف من خلال التقارير التي يقدمها الشركاء في المواعيد المحددة. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر 2023، كان هناك رصيد غير مسدد من السلف قدره 15,3 مليون دولار (2022: 21,4 مليون دولار). ومن هذا المبلغ، يتعلق مبلغ 7,1 ملايين دولار (2022: 5,0 ملايين دولار) بسُلف قُدّمت لدعم تنفيذ ورصد استراتيجية متكاملة ومستدامة للحد من الزراعات غير المشروعة والترويج للتنمية البديلة ولثقافة احترام الشرعية في كولومبيا (انظر الملاحظة 8).

37 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ممتلكات ومنشآت ومعدات تبلغ قيمتها 5,3 ملايين دولار (2022، بعد إعادة الحساب: 3,5 ملايين دولار (انظر الملاحظة 10)).

38 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، أبلغ المكتب عن مبالغ مقبوضة سلفا بقيمة 34,7 مليون دولار (2022: 39,6 مليون دولار). ومثّل ذلك المبلغ أموالا متأتية من المعاملات التبادلية لقاء خدمات لم تكن قد قُدّمت بعد بحلول نهاية العام (انظر الملاحظة 13).

39 - وبلغت التزامات المكتب المتعلقة باستحقاقات الموظفين 134,1 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (2022: 115,1 مليون دولار)، منها مبلغ 122,9 مليون دولار (2022: 105,3 ملايين دولار) مثّل التزامات بموجب خطط الاستحقاقات المحددة (انظر الملاحظة 14).

40 - وبلغ مجموع الإيرادات 529,4 مليون دولار خلال عام 2023 (2022: 430,6 مليون دولار) يتألف أساسا من 388,5 مليون دولار (2022: 353,5 مليون دولار) من الإيرادات غير التبادلية (73,4 في المائة من مجموع الإيرادات) (انظر الملاحظة 19) و 34,7 مليون دولار (2022: 34,0 مليون دولار) من المخصصات من الميزانية العادية للأمم المتحدة (انظر الملاحظة 18). وتضمنت الإيرادات الأخرى البالغة 29,1 مليون دولار (2022: 9,0 ملايين دولار) مبلغا قدره 21,4 مليون دولار (2022: 8,8 ملايين دولار) يمثل الإيرادات المتأتية من المعاملات التبادلية، مثل الخدمات المقدمة للدعم والتدريب في مجال البرامجيات إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى (انظر الملاحظة 20).

41 - واعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2023، بموجب المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تُسجّل الخسائر في القيمة العادلة للاستثمارات مباشرة ضمن صافي الأصول، بينما كانت تسجّل حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 في بيان الأداء المالي. وفي عام 2023، حقق المكتب إيرادات استثمارية قدرها 41,7 مليون دولار مطروحا منها الخسائر في القيمة العادلة للاستثمارات البالغة 3,2 ملايين دولار المسجلة في صافي الأصول (2022: 14,8 مليون دولار قابلتها خسائر في القيمة العادلة للاستثمارات بقيمة 10,9 ملايين دولار، مما أدى إلى صافي إيرادات قدره 3,9 ملايين دولار) (انظر الملاحظتين 17 و 21).

42 - وبلغ مجموع النفقات لهذه الفترة 451,5 مليون دولار (2022 بعد إعادة الحساب: 398,5 مليون دولار)، وهو يتكون أساسا من تكاليف متعلقة بالموظفين تبلغ 161,9 مليون دولار (2022: 150,6 مليون دولار) التي تمثل 35,9 في المائة من مجموع المصروفات، وتعويضات غير الموظفين وبدلاتهم بقيمة 78,9 مليون دولار (2022: 78,8 مليون دولار)، أي ما يعادل 17,5 في المائة من مجموع المصروفات، ومصروفات التشغيل الأخرى البالغة 101,1 مليون دولار (2022 بعد إعادة الحساب: 97,2 مليون دولار)، أي ما يعادل 22,4 في المائة من مجموع المصروفات، وتكاليف السفر البالغة 57,3 مليون دولار (2022: 47,4 مليون دولار)، التي تمثل 12,7 في المائة من مجموع المصروفات. وعلاوة على ذلك، يمثل مبلغ 45,9 مليون دولار (2022: 18,5 مليون دولار)، أو ما يكافئ 10,2 في المائة من مجموع المصروفات، الأعمال التي أنجزها الشركاء المنفذون والمستفيدون النهائيون الذين يتلقون المنح في إطار خطط المنح الصغيرة المأذون بها (انظر الملاحظة 24).

واو - المخاطر والتحديات والتحسينات في عام 2023 وما بعده

التخطيط الاستراتيجي والاعتماد على المساهمات الخارجة عن الميزانية

43 - واصل المكتب دعم عمليات إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح المنظومة الإنمائية وإصلاح الإدارة، وتقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة"، ولا سيما مبادرته المعنونة الأمم المتحدة 2,0 "خماسية التغيير". وفي إطار هذه المبادرة، واصل المكتب بذل الجهود لتعزيز إطاره للإدارة والرصد القائمين على النتائج. وعقد المكتب حلقات عمل لبناء القدرات في مكتبين إقليميين ونظم دورات تدريبية متعددة في فيينا. وبالإضافة إلى ذلك، نُفّذ أربع حلقات عمل عبر الإنترنت بشأن نظام إدارة المشاريع في الأمانة العامة. وفي عام 2023، أُجري 17 تقييما مستقلا وأعمال تقييم أخرى، شملت برامج فرعية ومناطق متعددة تابعة للمكتب، بما في ذلك التقييمات المشتركة والدراسات التجميعية لعمل المكتب في المكسيك وشرق أفريقيا. واستُخدمت نتائج التقييم لتعزيز عمل المكتب، مع إجراء التقييمات بما يتماشى مع التوجيهات الجديدة بشأن التقييمات الشاملة للجميع والمراعية للمنظور الجنساني واعتبارات حقوق الإنسان.

44 - ويطرح استمرار اختلال التوازن بين الموارد المخصصة وغير المخصصة تحديات كبيرة للمكتب، مما يؤثر على قدرته على الاستجابة للأولويات العالمية المتغيرة بسرعة، وتنفيذ الولايات العالمية، وتعزيز عناصر تمكين التنمية. وبلغت المساهمات المخصصة للأغراض الخاصة مقدار 396,1 مليون دولار بحلول نهاية عام 2023، في حين بلغت المساهمات العامة الغرض 3,6 ملايين دولار، أي 0,8 في المائة فقط من مجموع الإيرادات. ويواصل المكتب التفاعل مع شركائه في إطار حوارات استراتيجية رفيعة المستوى يجري فيها التشديد على التحديات التي يطرحها استمرار تقلّص الأموال العامة الغرض. ويولد هذا النهج تعاطفاً، حيث يتولّد اهتمام ببحث إمكانية إجراء زيادة في حجم القسم المخصّص على نحو غير صارم من التبرعات في بعض

الحالات. ومن شأن الجهود المتواصلة التي يبذلها المكتب لاجتذاب المزيد من التمويل المتصل بالتنمية في إطار تنويع حافظته والجهود الرامية إلى توسيع قاعدة شركائه من خلال جمع الأموال بطريقة مبتكرة مع شركاء غير تقليديين، مثل الأفراد والقطاع الخاص والمؤسسات، أن تزيد من حجم التبرعات في نهاية المطاف. وسيتطلب ذلك تجديد منهجيات الاتصال عبر وسائل التواصل الاجتماعي وإبراز الهوية الترويجية للمكتب.

45 - وترد في الملاحظة 21 معلومات عن إدارة المخاطر المالية (مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق).

الإصلاح الإداري في الأمم المتحدة

46 - في مجال تفويض السلطة، يواصل المكتب التعاون عن كثب مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال بشأن استحداث أدوات محسنة ووضع توجيهات وتحليلات محددة الأهداف لضمان إبراز الأداء وتحديد المشاكل ومعالجتها على مستوى الكيانات، مع وضع تدابير أوضح لتصعيد المشاكل.

47 - ودعم المكتب الإصدار السنوي للبيان المتعلق بالرقابة الداخلية عن طريق رصد وتعزيز أدوات الرقابة الداخلية والتقييم الذاتي ذات الصلة، التي تعتبر ضرورية لتقييم فعالية الضوابط الرئيسية والامتثال لها. وصدر بيان عام 2022 في حزيران/يونيه 2023، ومن المقرر أن يصدر بيان عام 2023 في منتصف عام 2024.

48 - وبعد اعتماد إطار منقّح للإدارة المركزية للمخاطر في كانون الأول/ديسمبر 2022، جرى ترشيد هيكل حوكمة إدارة المخاطر وتبسيطه، بحيث تتاح إمكانية الاستجابة بقدر أكبر من الفعالية والمرونة. وبالإضافة إلى ذلك، استُحدثت أداة لقياس إدارة المخاطر لتيسير التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات وممارسة الرقابة من جانب الإدارة العليا من خلال الرصد المنتظم والقيام في الوقت المناسب بتحديد المخاطر التي يتعين أن تحظى بالأولوية فيما يتعلق بالاستجابة.

49 - وواصل المكتب أيضا استعراض العمليات والهياكل التنظيمية، في المقر وفي المكاتب الميدانية على السواء، مع مراعاة التغيرات الناشئة عن مسارات الإصلاح على نطاق الأمانة العامة، وضمان استجابة هياكل المكاتب الميدانية للاحتياجات البرنامجية الفعلية، بما في ذلك من خلال تصنيف واضح للمكاتب الميدانية. وتمثلت إحدى النتائج في تحديث تسمية المكتب لشبكة مكاتبه الميدانية وأنماط ونطاق عمله ووظائفه، بغية تعزيز الإدارة والمساءلة في الميدان وإضفاء الاتساق على الوجود الميداني للمكتب وإيجاد الأساس المنطقي لهذا الوجود.

50 - ولتحسين الاستقرار الركيزي لمنصة أوموجا، بدأ العمل في عام 2023 بمشروع رئيسي للتحديث التقني. وشارك خبراء عمليات أوموجا الرئيسيون في التحقق من أداء الوظائف القائمة واختبارها في إطار تنفيذ التحديث التقني الرئيسي. وبالإضافة إلى ذلك، فمع النشر المتوقع لمنصة الإبلاغ الجديدة، Umoja Analytics، في الربع الثاني من عام 2024، خضعت جهات التنسيق المختصة بكل مجال من مجالات العمليات للتدريب لضمان توافر متطلبات الإبلاغ العملياتي على المنصة الجديدة وضمان قدرتها على دعم المستخدمين النهائيين المهتمين بأدوات التحليل. وستفضي هاتان المبادرتان إلى إطالة العمر النافع لمنصة أوموجا، فضلا عن مواصلة تعزيز القدرات الوظيفية بالاستعانة بعملية أكثر كفاءة لدعم الاحتياجات التشغيلية لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

الفصل الخامس

البيانات المالية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

أولا - بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المرجع	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (بعد إعادة الحساب)*
الأصول			
الأصول المتداولة			
النقدية ومكافئات النقدية	الملاحظة 5	133 880	136 674
الاستثمارات	الملاحظة 6	691 172	548 227
التبرعات المستحقة القبض	الملاحظة 7	175 282	182 144
الحسابات الأخرى المستحقة القبض	الملاحظة 7	16 486	15 876
تحويلات السُلف	الملاحظة 8	15 256	21 392
السُلف المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأصول الأخرى	الملاحظة 9	16 251	15 173
مجموع الأصول المتداولة		**1 048 327**	**919 486**
الأصول غير المتداولة			
الاستثمارات	الملاحظة 6	216 205	265 473
التبرعات المستحقة القبض	الملاحظة 7	122 151	121 623
الحسابات الأخرى المستحقة القبض	الملاحظة 7	–	6 761
الممتلكات والمنشآت والمعدات	الملاحظة 10	5 288	3 468[أ]
الأصول غير الملموسة	الملاحظة 11	339	420
مجموع الأصول غير المتداولة		**343 983**	**397 745**
مجموع الأصول		**1 392 310**	**1 317 231**
الخصوم			
الخصوم المتداولة			
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	الملاحظة 12	54 115	53 332
المبالغ المقبوضة سلفا	الملاحظة 13	34 731	39 590
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	الملاحظة 14	9 288	7 769
المخصصات	الملاحظة 15	460	–
الخصوم المشروطة	الملاحظة 16	93 988	92 233
مجموع الخصوم المتداولة		**192 582**	**192 924**

	المرجع	*31 كانون الأول/ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (بعد إعادة الحساب)*
الخصوم غير المتداولة			
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	الملاحظة 12	–	6 761
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	الملاحظة 14	124 799	107 741
الخصوم المشروطة	الملاحظة 16	59 373	68 874
مجموع الخصوم غير المتداولة		**184 172**	**183 376**
مجموع الخصوم		**376 754**	**376 300**
صافي مجموع الأصول ومجموع الخصوم		**1 015 556**	**940 931**
صافي الأصول			
الفائض/(العجز) المتراكم – غير المقيد	الملاحظة 17	129 316	113 040
الفائض/(العجز) المتراكم – المقيد	الملاحظة 17	886 240	827 891[أ]
مجموع صافي الأصول		**1 015 556**	**940 931**

تشكل الملاحظات المرافقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

(أ) أُعيد حساب البيانات المقارنة لعام 2022. ويرد في الملاحظتين 10 و 17 مزيد من التفاصيل.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

ثانيا – بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المرجع	*31 كانون الأول/ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (بعد إعادة الحساب)*
الإيرادات			
مخصصات الميزانية العادية للأمم المتحدة	الملاحظة 18	34 657	33 986
التبرعات	الملاحظة 19	388 463	353 472
التحويلات والمخصصات الأخرى	الملاحظة 19	35 525	30 234
الإيرادات الأخرى	الملاحظة 20	29 105	9 033
إيرادات الاستثمار	الملاحظة 21	41 674	3 924
مجموع الإيرادات		**529 424**	**430 649**
المصروفات			
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	الملاحظة 22	161 878	150 571
تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم	الملاحظة 23	78 862	78 795
المِنَح والتحويلات الأخرى	الملاحظة 24	45 908	18 476
اللوازم والمواد الاستهلاكية	الملاحظة 25	5 584	5 315
الاستهلاك	الملاحظة 10	858	632
الإهلاك	الملاحظة 11	81	115
السفر	الملاحظة 26	57 278	47 359
مصروفات التشغيل الأخرى	الملاحظة 27	101 058	97 174[(أ)]
المصروفات الأخرى	الملاحظة 28	5	49
مجموع المصروفات		**451 512**	**398 486**
الفائض/(العجز) للسنة	**الملاحظة 17**	**77 912**	**32 163**

تشكل الملاحظات المرافقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

(أ) أُعيد حساب البيانات المقارنة لعام 2022. ويرد في الملاحظة 10 مزيد من التفاصيل.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

ثالثا – بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المرجع	*الفائض/(العجز) المتراكم – غير المقيد*	*الفائض/(العجز) المتراكم – المقيد (بعد إعادة الحساب)*	*المجموع (بعد إعادة الحساب)*
صافي الأصول في 1 كانون الثاني/يناير 2022	الملاحظة 17	**53 971**	**827 568**	**881 539**
أثر التغير في السياسة المحاسبية	الملاحظتان 10 و 17		(13 877)[أ]	(13 877)
صافي الأصول في 1 كانون الثاني/يناير 2022 (بعد إعادة الحساب)	الملاحظة 17	**53 971**	**813 691**	**867 662**
التغير في صافي الأصول				
التحويلات من/إلى الصناديق الاحتياطية غير المقيدة/المقيدة		(681)	681	–
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية		41 106	–	41 106
الفائض/(العجز) للسنة (بعد إعادة الحساب)	الملاحظتان 10 و 17	18 644	13 519[أ]	32 163[أ]
المجموع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**البيان الأول**	**113 040**	**827 891**	**940 931**
أثر اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	الملاحظتان 2 و 17	2 428[ب]	7 573[ب]	10 001
صافي الأصول في 1 كانون الثاني/يناير 2023		**115 468**	**835 464**	**950 932**
التغير في صافي الأصول				
التحويلات من/إلى الصناديق الاحتياطية غير المقيدة/المقيدة		(615)	615	–
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية	الملاحظة 14	(10 054)	–	(10 054)
تغيرات القيمة العادلة في الاستثمارات المعترف بها مباشرة في صافي الأصول		(836)	(2 398)	(3 234)
الفائض/(العجز) للسنة	البيان الثاني	25 353	52 559	77 912
المجموع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**البيان الأول**	**129 316**	**886 240**	**1 015 556**

تشكل الملاحظات المرافقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

(أ) يرد في الملاحظتين 10 و 17 مزيد من التفاصيل.

(ب) يرد في الملاحظتين 2 و 17 مزيد من التفاصيل.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

رابعا – بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المرجع	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (بعد إعادة الحساب)
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية			
الفائض/(العجز) للسنة	البيان الثاني	**77 912**	**32 163**[أ]
التحركات غير النقدية			
الاستهلاك والإهلاك	الملاحظتان 10 و 11	939	747
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية الناجمة عن الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	الملاحظة 14	(10 054)	41 106
أصناف الممتلكات والمنشآت والمعدات بعد الرسملة	الملاحظة 10	–	(236)
التحويلات والتبرعات من الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة المتلقاة	الملاحظتان 10 و 11	–	(144)
صافي الخسائر المترتبة على التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات	الملاحظة 10	2 635	2 223[أ]
(الزيادة)/النقصان في الخسائر غير المتحققة في الأصول	الملاحظة 4	6 767	–
التغيرات في الأصول			
(الزيادة)/النقصان في التبرعات المستحقة القبض	الملاحظة 7	6 334	(41 741)
(الزيادة)/النقصان في الحسابات الأخرى المستحقة القبض	الملاحظة 7	6 151	5 281
(الزيادة)/النقصان في تحويلات السُلف	الملاحظة 8	6 136	(3 951)
(الزيادة)/النقصان في الأصول الأخرى	الملاحظة 9	(1 078)	(7 371)
التغيرات في الخصوم			
الزيادة/(النقصان) في الحسابات المستحقة الدفع – الدول الأعضاء	الملاحظة 12	(14)	718
الزيادة/(النقصان) في الحسابات المستحقة الدفع – جهات أخرى	الملاحظة 12	(5 964)	4 058
(الزيادة)/(النقصان) في المبالغ المقبوضة سلفا	الملاحظة 13	(4 859)	4 221
الزيادة/(النقصان) في استحقاقات الموظفين المستحقة الدفع	الملاحظة 14	18 577	(31 639)
الزيادة/(النقصان) في المخصصات	الملاحظة 15	460	–
الزيادة/(النقصان) في الخصوم المشروطة	الملاحظة 16	(7 746)	3 283
إيرادات الاستثمار المعروضة كأنشطة استثمارية	الملاحظة 21	(41 674)	(3 924)
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية	الملاحظة 4	**54 522**	**4 794**
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار			
الحصة التناسبية لصافي الزيادة/(النقصان) في صندوق النقدية المشترك	الملاحظة 6	(93 677)	27 461
إيرادات الاستثمار المعروضة كأنشطة استثمارية	الملاحظة 21	41 674	3 924
اقتناء الممتلكات والمنشآت والمعدات	الملاحظة 10	(5 313)	(3 203)[أ]
صافي التدفقات النقدية المتأتية من/(المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية	الملاحظة 4	**(57 316)**	**28 182**

	المرجع	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (بعد إعادة الحساب)*
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية			
التدفقات النقدية الأخرى الداخلة/(الخارجة)		–	–
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية		**–**	–
صافي الزيادة/(النقصان) في النقدية ومكافئات النقدية	الملاحظة 4	(2 794)	32 976
النقدية ومكافئات النقدية – بداية السنة	الملاحظة 5	136 674	103 698
النقدية ومكافئات النقدية – نهاية السنة	البيان الأول	**133 880**	**136 674**

تشكل الملاحظات المرافقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

(أ) يرد في الملاحظتين 10 و 17 مزيد من التفاصيل.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

خامسا - بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الميزانية المتاحة للعموم[أ]			
	الميزانية السنوية الأصلية لعام 2023[ب]	*الميزانية السنوية النهائية لعام 2023*[ج]	*الميزانية الفعلية لعام 2023 (على أساس الميزانية)*	*الفرق*[د] *(بالنسبة المئوية)*
الإيرادات				
مخصصات الميزانية العادية للأمم المتحدة	24 244	24 244	23 539	(3)
التبرعات	297 045	386 187	441 972	14
مجموع الإيرادات	**321 289**	**410 431**	**465 511**	**13**
المصروفات				
ألف - أجهزة تقرير السياسات	815	815	644	(21)
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	5 141	4 968	4 475	(10)
جيم - برنامج العمل				
1 - مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	130 395	161 994	160 697	(1)
2 - الأخذ بنهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية	32 054	49 178	60 318	23
3 - مكافحة الفساد	20 682	28 346	30 652	8
4 - منع الإرهاب	18 626	23 027	23 130	–
5 - العدالة	44 998	77 781	73 796	(5)
6 - الأبحاث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية	30 586	30 850	34 061	10
7 - دعم السياسات	8 229	7 879	7 983	1
8 - التعاون التقني والدعم الميداني	12 610	14 469	15 004	4
9 - تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	11 167	12 110	12 126	–
دال - الدعم البرنامجي	16 932	18 320	20 390	11
مجموع المصروفات (الملاحظة 4)	**332 235**	**429 737**	**443 276**	**3**
صافي الفائض/(العجز)	**(10 946)**	**(19 306)**	**22 235**	**-**

(أ) تُدرج ميزانية البيان الخامس سنويا لأغراض الإبلاغ. انظر الملاحظة 4، المقارنة بالميزانية، للحصول على معلومات مفصلة عن ميزانية فترة السنتين 2022-2023.

(ب) تغطي الميزانية الأصلية المعتمدة لعام 2023 البالغ قدرها 332,2 مليون دولار موارد خارجة عن الميزانية قدرها 308,0 ملايين دولار، وافقت عليها لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (E/CN.7/2021/11-E/CN.15/2021/18). وهي تشمل أيضا اعتمادا أوليا للباب 16 من الميزانية العادية لعام 2023 (23,1 مليون دولار) وللباب 23 (1,1 مليون دولار). ويشمل مبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.

(ج) تغطي الميزانية النهائية لعام 2023 البالغ قدرها 429,7 مليون دولار موارد خارجة عن الميزانية قدرها 405,5 ملايين دولار على النحو المبين في الوثيقة E/CN.7/2023/13-E/CN.15/2023/17. وهي تشمل أيضا اعتمادا نهائيا للباب 16 من الميزانية العادية لعام 2023 (23,1 مليون دولار) وللباب 23 (1,1 مليون دولار). ويشمل مبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.

(د) النفقات الفعلية (على أساس الميزانية) مطروحا منها الميزانية النهائية، ومقسومة على قيمة الميزانية النهائية. وترد تحت الملاحظة 4، تفاصيل إضافية، والفروق ذات الأهمية المادية التي تكافئ 10 في المائة أو أكثر.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
الملاحظات على البيانات المالية

الملاحظة 1
الكيان المُصدر للبيانات المالية

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وأهدافه وأنشطته

1 - أُنشئ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عام 1997[(1)] من خلال عملية دمج بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات[(2)] ومركز منع الجريمة الدولية[(3)]. وتتمثل مهمة المكتب في المساهمة في السلام والأمن العالميين وحقوق الإنسان والتنمية عن طريق جعل العالم أكثر أمنا من المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب من خلال العمل لصالح الدول الأعضاء ومعها على تعزيز العدالة وسيادة القانون وبناء مجتمعات قادرة على الصمود.

2 - وتنبثق الولاية المنوطة بالمكتب من الأولويات المنصوص عليها في اتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات الجمعية 179/45 و 152/46 و 185/46 جيم. ويستند عمل المكتب إلى مجموعة من الصكوك الدولية التي يقوم المكتب بدور الوصي عليها والداعي إلى التقيد بها. وهي تشمل الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالمراقبة الدولية للمخدرات، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب، وعددها 19 اتفاقية وبروتوكولا، ومعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

3 - ويساعد المكتب الدول الأعضاء في مكافحتها للجريمة بجميع أبعادها، وفي مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، وفي منع الإرهاب الدولي من خلال ما يلي: (أ) العمل المعياري، بما في ذلك الدعوة في مجال السياسات وتقديم المساعدة التشريعية لتشجيع التصديق على المعاهدات الدولية ذات الصلة وتنفيذها، وتوفير خدمات الأمانة والخدمات الفنية للهيئات التعاهدية والإدارية وغيرها من الهيئات الخاضعة لقيادة الدول الأعضاء في المجالات ذات الصلة المشمولة بالولاية؛ (ب) وإجراء البحوث ودعم السياسات الرامية إلى توسيع نطاق قاعدة الأدلة، وكذلك التفاعل مع عمليات تقرير السياسات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، عن طريق زيادة المعرفة والفهم؛ (ج) والتعاون التقني من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على مكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة والإرهاب على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من خلال شبكة المكتب الميدانية الواسعة النطاق ومقره.

---

(1) انظر A/51/950، الفقرات 143 إلى 145.

(2) أُنشئ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عملا بقرار الجمعية العامة 179/45 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 1990 بوصفه الهيئة المسؤولة عن تنسيق العمل الدولي في ميدان مكافحة تعاطي المخدرات. وخولت الجمعية السلطة على صندوق البرنامج إلى المدير التنفيذي، بموجب قرارها 185/46 جيم المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 1991.

(3) أنشأت الجمعية العامة برنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية بموجب قرارها 152/46 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 1991. ومنذ عام 1997، يتولى تنفيذ البرامج مركزُ منع الجريمة الدولية، الذي أُنشئ وفقا لبرنامج الأمين العام للإصلاح (انظر A/51/950، الفرع الخامس).

4 - وتتولى تنفيذ برنامج العمل الشُعب الفنية الثلاث التابعة للمكتب، وهي شعبة العمليات، وشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة، وشعبة شؤون المعاهدات. ويجري التركيز بشدة على معالجة القضايا المتداخلة بين البرامج الفرعية، مما يتيح المجال للاستفادة من جوانب التكامل والتآزر بين الشُعَب والشبكة الواسعة النطاق للمكاتب الميدانية التابعة للمكتب. ويضطلع خبراء المكتب المتخصصون في المجالات المواضيعية بالعملين المعياري والتنفيذي، وييسرون أيضا مهمة إعداد برامج التعاون التقني وتنفيذها على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. وتتولى شعبة رابعة، هي شعبة الإدارة، المسؤولية عن تقديم الدعم الإداري على الصعيد العالمي من خلال توفير التوجيه والرقابة، وتقديم الخدمات في مجالات التخطيط المالي والموارد البشرية والمشتريات وإدارة المؤتمرات.

5 - وتتمثل هيئات إدارة المكتب في الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويقدم المكتب الدعم أيضا إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

6 - ويعمل المكتب، الذي يوجد مقره في فيينا، في جميع مناطق العالم من خلال شبكة واسعة من المكاتب الإقليمية (10)، والمكاتب القطرية (8)، ومواقع أخرى للمشاريع الميدانية ومكاتب البرامج (113). وإضافة إلى ذلك، لدى المكتب مكتبان للاتصال.

7 - ويُموَّل المكتب أساسا من التبرعات المقدمة إلى صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وتتأتى نسبة ضئيلة من تمويل المكتب من الميزانية العادية للأمم المتحدة التي تعتمدها الجمعية العامة.

8 - ويُدرَج في البيانات المالية للمكتب كامل المعاملات المالية والنتائج الخاصة بمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة الذي يوجد مقره في تورينو بإيطاليا. وقد أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا المعهد في عام 1967 إثر اتخاذه القرار 1086 باء (د-39)، الذي حث المجلس فيه على توسيع نطاق أنشطة الأمم المتحدة في مجالي منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويحكم عملَ المركز مجلسُ أمناء. وينظم عملَ المعهد نظامٌ أساسي اعتمده المجلس في قراره 1989/56، ويرفع المعهد تقاريره إلى الأمين العام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

الملاحظة 2

السياسات المحاسبية

أساس إعداد البيانات المالية

9 - وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، يجري إعداد البيانات المالية والملاحظات المرفقة بها على أساس الاستحقاق وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

10 - وأُعدّت البيانات المالية على أساس استمرارية الأعمال. ويستند هذا التأكيد إلى موافقة اللجنتين والجمعية العامة على احتياجات الميزانية للفترة 2022-2023 وإلى الاتجاهات المعهودة على صعيد جمع الاشتراكات المقررة والتبرعات على مدى السنوات الماضية.

11 - وتغطي هذه البيانات المالية السنة التقويمية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وتتزامن فترة الإبلاغ مع السنة التقويمية.

الإذن بالإصدار

12 - صدقت على هذه البيانات المالية رئيسة دائرة إدارة الموارد المالية التابعة للمكتب وأقرتها المديرة التنفيذية للمكتب.

العملة الوظيفية وعملة العرض

13 - العملة الوظيفية للمكتب هي دولار الولايات المتحدة، وهي أيضا العملة التي تُعرض بها هذه البيانات المالية. وتُعرض البيانات المالية والملاحظات عليها بآلاف دولارات الولايات المتحدة ما لم يُذكر خلاف ذلك. والمبالغ الواردة في البيانات والملاحظات مقرّبة إلى أقرب ألف دولار.

14 - وتحوَّل المعاملات التي تتم بعملات أجنبية إلى دولارات الولايات المتحدة وفقا لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في تاريخ المعاملة. وتكون أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة تقديرا تقريبيا لأسعار الصرف الفورية السائدة في تواريخ المعاملات. وتُحوَّل الأصول والخصوم النقدية المقومة بعملات غير العملة الوظيفية وفقا لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في نهاية السنة. وتُقاس البنود غير النقدية المقوَّمة بالعملات الأجنبية بالتكلفة الأصلية أو القيمة العادلة وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة أو في وقت تحديد القيمة العادلة. وتُعرَض أي مكاسب أو خسائر ناتجة عن صرف العملات في بيان الأداء المالي.

مبدأ الأهمية النسبية والاستعانة بالآراء والتقديرات

15 - يتطلب إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الاستعانة بالتقديرات والآراء والافتراضات. ومبدأ الأهمية النسبية عنصر محوري في عملية اتخاذ المكتب للقرارات، ويُسترشد به في المعالجة المحاسبية فيما يتعلق بعرض التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاح عنها وتجميعها وإجراء المقاصات بينها وتحديد توقيت تطبيقها.

16 - وتشمل التقديرات المحاسبية والافتراضات الأساسية، على سبيل المثال لا الحصر، القياسات الاكتوارية والأعمار الإنتاجية للأصول واضمحلال القيمة والتضخم ومعدلات الخصم. وتُستعرض هذه القيم على أساس مستمر؛ ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات في السنة التي تحدث فيها تغيرات في تلك التقديرات.

اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

17 - اعتمدت المنظمة، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2023، المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية: الأدوات المالية، الذي صدر في آب/أغسطس 2018. وحل هذا المعيار محل المعيار 29: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، وهو يحسن إلى حد كبير من وجاهة المعلومات المتعلقة بالأصول المالية والخصوم المالية عن طريق إدخال العناصر التالية:

(أ) تبسيط متطلبات تصنيف وقياس الأصول المالية؛

(ب) اتباع نموذج استشرافي لاضمحلال القيمة؛

(ج) اتباع نموذج مرن للمحاسبة التحوطية.

18 - وتكون التغيرات من الاعتماد الأولي للمعيار سارية المفعول في ذلك التاريخ، وبالتالي لا تتطلب إعادة حساب مبالغ الفترة السابقة. ونتيجة لذلك، تمت المعالجة المحاسبية للأصول المالية والخصوم المالية والحسابات المستحقة القبض من المعاملات التبادلية وغير التبادلية وإيرادات الاستثمار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 المعروضة في هذه البيانات المالية وفقا للسياسات المحاسبية كما هو مذكور في البيانات المالية لعام 2022.

مبادئ التصنيف والقياس الجديدة للأصول المالية

19 - يستحدث المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام نهجا قائما على المبادئ لتصنيف الأصول المالية ويتطلب استخدام معيارين: النموذج الذي يتّبعه الكيان لإدارة أصوله المالية، وخصائص التدفق النقدي التعاقدي لتلك الأصول. وتبعاً لهذين المعيارين، تُصنّف الأصول المالية في الفئات التالية: "الأصول المالية المحتسبة بالتكلفة المهلكة"، أو "الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية"، أو "الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز".

20 - وأدى تطبيق معياري التصنيف الجديدين في 1 كانون الثاني/يناير 2023 إلى إعادة تصنيف جميع استثمارات صندوقي النقدية المشتركين، حيث نُقلت من فئة الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز إلى فئة الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية. وجرى تصنيف احتياطي القيمة العادلة إلى فائض أو عجز متراكم في صافي الأصول.

نموذج اضمحلال القيمة الجديد

21 - في حين استند نموذج اضمحلال القيمة السابق إلى الخسائر المتكبّدة، فقد أدخل المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام نموذجا استشرافيا لاضمحلال القيمة يستند إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة وجود الأصل المالي. وتأخذ الخسائر الائتمانية المتوقعة في الاعتبار حالات التخلف عن السداد المحتملة وتطور الجودة الائتمانية للأصول المالية. وينطبق نموذج اضمحلال القيمة الجديد على جميع الأصول المالية التي تم قياسها بالتكلفة المهلكة أو الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية.

22 - ويبيّن الجدول التالي فئات القياس الأصلية في إطار المعيار 29 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كما هو مطبق على البيانات المالية لعام 2022، وفئات القياس الجديدة في إطار المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، للأصول المالية للمكتب في 1 كانون الثاني/يناير 2023. ولم تطرأ أي تغيرات على فئات قياس الالتزامات المالية للمكتب.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأصول المالية	*فئة القياس قبل اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام*	*صافي القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022*	*فئة القياس في إطار المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام*	*صافي القيمة الدفترية في 1 كانون الثاني/يناير 2023*
الحصة التناسبية للاستثمارات في صناديق النقدية المشترك	الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز	813 700	الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية	813 700
النقدية ومكافئات النقدية (صندوق الاستثمار)	التكلفة المهلكة	136 646	التكلفة المهلكة	136 646
النقدية ومكافئات النقدية، مصادر أخرى	التكلفة المهلكة	28	التكلفة المهلكة	28
التبرعات المستحقة القبض (الملاحظتان 7 و 21)	التكلفة المهلكة	303 767	التكلفة المهلكة	303 767
الحسابات الأخرى المستحقة القبض (الملاحظة 7)	التكلفة المهلكة	22 637	التكلفة المهلكة	22 637
الأصول الأخرى (باستثناء السُلف) (الملاحظة 21)	التكلفة المهلكة	16	التكلفة المهلكة	16

23 - ويوفر الجدول التالي تحليلا لأثر الانتقال إلى المعيار 41 من المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على المعالجة المحاسبية للأصول المالية والمبالغ المستحقة القبض للمنظمة. وهو يبيّن تسويات التوفيق بين القيمة الدفترية الناتجة عن فئة قياسها السابقة في إطار المعيار 29 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كما هو مطبّق على البيانات المالية لعام 2022، والقيمة الناتجة عن فئات قياسها الجديدة عند الانتقال إلى المعيار 41 في 1 كانون الثاني/يناير 2023.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

				الرصيد في 1 كانون الثاني/يناير 2023	
الأصول المالية (الاستثمار والنقدية ومكافئات النقدية)	*الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022*	*إعادة التصنيف*	*إعادة القياس*	*الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية*	*الأصول المالية بالتكلفة المهلكة*	*المجموع*
الاستثمارات القصيرة الأجل (الملاحظة 6)	548 227	(548 227)	–	548 227	–	548 227
الاستثمارات الطويلة الأجل (الملاحظة 6)	265 473	(265 473)	–	265 473	–	265 473
النقدية ومكافئات النقدية (الملاحظة 5)	136 646	–	–	–	136 646	136 646
إجمالي الأصول المالية (الاستثمارات والنقدية ومكافئات النقدية)	**950 346**	**(813 700)**	**–**	**813 700**	**136 646**	**950 346**
رصيد المبالغ المستحقة القبض (الملاحظة 21)	**326 420**	**–**	**(292)**	**–**	**326 128**	**326 128**
الأثر الإجمالي لاعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	**–**	**(813 700)**	**(292)**	**813 700**	**–**	**(292)**

الطريقة المتبعة عادة فيما يتعلق بالتدفقات النقدية

24 - يُعد بيان التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة.

الإيرادات

مخصصات الميزانية العادية

25 - يُدرِج المكتب في ميزانيته الموحدة لفترة السنتين موارد الميزانية العادية التي تُموَّل بشكل مباشر تنفيذَه للبرامج. والبابان المتصلان بذلك في الميزانية العادية للأمم المتحدة هما البابان 16 و 23 المدرجان أيضا في البيان الخامس المتعلق بالمقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية. وباستثناء البيان الخامس، يُراعى بشكل صارم أن تأخذ البيانات المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام منظور المكتب ككيان، وهي لا تشمل من موارد الميزانية العادية إلا تلك التي يمكن أن تُعزى مباشرة إلى تنفيذ برامج المكتب وتقديم الدعم إليه. ولذلك، فإن البيانات المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تمثل جزءا من الباب 29 زاي من الميزانية العادية للأمم المتحدة الذي يغطي الدعم المقدم إلى المكتب.

26 - وبعد اعتماد إجمالي المزانية العادية للأمم المتحدة، يقسَّم الإجمالي على الدول الأعضاء وفقا لجدول الأنصبة المقررة الذي تحدده الجمعية العامة. وتقوم الأمانة العامة بإدارة الأنصبة المقررة في المزانية العادية وجمعها مركزيا. ولذلك لا يتحكم المكتب في فوادى الأنصبة المستحقة القبض، وبالتالي لا يعترف بها في بياناته المالية، بل يعترف في بياناته المالية بالمخصصات السنوية المستخدمة كإيرادات في بيان الأداء المالي.

التبرعات

27 - يُعترف بالتبرعات والتحويلات الأخرى التي تنطوي على تدفق محتمل للموارد والتي تدعمها تعهدات ثابتة قابلة للإنفاذ وغير خاضعة لقيود باعتبارها إيرادات بالكامل، وذلك بصرف النظر عن مدة الاتفاق. أما التبرعات الخاضعة لقيود محددة فتسجل كخصوم، ولا يعترف بالإيرادات إلا عند استيفاء الشروط. ولا يُعترف بالتبرعات والتحويلات الأخرى التي لا تدعمها اتفاقات قابلة للإنفاذ كإيرادات إلا عند تلقي النقدية.

28 - وتمثل أرصدة التبرعات المستحقة القبض الإيرادات غير المحصلة من الاتفاقات القابلة للإنفاذ وتسجل بقيمتها الاسمية، مطروحا منها أي اضمحلال محدد للقيمة، باستخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المنطبق على نوع الجهة المانحة أو العميل.

المساهمات العينية

29 - يُعترف بالتبرعات العينية الخالصة والتبرع بالحق في استخدام السلع بقيمة تزيد على 000 5 دولار كإيرادات، طالما كان هناك احتمال لأن تولد فوائد اقتصادية أو خدمات ممكنة للمكتب، وطالما أمكن قياس هذه الفوائد أو الخدمات بشكل موثوق. وتقاس التبرعات العينية في البداية بحسب قيمتها العادلة في تاريخ تسلمها، وتحدد هذه القيمة بالرجوع إلى قيم سوقية قابلة للرصد أو استنادا إلى تقييمات مستقلة. ولا يُعترف بالتبرعات العينية من الخدمات كإيرادات، بل يُفصح عنها في الملاحظات على البيانات المالية عندما تتجاوز قيمتها 000 20 دولار.

إيرادات المعاملات التبادلية

30 - المعاملات التبادلية هي المعاملات التي يقوم المكتب فيها بتقديم السلع أو الخدمات، مثل التدريب والبرامجيات والدعم بخدمات إدارة المؤتمرات، إلى الحكومات وكيانات الأمم المتحدة وغير ذلك من الشركاء. ويُعترف بالإيرادات بقيمتها العادلة عندما يتم تسليم السلع أو تقديم الخدمات. وتُدرج ضمن المبالغ الأخرى المستحقة القبض المبالغ ذات الصلة التي جرت المطالبة بها، ولكن لم يتم تحصيلها، وتُدرج المبالغ التي تم تحصيلها ولم تستخدم بعد ضمن المبالغ المقبوضة سلفا.

إيرادات الاستثمار

31 - تستثمر خزانة الأمم المتحدة الأموال المجمعة من كيانات الأمانة العامة والكيانات المشاركة الأخرى. وتشمل إيرادات الاستثمار نصيب المكتب في صافي إيرادات صندوقَي النقدية المشتركين وغير ذلك من إيرادات الفوائد. ويشمل صافي الإيرادات المتأتية من صندوقَي النقدية المشتركين أي مكاسب وخسائر تنشأ عن بيع الاستثمارات، والتي تحسب باعتبارها الفرق بين عائدات المبيعات والقيمة الدفترية. وتُخصم تكاليف المعاملات التي تُعزى مباشرة إلى أنشطة الاستثمار من صافي الإيرادات. ويوزَّع صافي الإيرادات توزيعا تناسبيا على جميع الجهات المشاركة في صندوقَي النقدية المشتركين على أساس متوسط أرصدتها اليومية. وتشمل إيرادات صندوقَي النقدية المشتركين أيضا قيمة مكاسب وخسائر الأوراق المالية غير المتحققة. وتوزَّع هذه القيمة توزيعا تناسبيا على جميع الجهات المشاركة على أساس أرصدتها في نهاية السنة.

32 - ويُبلَّغ عن حصة المكتب في ما تستثمره الأمم المتحدة في صندوقَي النقدية المشتركين ضمن النقدية ومكافئات النقدية، والاستثمارات القصيرة الأجل، والاستثمارات الطويلة الأجل، حسب فترة الاستحقاق. وترد في بيان الأداء المالي حصة المكتب من عائدات الاستثمار في صندوقَي النقدية المشتركين، والأرباح المتحققة من بيع الأوراق المالية لصندوقَي النقدية المشتركين، والأرباح والخسائر المتحققة وغير المتحققة.

المصروفات

33 - يقدم المكتب برامج المساعدة التقنية عن طريق المشاريع المنفذة في فيينا وفي الشبكة العالمية لمكاتبه الميدانية. ويجري إنجاز المشاريع بالتنفيذ المباشر أو عن طريق الشركاء المنفذين.

34 - ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يُبلغ عن المصروفات وفقا لمبدأ الإنجاز. ويُعترف بالمصروفات على أساس الاستحقاق عند تسليم السلع وتقديم الخدمات بغض النظر عن شروط الدفع.

عقود الإيجار

35 - يبرم المكتب ترتيبات لإيجار الممتلكات والمنشآت والمعدات بحيث لا ينتقل إلى المكتب جانب كبير من جميع المخاطر والمزايا المتصلة بالملكية. وتصنَّف هذه الترتيبات على أنها عقود إيجار تشغيلي. وتقيَّد المبالغ المدفوعة بموجب عقود الإيجار التشغيلي كمصروفات خلال مدة عقد الإيجار.

36 - وتصنَّف عقود إيجار الأصول الملموسة التي يتحمل فيها المكتب جانبا كبيرا من جميع المخاطر والمزايا المصاحبة لملكية الأصول كعقود إيجار تمويلي.

37 - وتُرسمل الأصول المؤجرة بمقتضى عقود الإيجار التمويلي وتدرج ضمن بند الممتلكات والمنشآت والمعدات، في حين تُدرج الخصوم المقابلة تجاه الجهة المؤجرة تحت بند الخصوم الأخرى. ويُعترف في البداية بعقد الإيجار التمويلي وما يقابله من خصوم إما بالقيمة العادلة للأصول أو بالقيمة الحالية للحد الأدنى من مدفوعات الإيجار، أيهما أقل. ويُعترف برسوم التمويل المستحقة الدفع لكامل مدة عقد الإيجار على أساس سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار من أجل تحديد سعر فائدة ثابت على الرصيد المتبقي من الخصوم.

حقوق الانتفاع المتبرع بها

38 - تبعا لطبيعة الاتفاق، يمكن معاملة الترتيبات المتعلقة بحقوق الاستخدام المتبرع بها كعقود إيجار تشغيلي أو تمويلي. وتقيَّد كعقود إيجار تشغيلي الترتيبات الطويلة الأجل المتعلقة بالتبرع بالحق في استخدام المباني والأراضي التي لا تكون للمكتب فيها سيطرة حصرية على المباني ولا يُمنح فيها سند ملكية الأرض. وتبلغ عتبة الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلي 000 20 دولار. وعادة ما يقدر المكتب هذه الحقوق المتبرع بها بالرجوع إلى القيمة السوقية للممتلكات المماثلة.

الأصول

التصنيف

39 - يعتمد تصنيف الأصول المالية في المقام الأول على الغرض الذي من أجله اقتُنيت الأصول المالية. وتبيّن الفقرات 17 إلى 23 تغيرا في التصنيف بسبب اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2023.

40 - وتُقاس جميع الأصول المالية أولا بالقيمة العادلة. ويعترف المكتب في البداية بالأصول المالية المصنفة بوصفها قروضا وحسابات مستحقة القبض في التاريخ الذي نشأت فيه. ويُعترف بشكل أولي بجميع الأصول المالية الأخرى في تاريخ تداولها، وهو التاريخ الذي يصبح فيه المكتب طرفا في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة المالية.

41 - وتُدرَج الأصول المالية التي يتجاوز أجل استحقاقها 12 شهرا في تاريخ الإبلاغ ضمن فئة الأصول غير المتداولة في البيانات المالية. والأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز هي التي صُنِّفت في هذه الفئة عند الاعتراف الأولي بها أو التي يُحتفظ بها للتداول أو اقتُنيت أساسا بغرض بيعها في الأجل القصير. وباعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أعيد تصنيف هذه الأصول المالية بحيث تقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول بعد تقييم خصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية، إلى جانب تحديد النموذج الخاص بإدارة المكتب فيما يتصل بتلك الأصول المالية، وهو المتمثل في تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. وتُقاس هذه الأصول بالقيمة العادلة في كل تاريخ إبلاغ، وتُعرض أي مكاسب أو خسائر ناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة في بيان صافي الأصول في السنة التي تنشأ فيها.

42 - والقروض والمبالغ المستحقة القبض هي أصول مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو يمكن تحديدها ولا تُعرض بخصوصها أسعار بيع وشراء في أي سوق نشطة، وهي تسجل بدايةً بقيمتها الإسمية.

43 - وتقيم الأصول المالية عند حلول كل تاريخ إبلاغ لتحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية على اضمحلال قيمتها. ومن بين الأدلة على اضمحلال قيمة الأصول تخلف الطرف الآخر أو عجزه عن السداد، أو حدوث تراجع مستديم في قيمة الأصول. ويُعترف بخسائر اضمحلال القيمة في بيان الأداء المالي في السنة التي تنشأ فيها.

44 - ويُلغى الاعتراف بالأصول المالية عندما ينقضي أجل الحق في تلقي التدفقات النقدية أو يتم نقله مع جميع المخاطر والمكاسب الكبيرة المرتبطة به. وتُقابل الأصول المالية بالخصوم المالية، ويُبلّغ عن المبلغ الصافي في بيان المركز المالي عندما يكون هناك حق واجب النفاذ قانونا في موازنة المبالغ المقيدة وعندما تتوافر النية في التسوية على أساس صافي المبالغ أو تحقيق القيمة المالية للأصول وتسوية الخصوم في آن واحد.

الاستثمارات المودَعة في صندوقَي النقدية المشتركين

45 - تستثمر خزانة الأمم المتحدة الأموال المجمعة من كيانات الأمانة العامة والكيانات المشاركة الأخرى. وتُجمع هذه الأموال في صندوقين مشتركين للنقدية يُداران داخليا. وتعني المشاركة في صندوق نقدية مشترك تقاسم المخاطر وعوائد الاستثمارات مع المشاركين الآخرين. ونظرا إلى أن الأموال تُجمع وتُستثمر على أساس أنها صندوق مشترك، يكون كل مشارك معرضا للمخاطر العامة لحافظة الاستثمارات في حدود مبلغ النقدية المستثمَر.

46 - وتُدرَج استثمارات المكتب المودعة في صندوقَي النقدية المشتركين كجزء من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات المتداولة التي يتراوح أجل استحقاقها بين 3 أشهر و 12 شهرا والاستثمارات غير المتداولة التي يتجاوز أجل استحقاقها 12 شهرا في بيان المركز المالي.

47 - ويخضع صندوقا الاستثمار المشتركان لتقييم للخسارة الائتمانية المتوقعة في فترة الإبلاغ. وتحسب خزانة الأمم المتحدة الخسارة الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات باستخدام تصنيف فيتش الائتماني للتخلف عن السداد الذي يمزج بين تصنيف فيتش للجهة المصدرة ونوع الجهة المصدرة. وتُستخلص وكالة فيتش معدلات التخلف عن السداد المتوقعة باستخدام البيانات التاريخية الممتدة لـــ 32 عاما، من عام 1990 إلى عام 2022. ويتم الحصول على تصنيف فيتش حسب نوع الجهة المصدرة لكل مركز استثماري. ويتم الحصول على معدل التخلف عن السداد من مصفوفة الانتقال الخاصة بنوع الجهة المصدرة، مثل الجهات فوق الوطنية والجهات السيادية والمؤسسات وما إلى ذلك.

النقدية ومكافئات النقدية

48 - تشتمل النقدية ومكافئات النقدية على النقدية الحاضرة والنقدية في المصارف والاستثمارات العالية السيولة والقصيرة الأجل التي يحل تاريخ استحقاقها خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء.

التبرعات المستحقة القبض

49 - تمثل التبرعات المستحقة القبض الإيرادات غير المحصلة من التبرعات التي تعهدت بها للمكتب الحكومات وجهات مانحة أخرى بناء على اتفاقات قابلة للإنفاذ. وتخضع هذه الحسابات المستحقة القبض لاضمحلال القيمة باستخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المنطبق على نوع الجهة المانحة وتسجل بقيمتها الإسمية، مطروحا منها اضمحلال القيمة للمبالغ المقدرة غير القابلة للاسترداد، أي بدل الخسارة. ونظرا للتقلب الملازم لقيمة المبالغ المتعهد بها، ولمرونة تواريخ الاستحقاق، والعدد التاريخي الضئيل نسبيا لحالات الشطب، يقيّم المكتب بدل الخسارة فيما يتعلق بالتبرعات على أساس كل حالة على حدة، فينشئ بدل خسارة بنسبة 100 في المائة للمبالغ المستحقة القبض المتأخرة التي تعتبر غير قابلة للتحصيل.

الحسابات الأخرى المستحقة القبض

50 - تشمل الحسابات الأخرى المستحقة القبض أساسا المبالغ المستحقة القبض لقاء السلع أو الخدمات المقدمة إلى الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والمبالغ المستحقة القبض لقاء الأصول المؤجرة للغير والمبالغ المستحقة القبض من الموظفين.

51 - وتُصنّف الحسابات الأخرى المستحقة القبض في فئات من أنواع العملاء الذين يتسمون بخصائص متجانسة، ومن ذلك مثلا من يتّبعون نفس الأنماط في تسوية الديون. ويُقيَّم تطور الأرصدة غير المسددة على مدى فترة سنوات لتحديد معدلات الخسارة التاريخية. ويُعاد تقييم معدّل تغيير فئات الأرصدة في نهاية كل فترة إبلاغ ويُطبَّق على الحسابات المستحقة القبض غير المسددة لتحديد بدل الخسارة.

السُلف المدفوعة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأصول الأخرى

52 - تشمل السُلف ما يقدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من سُلف لتأدية الخدمات الإدارية وخدمات الخزانة، وسُلف منحة التعليم والمبالغ المدفوعة مسبقا التي يتم تسجيلها كأصول إلى أن يسلم الطرف الآخر السلع أو يقدم الخدمات، فيُعترف بها حينئذ مصروفات.

الأصول التراثية

53 - لا تُقيَّد الأصول التراثية في البيانات المالية؛ بل يتم الإفصاح عن المعاملات الهامة المتعلقة بالأصول التراثية في الملاحظات على البيانات المالية.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

54 - تُقيَّد قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة الأصلية مخصوما منها الاستهلاك المتراكم واضمحلال القيمة. وتشمل التكلفة الأصلية سعر الشراء، وأي تكاليف تُعزى مباشرة إلى إيصال الأصل إلى موقعه وحالته، والتقدير الأولي لتكاليف التفكيك وترميم الموقع. ويُستخدَم معدل موحد يبلغ 12 في المائة من تكلفة الشراء بدلا من التكاليف الفعلية المتصلة بالشراء. وبالنسبة للأصول المتبرع بها، تُستخدم القيمة العادلة في تاريخ الاقتناء عوضا عن التكلفة الأصلية.

55 - وتُصنَّف الأصول المستخدمة في تنفيذ البرامج أو المشاريع التي يضطلع بها المكتب ضمن أصول المشاريع، في حين تُصنَّف الأصول المستخدمة في أنشطة لا تخص مشاريع محددة ضمن الأصول الإدارية. أما أصول المشاريع التي لا يتحكم المكتب فيها فهي تقيد كمصروفات عند شرائها.

56 - وتُستهلك أصناف الممتلكات والمنشآت والمعدات بالكامل على مدى عمرها الإنتاجي المقدر باستخدام طريقة القسط الثابت. ولا تخضع للاستهلاك الأراضي والأصول قيد الإنشاء وأصول المشاريع قيد النقل.

57 - وتُحدّد عتبات الرسملة المقدرة لمختلف فئات الممتلكات والمنشآت والمعدات حسب توجيهات الأمم المتحدة المؤسسية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن الممتلكات والمنشآت والمعدات. واستعرض المقر الأعمار الإنتاجية المقدرة، ونُقّحت هذه الأعمار بأثر لاحق اعتبارا من 1 كانون الثاني/ يناير 2023. ويوجز الجدول التالي أحدث الأعمار الإنتاجية وعتبات الرسملة المقدّرة لمختلف فئات الأصول.

الفئات والفئات الفرعية للأصول	*عتبة الرسملة (بدولارات الولايات المتحدة)*	*العمر الإنتاجي المقدر (بعدد السنوات)*
المباني[أ]	20 000	50-7
معدات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات[أ]	20 000	10-4
المركبات	5 000	12-6
الأثاث والتجهيزات الثابتة	20 000	10-3
الآلات والمعدات[أ]	20 000	20-5
الأصول المنشأة ذاتيا	100 000	–
تحسينات الأماكن المستأجرة	100 000	مدة عقد الإيجار أو مدة 5 سنوات، أيهما أقصر

(أ) تطبق عتبة دنيا تبلغ 000 5 دولار على المباني الجاهزة ونظم الاتصال بواسطة السواتل والمولدات الكهربائية ومعدات الشبكات.

58 - ويباشر المكتب أعمال تشييد، مثل بناء السجون ومراكز الشرطة ومباني المحاكم، لفائدة الدول الأعضاء وغيرها من المستفيدين النهائيين. وفور انتهاء الأعمال، تُسلّم هذه الأصول إلى الحكومات المحلية. وفي السنوات السابقة، قام المكتب برسملة هذه البنود كأصول مشاريع وألغى الاعتراف بها عند تحويلها إلى المستفيدين النهائيين. وفي عام 2023، وعقب تقييم لمستوى الرقابة الفعلية التي يمارسها المكتب على المباني المخصصة للاستخدام من جانب المستفيدين النهائيين، خلصت الإدارة إلى أن هذه الأصناف لا تستوفي مبرر الاعتراف بها في بند الأصول، وقررت أن تقيد هذه الأصناف في بند المصروفات بدلا من رسملتها. وأدى هذا التغير المحاسبي إلى إلغاء الاعتراف بالمباني المشيدة أو الجاري تشييدها للمستفيدين. وترد في الملاحظة 10 إعادة حساب المبالغ المقارنة لأرصدة الأصول في السنوات السابقة.

59 - ويُبلَّغ عن الأرباح أو الخسائر الناجمة عن التصرف في الأصول أو تحويلها تحت بند الإيرادات الأخرى أو المصروفات الأخرى في بيان الأداء المالي.

60 - ويجرى استعراض اضمحلال قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات سنويا أو عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد وإذا لم تُحدد أي مؤشرات على اضمحلال القيمة خلال السنة التي يُباشَر فيها استعراض اضمحلال القيمة أثناء عملية التحقق المادي السنوي.

الأصول غير الملموسة

61 - تُقيَّد الأصول غير الملموسة التي تُستحدث ليستخدمها المكتب بسعر التكلفة مخصوما منه الإهلاك المتراكم واضمحلال القيمة. ويمكن أن تشمل التكاليف المرسملة تراخيص البرامجيات الحاسوبية المقتناة وتكاليف التطوير المباشر (مثل تكاليف الموظفين وتكاليف الخبراء الاستشاريين وما ينطبق من التكاليف العامة) والتكاليف الأخرى المتكبدة لاقتناء برامجيات محددة وتهيئتها للاستخدام. أما بالنسبة للأصول غير الملموسة المتبرَّع بها، فتُستخدم قيمتها العادلة المحسوبة في تاريخ الاقتناء عوضا عن التكلفة الأصلية.

62 - وتخضع الأصول غير الملموسة التي لها عمر إنتاجي محدد للإهلاك بالكامل ويحتسب الإهلاك بطريقة القسط الثابت طوال عمرها الإنتاجي المقدَّر. ويُقدر العمر الإنتاجي وعتبة الرسملة للفئات الرئيسية للأصول غير الملموسة على النحو الوارد أدناه:

الفئة	*عتبة الرسملة (بدولارات الولايات المتحدة)*	*العمر الإنتاجي المقدر (بعدد السنوات)*
البرامجيات المقتناة من الخارج	20 000	3-10
البرامجيات المطورة داخليا	100 000	3-10
التراخيص والحقوق	20 000	2-6 (مدة الترخيص/الحق)
الأصول قيد الإنشاء	100 000	لا تخضع للإهلاك

63 - ويجرى استعراض اضمحلال قيمة الأصول غير الملموسة سنويا أو عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

تحويلات السُلف (إلى الشركاء المنفذين) والمنح

64 - كثيرا ما ينفذ المكتب الأنشطة البرنامجية عن طريق شركاء منفذين مثل وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية. ويُتفق على النواتج المتوخاة من الشركاء في اتفاقات المشاريع المشتركة والتعاون البرنامجي. وتحويلات السُلف النقدية هي مبالغ تدفع مقدما إلى الشركاء لكي يتمكنوا من تنفيذ البرنامج المتفق عليه؛ ويعترف بها أولا كأصول ثم تقيد كمصروفات بناء على التقارير المالية المقدمة. وفي حال عدم وجود هذه التقارير المالية، يجرى تقييم لاستحقاق المصروفات بناء على المعلومات المتعلقة بتقديرات إنجاز العمل بعد التشاور عن كثب مع الوحدة التابعة للمكتب المسؤولة عن إدارة أنشطة الشركاء. وتقيَّد الاتفاقات الملزمة المبرمة لتمويل الشركاء المنفذين والتي لم تسدد بحلول نهاية فترة الإبلاغ كالتزامات في بند الحسابات المستحقة الدفع والمصروفات المستحقة الأخرى.

65 - وينفذ المكتب خططا للمنح الخالصة التي تقدم إلى المستفيدين النهائيين بشرط أن تسمح بذلك بنود الاتفاقات الخاصة بالمشروع والجهات المانحة. وتحدَّد المنح الفردية بمبلغ أقصاه 000 60 دولار. وتقيَّد المنح الخالصة بالكامل في بند المصروفات عند دفعها، ويتزامن ذلك عادة مع التوقيع على وثيقة المنحة.

الخصوم

التصنيف

66 - تشمل الخصوم المالية الحسابات المستحقة الدفع، والتحويلات المستحقة الدفع، والمبالغ غير المنفقة المحتفظ بها لردها في المستقبل، والخصوم الأخرى، من قبيل الأرصدة المستحقة الدفع للكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. والخصوم المالية المصنفة على أنها خصوم مالية أخرى تُقيد أولا بالقيمة العادلة، ثم تُقاس لاحقا بالتكلفة المُهلكة. ويُعترَف بالخصوم المالية التي تقل مدتها عن 12 شهرا بقيمتها الإسمية. ويعيد المكتب تقييم تصنيف الخصوم المالية في تاريخ كل إبلاغ ويُلغي الاعتراف بالخصوم المالية عند الوفاء بالتزاماته التعاقدية أو التنازل عنها أو إلغائها أو انقضاء أجلها.

الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة

67 - تنشأ الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة من شراء السلع والخدمات التي تم استلامها، ولكن لم يكن ثمنها قد دُفِع في تاريخ الإبلاغ. ويتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة الدفع وتقاس بعد ذلك بقيمتها الإسمية نظرا إلى أن أجل استحقاقها يحل غالبا في غضون 12 شهرا.

المبالغ المقبوضة سلفا

68 - تتألف المبالغ المقبوضة سلفا من المدفوعات المقبوضة سلفا المتعلقة بالمعاملات التبادلية.

الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

69 - يُقصد بالموظفين الأشخاص المعينون ضمن الملاك الوظيفي على النحو المبين في المادة 97 من ميثاق الأمم المتحدة، والذين تتحدد خدمتهم وعلاقتهم التعاقدية بكتاب تعيين خاضع للأنظمة الصادرة عن الجمعية العامة عملا بالفقرة 1 من المادة 101 من الميثاق.

70 - وتتألف استحقاقات الموظفين من استحقاقات قصيرة الأجل واستحقاقات طويلة الأجل واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات إنهاء الخدمة. ويعترف المكتب بالخصوم والمستحقات المتعلقة بما يلي:

(أ) استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل، مقيسة بقيمتها الإسمية؛

(ب) استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات إنهاء الخدمة، التي يحسبها خبراء اكتواريون مستقلون باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة. ويُعترَف في بيان التغيرات في صافي الأصول بالمكاسب والخسائر الاكتوارية الناتجة عن تغيرات في الافتراضات الاكتوارية؛

(ج) استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى، مقيسة بقيمتها الاسمية؛

(د) الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة: تماشيا مع متطلبات المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين، يتعامل المكتب مع هذه الخطة كما لو كانت خطة اشتراكات محددة. وبناء على ذلك، فإن اشتراكات المكتب في الخطة خلال الفترة المالية يُعترَف بها كمصروفات في بيان الأداء المالي. ولا يُعترَف بالخصوم المستحقة الدفع للصندوق إلا إذا كانت هناك في تاريخ البيان اشتراكات مستحقة الدفع لم تتم تسويتها.

استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

71 - استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل (غير استحقاقات إنهاء الخدمة) هي الاستحقاقات التي تصبح مستحقة الدفع في غضون 12 شهرا بعد نهاية السنة التي يؤدي فيها الموظفون الخدمات ذات الصلة. وتشمل استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل استحقاقات الموظفين للمرة الأولى (منح الانتداب) والاستحقاقات الدورية اليومية/الأسبوعية/الشهرية (الأجور والمرتبات والبدلات) وفترات الغياب المدفوعة (الإجازة المرضية المدفوعة، وإجازة الأمومة/الأبوة) وغيرها من الاستحقاقات القصيرة الأجل (منحة الوفاة، ومنحة التعليم، واسترداد مبالغ الضرائب، وإجازة زيارة الوطن). ويتم الاعتراف بجميع هذه الاستحقاقات المتراكمة ولم تسدّد بعد عند تاريخ الإبلاغ بوصفها خصوما متداولة في بيان المركز المالي.

استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل

72 - استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل هي تلك التي لا يحل موعد استحقاقها في غضون 12 شهرا، وتشمل الإجازة السنوية.

استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

73 - تتألف استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة من مدفوعات استحقاقات نهاية الخدمة، بما في ذلك الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن وغير ذلك من بدلات نهاية الخدمة.

استحقاقات إنهاء الخدمة

74 - لا يُعترف باستحقاقات إنهاء الخدمة باعتبارها مصروفات إلا عندما يكون المكتب ملتزما بشكل مثبت، ومن دون وجود إمكانية واقعية لسحب التزامه، بخطة تفصيلية رسمية تنطوي إما على إنهاء خدمة الموظف قبل تاريخ التقاعد العادي، وإما على تقديم استحقاقات إنهاء الخدمة بناء على عرض يقدَّم بغرض تشجيع الإنهاء الطوعي للخدمة. وتُقيّد استحقاقات إنهاء الخدمة المقرر تسويتها في غضون 12 شهرا بالمبلغ المتوقع دفعه. فإذا كان موعد دفع استحقاقات إنهاء الخدمة يحين بعد أكثر من 12 شهرا من تاريخ الإبلاغ، فإنها تخضع لعملية خصم إذا كان الخصم سيترتب عليه أثر جوهري.

خطط الاستحقاقات المحددة

75 - تُعامَل الاستحقاقات التالية محاسبيا كخطط محددة الاستحقاقات: التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن (استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة)، والإجازات السنوية المتراكمة التي تحوَّل إلى نقدية عند انتهاء الخدمة في المكتب (استحقاقات أخرى طويلة الأجل). وخطط الاستحقاقات المحددة هي الخطط التي يلتزم فيها المكتب بتقديم استحقاقات متفق عليها ويتحمل بالتالي المخاطر الاكتوارية. وتُقاس الخصوم المتعلقة بخطط الاستحقاقات المحددة بالقيمة الحالية للالتزام المتصل بالاستحقاقات المحددة. ويُعترف بتغيرات الخصوم المتعلقة بخطط الاستحقاقات المحددة، باستثناء الأرباح والخسائر الاكتوارية، في بيان الأداء المالي في السنة التي تطرأ فيها. وقد اختار المكتب الاعتراف بالتغيرات في الخصوم المتعلقة بخطط الاستحقاقات المحددة الناشئة عن المكاسب والخسائر الاكتوارية مباشرة من خلال بيان التغيرات في صافي الأصول. وعند نهاية سنة الإبلاغ، لم يكن لدى المكتب أي أصول للخطط على النحو المحدد في المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين.

76 - ويقوم خبراء اكتواريون مستقلون بحساب الالتزامات الناشئة عن الاستحقاقات المحددة باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة. وتحدَّد القيمة الحالية للالتزامات الناشئة عن الاستحقاقات المحددة بخصم التدفقات النقدية الصادرة المقدرة في المستقبل باستخدام أسعار الفائدة على سندات الشركات عالية الجودة التي تقارب آجال استحقاقها تواريخ استحقاق الخطط الفردية.

77 - **التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة** - يوفر التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تغطية للمصروفات الطبية للموظفين السابقين المستحقين ومُعاليهم في جميع أنحاء العالم. وعند انتهاء الخدمة، يجوز للموظفين ومُعاليهم اختيار المشاركة في إحدى خطط التأمين الصحي المحددة الاستحقاقات التي توفرها الأمم المتحدة، شريطة استيفائهم شروطا معينة للاستحقاق، منها إتمام 10 سنوات من المشاركة في إحدى خطط التأمين الصحي التي توفرها الأمم المتحدة فيما يخص الموظفين المستقدمين بعد 1 تموز/يوليه 2007، و 5 سنوات للمستقدمين قبل ذلك التاريخ. وتمثل الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة القيمة الحالية لحصة المكتب من تكاليف التأمين الطبي للمتقاعدين واستحقاقات ما بعد التقاعد المستحقة حتى تاريخه

للموظفين الذين لا يزالون في الخدمة. ويتمثل أحد عوامل تقييم استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في أخذ اشتراكات جميع الأشخاص المشتركين في الخطة في الاعتبار عند تحديد خصوم المكتب المتبقية. وتخصم اشتراكات المتقاعدين من إجمالي الخصوم، بالإضافة إلى جزء من اشتراكات الموظفين الذين لا يزالون في الخدمة، من أجل تحديد قيمة خصوم المكتب المتبقية وفقا لنسب تقاسم التكاليف التي تأذن بها الجمعية العامة.

78 - **استحقاقات الإعادة إلى الوطن** - عند انتهاء الخدمة، يحق للموظفين الذين يستوفون شروط أهلية معينة، من بينها الإقامة خارج البلدان التي يحملون جنسيتها وقت انتهاء الخدمة، أن يحصلوا على منحة الإعادة إلى الوطن، التي تحسب على أساس مدة الخدمة، وعلى مصروفات السفر ونقل الأمتعة الشخصية. ويُعترَف بهذا الخصم من تاريخ التحاق الموظف بالعمل في المكتب، ويُقاس بالقيمة الحالية للخصم المقدر اللازم من أجل تسوية تلك الاستحقاقات.

79 - **الإجازة السنوية** - تمثل الخصوم المتعلقة بالإجازات السنوية أيام الإجازات المتراكمة غير المستخدمة التي يُتوقع تسويتها عن طريق دفع مبلغ نقدي للموظفين عند انتهاء خدمتهم في المكتب. ويعترف المكتب في بند الخصوم بالقيمة الاكتوارية لمجموع أيام الإجازات المتراكمة غير المستخدمة لجميع الموظفين لفترة أقصاها 60 يوما (18 يوما للموظفين المؤقتين) حتى تاريخ بيان المركز المالي. وتطبق المنهجية المستخدمة افتراض "الوارد أخيرا يصرف أولا" في تحديد الخصوم المتعلقة بالإجازات السنوية، الذي يجيز للموظفين الحصول على استحقاقات الإجازات للفترة الحالية قبل الحصول على أرصدة الإجازات السنوية المتراكمة المتعلقة بفترات سابقة. وفعليا، يمكن الحصول على استحقاقات الإجازات السنوية المتراكمة بعد انقضاء فترة تزيد على 12 شهرا من نهاية الفترة المشمولة بالتقرير التي نشأت فيها الاستحقاقات، وبوجه عام، ثمة زيادة في عدد أيام الإجازات السنوية المتراكمة، تشير إلى أن الاستعاضة عن الإجازات السنوية المتراكمة بتسوية نقدية في نهاية الخدمة هو الالتزام الحقيقي الذي يتحمله المكتب. وبالتالي تُصنَّف استحقاقات الإجازات السنوية المتراكمة التي تعكس تدفق الموارد الاقتصادية من المكتب في نهاية الخدمة في فئة الاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل، مع ملاحظة أن الجزء من استحقاق الإجازات السنوية المتراكمة المتوقع تسويته عن طريق مدفوعات نقدية في غضون 12 شهرا بعد تاريخ الإبلاغ يصنف ضمن الخصوم المتداولة. وتماشيا مع المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين، يجب تقدير قيمة الاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل على غرار استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة؛ ولذلك، يقوم المكتب بتقييم خصومه المتعلقة باستحقاقات الإجازات السنوية المتراكمة على أنها استحقاقات محددة لما بعد انتهاء الخدمة خاضعة للتقييم الاكتواري.

خطة المعاش التقاعدي: الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

80 - يشارك المكتب في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وهو خطة استحقاقات محددة مموَّلة يشترك فيها أرباب عمل متعددون، وقد أنشأت الجمعية العامة هذا الصندوق لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشتركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

81 - وتعرِّض الخطة المنظمات المشاركة لمخاطر اكتوارية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، مما يؤدي إلى عدم وجود أساس ثابت وموثوق به لتوزيع الالتزام وأصول الخطة والتكاليف على فرادى المنظمات المشاركة في الخطة. وليس بوسع المكتب وصندوق المعاشات التقاعدية، كما هو حال المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، تحديد الحصة النسبية للمكتب من التزام الاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ومن ثم، تعامل المكتب مع هذه الخطة كما لو كانت خطة اشتراكات محددة، تماشيا مع الشروط الواردة في المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. وتُقيَّد اشتراكات المكتب في الخطة خلال الفترة المالية بوصفها مصروفات في بيان الأداء المالي.

تعويضات غير الموظفين

82 - تتألف تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم من المصروفات المتكبدة فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين والمتعاقدين والخبراء المخصصين ومتطوعي الأمم المتحدة. وتُبرَم العقود مباشرة مع الأطراف الثالثة أو عن طريق جهات أخرى تقدم الخدمات إلى وكالات الأمم المتحدة. ولا يحصل غير الموظفين على البدلات والاستحقاقات الأساسية المقدمة إلى موظفي الأمم المتحدة، مثل منح الانتداب ومنح التعليم والمعاشات التقاعدية والتأمين الصحي والإجازة ومدفوعات نهاية الخدمة.

المخصصات والخصوم الاحتمالية

83 - المخصصات هي خصوم يُعترف بها لتغطية نفقات مستقبلية لا يُعرف مبلغها ولا توقيتها. ويُعترَف بالمخصص عندما يقع على المكتب، نتيجة لحدث سابق، التزام حالي قانوني أو ضمني يمكن تقديره على نحو موثوق به ويكون من المحتمل أن تقتضي تسوية هذا الالتزام تدفقا خارجيا لمنافع اقتصادية. ويشكل المبلغ المخصص أفضل تقدير للنفقات المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ الإبلاغ. وعندما يكون أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية، يكون المخصص هو القيمة الحالية للمبلغ المطلوب لتسوية هذا الالتزام.

84 - وأي التزامات محتملة تنشأ عن أحداث سابقة ولا يؤكَّد وجودها إلا بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أحداث مستقبلية غير مؤكدة وغير خاضعة كليا لسيطرة المكتب يُفصح عنها باعتبارها خصوما احتمالية. ويُفصَح أيضا عن الخصوم الاحتمالية عندما لا يمكن الاعتراف بالالتزامات الحالية الناشئة عن أحداث سابقة لأنه لا يُرجح أن تكون هناك حاجة إلى تدفق خارجي من الموارد في شكل منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة من أجل تسوية الالتزامات، أو لأنه يتعذر قياس مبلغ الالتزامات على نحو موثوق به.

85 - وتخضع المخصصات والخصوم المحتملة لتقييم مستمر من أجل تحديد تزايد أو تراجع احتمال وقوع تدفق خارجي من الموارد في شكل منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة. فإذا زاد احتمال لزوم هذا التدفق، يعترف بمخصصات في البيانات المالية للسنة التي يطرأ فيها تغير في درجة الاحتمال. وبالمثل، إذا تراجع احتمال الحاجة إلى تدفق خارجي من هذا القبيل، يُفصَح عن خصم احتمالي في الملاحظات على البيانات المالية.

الالتزامات

86 - الالتزامات هي مصروفات يتكبدها المكتب في المستقبل فيما يتعلق بالعقود المفتوحة، ولا يملك المكتب سوى قدر محدود للغاية، إن وُجد، من السلطة التقديرية التي تسمح له بتجنبها في مسار أعماله العادي. وتشمل هذه الفئة الالتزامات الرأسمالية (مبالغ العقود المتعلقة بالمصروفات الرأسمالية التي لم تكن قد سُددت أو استحقت بحلول تاريخ الإبلاغ)، وعقود توريد السلع والخدمات التي لم تكن قد سُلمت عند نهاية فترة الإبلاغ، والحدود الدنيا لمدفوعات الإيجار غير القابلة للإلغاء، والالتزامات الأخرى غير القابلة للإلغاء.

الإصدارات المحاسبية المقبلة

87 - يتواصل رصدُ التقدم المحرز فيما يلي من الإصدارات المحاسبية المقبلة والهامة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ورصدُ تأثيرها في البيانات المالية للمكتب:

(أ) إدخال التحسينات على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: يقترح مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مسودة العرض 85، التحسينات المدخلة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، 2023، إدخال تحسينات طفيفة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتصلة بأساس الاستحقاق، وهي تحسينات ناشئة عن منشورات مجلس معايير المحاسبة الدولية. ويمكن تعديل المقترحات الواردة في مسودة العرض هذه في ضوء التعليقات الواردة قبل إصدارها في شكلها النهائي. وكان من المقرر تقديم التعليقات بحلول 18 كانون الأول/ديسمبر 2023؛

(ب) الموارد الطبيعية: وافق مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مسودة العرض 86، التنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها، التي توفر التوجيهات المحاسبية فيما يتعلق بالتكاليف المتكبدة في التنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها، ومسودة العرض 87، الحد من التكاليف في مرحلة الإنتاج في التعدين السطحي (تعديلات على المعيار 12 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، المخزون)، التي توفر توجيهات بشأن كيفية المعالجة المحاسبية للتكاليف المتكبدة لإزالة النفايات في عملية التعدين السطحي. ووافق المجلس على معايير الاعتراف المنقحة ومقترحات القياس الأولية، بما يتسق مع الإطار المفاهيمي ومع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بالأصول الملموسة. وقرر المجلس أيضا أن تكون التوجيهات المتعلقة بالموارد الطبيعية قائمة بذاتها في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ج) مسائل عقود الإيجار في القطاع العام: سيواصل مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام النظر في مسائل عقود الإيجار الخاصة بالقطاع العام، مثل عقود الإيجار التساهلي، في مشروعه بشأن الترتيبات المتعلقة بأنواع عقود الإيجار الأخرى. وقرر المجلس أن يضع، ثم يعرض، مسودة عرض قائمة بذاتها تتضمن توجيهات غير رسمية بشأن الترتيبات المتبقية المدرجة في طلب المعلومات المتعلق بعقود الإيجار التساهلي وغيرها من الترتيبات المماثلة لعقود الإيجار. وستكمل مسودة العرض الجديدة مسودة عرض المعيار 84، عقود الإيجار التساهلي والأصول العينية الممنوح حق استخدامها، ومن المقترح أن تستكمل أحدث المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن الإيرادات ومصروفات التحويل حول هذا الموضوع؛

(د) واستعرض مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الأهداف والنطاق والأسس المفاهيمية لوضع مسودة معيار الإفصاحات المتعلقة بالمناخ للقطاع العام. وشدد المجلس على خصوصيات القطاع العام، بما في ذلك هدفه الرئيسي المتمثل في تقديم الخدمات، ودوره كجهة تضع السياسات وتنظمها، ومسؤولياته المختلفة على مختلف مستويات الحكومة. وسعى المجلس إلى الحصول على تعليقات بشأن المواضيع والمسائل التقنية المزمع النظر فيها في آذار/مارس 2024 فيما يتعلق بالفروع المتعلقة بالحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر في مسودة المعيار قيد التطوير؛

(هـ) ووافق مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على ورقة تشاور بشأن عرض البيانات المالية من شأنها أن تستكشف نهجا يتيح اتباع نُهج مختلفة للعرض في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولاقت فكرة توفير نُهُج عرض مختلفة التأييد استنادا إلى المرونة الإضافية التي سيوفرها ذلك لكيانات القطاع العام التي سيصبح بوسعها اتّباع نُهُج للعرض أكثر فائدة للمستعملين المحددين في كل كيان. وفي اجتماعات جانبية، نظر أعضاء المجلس والمستشارون التقنيون والمراقبون والموظفون في المواضيع المتعلقة بطرق التصنيف المحتملة وبحساب المجاميع الفرعية في بيان الأداء المالي.

متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي صدرت في الآونة الأخيرة وتلك التي ستصدر في المرحلة المقبلة

88 - أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعايير التالية:

(أ) المعيار 43: *عقود الإيجار*، صدر في كانون الثاني/يناير 2022 ويبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025؛

(ب) المعيار 44: *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة*، صدر في أيار/مايو 2022 ويبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025؛

(ج) المعيار 45: *الممتلكات والمنشآت والمعدات*، صدر في أيار/مايو 2023 ويبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025؛

(د) المعيار 46: *القياس*، صدر في أيار/مايو 2023 ويبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025؛

(هـ) المعيار 47: *الإيرادات*، صدر في أيار/مايو 2023 ويبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2026؛

(و) المعيار 48: *مصروفات التحويل*، صدر في أيار/مايو 2023 ويبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2026؛

(ز) المعيار 49: *خطط استحقاقات التقاعد*، صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 ويبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2026.

89 - وجرى تقييم أثر هذه المعايير على البيانات المالية للمكتب والفترة موضع المقارنة على النحو المبيّن أدناه.

المعيار	الأثر المتوقع في سنة الاعتماد
المعيار 43	حل المعيار 43: عقود الإيجار محل المعيار 13: عقود الإيجار، مع مواءمة التوجيهات مع المعيار 16 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي. يقدم المعيار الصادر حديثا تعاريف جديدة للعقود وعقود الإيجار ويفرض نموذجا للإقرار بحق الاستخدام وقياسه لجميع عقود الإيجار، باستثناء العقود التي تستوفي شروط فئات الإعفاء القصير الأجل والمنخفض القيمة. ويقدم المعيار 43 أيضا توجيهات إضافية بشأن تطبيق نموذج المخاطر والمكاسب الخاص بمحاسبة المؤجرين. واعتماد المعيار إلزامي بالنسبة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025. وسيتواصل تقييم أثر المعيار 43 على مدى السنة التقويمية 2024 قبل تاريخ بدء نفاذه، وهو 1 كانون الثاني/يناير 2025. ويقدر أن التعريف الموسع لعقود الإيجار سيؤدي إلى الإقرار بترتيبات أكثر إلزاما باعتبارها عقود إيجار، مع ما يقابل ذلك من زيادة في التزامات الإيجار وأصول حق الاستخدام.
المعيار 44	المعيار 44: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة. يتضمن هذا المعيار توجيهات بشأن المحاسبة المتعلقة بالأصول المحتفظ بها لأغراض البيع وبشأن عرض العمليات المتوقفة والإفصاح عنها، بما يتسق مع المعيار 5 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. واعتماد المعيار إلزامي بالنسبة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025. وسيقيم أثر المعيار 44 من أجل إعداد المكتب لتنفيذه قبل تاريخ بدء النفاذ، وهو 1 كانون الثاني/يناير 2025. وبالنظر إلى تعاريف ونطاق الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لأغراض البيع، تقدر مبدئيا آثار الإقرار والقياس على أنها غير هامة بالنسبة للمكتب، لأن التغيرات في العرض والإفصاح ستكون رهينة بالعمليات المتوقفة مستقبلا، إن وجدت، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2025.
المعيار 45	يحل المعيار 45: الممتلكات والمنشآت والمعدات محل المعيار 17: الممتلكات والمنشآت والمعدات. ويلغي المعيار 45 استبعاد الممتلكات والمنشآت والمعدات التراثية من نطاق التطبيق، ويقدم إرشادات بشأن التطبيق والتنفيذ فيما يخص الأصول من الهياكل الأساسية، ويلتقط الآثار الناجمة عن المعيار 46 على صعيد القياس فيما يتصل بالممتلكات والمنشآت والمعدات. واعتماد المعيار إلزامي بالنسبة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025. وسيقيم أثر المعيار 45 قبل تاريخ بدء نفاذه، وهو 1 كانون الثاني/يناير 2025.
المعيار 46	المعيار 46: القياس، هو أول معيار مخصص للقياس يضعه المجلس، وهو يستند إلى المعيار 13 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي: قياس القيمة العادلة، مع إضافة عناصر خاصة بالقطاع العام، بما في ذلك اتخاذ القيمة التشغيلية الحالية أساسا للقياس. وسيقيَّم أثر المعيار 46 قبل تاريخ بدء نفاذه، وهو 1 كانون الثاني/يناير 2025. ولا يُتوقّع أن يؤدي اعتماد المعيار 46 إلى تغيير الخيار المعتمد من قبل المنظمة فيما يتصل بالسياسة المحاسبية التي يجري في إطارها تطبيق نموذج التكلفة الأصلية على الأصول الملموسة وغير الملموسة.

المعيار	*الأثر المتوقع في سنة الاعتماد*
المعيار 47	يحل المعيار 47: الإيرادات محل معايير الإيرادات الثلاثة القائمة التالية: (أ) المعيار 9: الإيراد من المعاملات التبادلية؛ (ب) المعيار 11: عقود الإنشاء؛ (ج) المعيار 23: الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات). ويتماشى المعيار 47 مع الإطار المفاهيمي للمجلس المتعلق بما تقوم به كيانات القطاع العام من إبلاغ مالي للأغراض العامة، وهو يقدم نموذجين محاسبيين يُعتمد أحدهما تبعا لما إذا كان هناك ترتيب ملزم. ففي حال وجود ترتيب ملزم، تكون المعالجة المحاسبية للإيرادات متوافقة مع المعيار 15 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي: الإيرادات المتأتية من العقود المبرمة مع الزبائن. وعدا ذلك يكون النموذج المحاسبي متسقا مع المبادئ الأساسية للمعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. واعتماد المعيار إلزامي بالنسبة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2026. وسيُقيَّم أثر المعيار 47 قبل تاريخ بدء نفاذه، وهو 1 كانون الثاني/يناير 2026.
المعيار 48	يقدّم المعيار 48: مصروفات التحويل، إرشادات بشأن المعالجة المحاسبية لمصروفات التحويل. ويتوافق نموذج مصروفات التحويل مع الإطار المفاهيمي، ويقدم نموذجين محاسبيين يُعتمد أحدهما تبعا لما إذا كان هناك ترتيب ملزم. واعتماد المعيار إلزامي بالنسبة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2026. وسيُقيَّم أثر المعيار 48 قبل تاريخ بدء نفاذه، وهو 1 كانون الثاني/يناير 2026.
المعيار 49	يتماشى المعيار 49: خطط استحقاقات التقاعد، مع المعيار 26 من المعايير الدولية للمحاسبة: المحاسبة والإبلاغ في خطط استحقاقات التقاعد، وهو يحدد متطلبات المحاسبة والإبلاغ لخطط استحقاقات التقاعد في القطاع العام، التي توفر في الأساس استحقاقات للمتقاعدين من موظفي القطاع العام. وتطبق المعيار 49 خطةُ المعاش التقاعدي التي تُعد البيانات المالية وتعرضها في إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق. ولا يتعامل المعيار مع الأشكال الأخرى لاستحقاقات العمل، مثل استحقاقات إنهاء الخدمة أو خطط الرعاية الصحية والاجتماعية. واعتماد المعيار إلزامي بالنسبة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2026. ويشير التقييم الأولي إلى أن المعيار 49 لن يكون له أي تأثير على الإبلاغ المالي للمكتب. وسيُقيَّم الأثر المفصل للمعيار 49 قبل تاريخ بدء نفاذه، وهو 1 كانون الثاني/يناير 2026.

الملاحظة 3

الإبلاغ القطاعي

90 - القطاع هو نشاط مميز أو مجموعة أنشطة مميزة تقدَّم عنها معلومات مالية بشكل منفصل لتقييم أداء الكيان في السابق في سبيل تحقيق أهدافه واتخاذ القرارات بشأن رصد الموارد في المستقبل.

91 - وفي الإبلاغ القطاعي، تُعرض إيرادات المكتب ومصروفاته وأصوله وخصومه بالرجوع إلى ركيزتين رئيسيتين من ركائز ولايته، هما: برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي يشـــمل معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة. ويبلَّغ عن الأنشـطة غير المخصـصـــة لبرامج محددة بالاسـتناد إلى معدل أداء برنامجَي مكافحة المخدرات ومكافحة الجريمة لغرض الإبلاغ القطاعي.

92 - ولتحسين البيانات المالية، يعرض المكتب أيضا النفقات حسب البرنامج الفرعي والمنطقة الجغرافية.

الإبلاغ القطاعي حسب الركائز

بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023			*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*		
	برنامج مكافحة المخدرات	*برنامج مكافحة الجريمة*	*المجموع*	*برنامج مكافحة الجريمة (بعد إعادة الحساب)*	*برنامج مكافحة الجريمة (بعد إعادة الحساب)*	*المجموع (بعد إعادة الحساب)*
الأصول						
الأصول المتداولة						
النقدية ومكافئات النقدية	62 442	71 438	133 880	49 106	87 568	136 674
الاستثمارات	242 420	448 752	691 172	196 976	351 251	548 227
التبرعات المستحقة القبض	39 646	135 636	175 282	38 914	143 230	182 144
تحويلات السُلَف والحسابات الأخرى المستحقة القبض	8 867	22 875	31 742	7 272	29 996	37 268
السُلف المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأصول الأخرى	9 296	6 955	16 251	11 672	3 501	15 173
مجموع الأصول المتداولة	**362 671**	**685 656**	**1 048 327**	**303 940**	**615 546**	**919 486**
الأصول						
الأصول غير المتداولة						
الاستثمارات	75 831	140 374	216 205	95 384	170 089	265 473
التبرعات المستحقة القبض	10 593	111 558	122 151	7 691	113 932	121 623
المبالغ الأخرى المستحقة القبض	–	–	–	–	6 761	6 761
الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة	2 093	3 534	5 627	1 399	2 489	3 888[1]
مجموع الأصول غير المتداولة	**88 517**	**255 466**	**343 983**	**104 474**	**293 271**	**397 745**
مجموع الأصول	**451 188**	**941 122**	**1 392 310**	**408 414**	**908 817**	**1 317 231**
الخصوم						
الخصوم المتداولة						
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	6 543	47 572	54 115	7 577	45 755	53 332

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023			31 كانون الأول/ديسمبر 2022		
	برنامج مكافحة المخدرات	*برنامج مكافحة الجريمة*	*المجموع*	*برنامج مكافحة الجريمة (بعد إعادة الحساب)*	*برنامج مكافحة الجريمة (بعد إعادة الحساب)*	*المجموع (بعد إعادة الحساب)*
المبالغ المقبوضة سلفا	5 090	29 641	34 731	4 576	35 014	39 590
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	3 199	6 089	9 288	2 710	5 059	7 769
المخصصات	221	239	460	–	–	–
الخصوم المشروطة	6 344	87 644	93 988	7 348	84 885	92 233
مجموع الخصوم المتداولة	**21 397**	**171 185**	**192 582**	**22 211**	**170 713**	**192 924**
الخصوم غير المتداولة						
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	–	–	–	–	6 761	6 761
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	48 879	75 920	124 799	43 314	64 427	107 741
الخصوم المشروطة	1 331	58 042	59 373	3 292	65 582	68 874
مجموع الخصوم غير المتداولة	**50 210**	**133 962**	**184 172**	**46 606**	**136 770**	**183 376**
مجموع الخصوم	**71 607**	**305 147**	**376 754**	**68 817**	**307 483**	**376 300**
صافي مجموع الأصول ومجموع الخصوم	**379 581**	**635 975**	**1 015 556**	**339 597**	**601 334**	**940 931**
صافي الأصول						
الفائض/(العجز) المتراكم – غير المقيَّد	67 443	61 873	129 316	62 728	50 312	113 040
الفائض/(العجز) المتراكم – المقيَّد	312 138	574 102	886 240	276 869	551 022	827 891[أ]
مجموع صافي الأصول	**379 581**	**635 975**	**1 015 556**	**339 597**	**601 334**	**940 931**

(أ) أُعيد حساب البيانات المقارنة لعام 2022. ويرد في الملاحظتين 10 و 17 مزيد من التفاصيل.

الإبلاغ القطاعي حسب الركائز

بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023			*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*		
	برنامج مكافحة المخدرات	*برنامج مكافحة الجريمة*	*المجموع*	*برنامج مكافحة الجريمة (بعد إعادة الحساب)*	*برنامج مكافحة الجريمة (بعد إعادة الحساب)*	*المجموع (بعد إعادة الحساب)*
الإيرادات						
مخصصات الميزانية العادية للأمم المتحدة	15 836	18 821	34 657	16 012	17 974	33 986
التبرعات	117 707	270 756	388 463	98 587	254 885	353 472
التحويلات والمخصصات الأخرى	16 902	18 623	35 525	19 688	10 546	30 234
الإيرادات الأخرى	8 902	20 203	29 105	1 148	7 885	9 033
إيرادات الاستثمار	14 926	26 748	41 674	1 321	2 603	3 924
مجموع الإيرادات	**174 273**	**355 151**	**529 424**	**136 756**	**293 893**	**430 649**
المصروفات						
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	49 238	112 640	161 878	46 665	103 906	150 571
تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم	19 709	59 153	78 862	20 440	58 355	78 795
المِنَح والتحويلات الأخرى	26 087	19 821	45 908	10 059	8 417	18 476
الاستهلاك والإهلاك	318	621	939	303	444	747
السفر	12 586	44 692	57 278	10 920	36 439	47 359
مصروفات التشغيل الأخرى	22 348	78 710	101 058	25 688	71 486	97 174[أ]
اللوازم والمستهلكات والمصروفات الأخرى	2 746	2 843	5 589	2 214	3 150	5 364
مجموع المصروفات	**133 032**	**318 480**	**451 512**	**116 289**	**282 197**	**398 486**
الفائض/(العجز) للسنة	**41 241**	**36 671**	**77 912**	**20 467**	**11 696**	**32 163**

(أ) أُعيد حساب البيانات المقارنة لعام 2022. ويرد في الملاحظة 10 مزيد من التفاصيل.

الإبلاغ القطاعي حسب المنطقة الجغرافية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022 (بعد إعادة الحساب)*
أفريقيا والشرق الأوسط	112 922	113 371[أ]
شرق وجنوب شرق أوروبا	9 478	6 122
البرامج العالمية	154 857	143 467
أمريكا اللاتينية والكاريبي	86 740	64 512[أ]
جنوب وشرق آسيا والمحيط الهادئ	52 090	42 818[أ]
غرب ووسط آسيا	35 425	28 196[أ]
مجموع المصروفات	**451 512**	**398 486**

(أ) أُعيد حساب البيانات المقارنة لعام 2022. ويرد في الملاحظة 10 مزيد من التفاصيل.

الإبلاغ القطاعي حسب البرنامج الفرعي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022 (بعد إعادة الحساب)*
ألف – أجهزة تقرير السياسات	624	604
باء – التوجيه التنفيذي والإدارة	4 620	3 949
جيم – برنامج العمل		
1 – مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	163 703	149 798[أ]
2 – الأخذ بنهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية	53 399	31 878
3 – مكافحة الفساد	31 266	24 890
4 – منع الإرهاب	23 376	20 283
5 – العدالة	81 501	71 870[أ]
6 – الأبحاث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية	35 245	31 906
7 – دعم السياسات	8 710	8 469
8 – التعاون التقني والدعم الميداني	18 341	21 607[أ]
9 – تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	12 705	13 616
دال – الدعم البرنامجي	18 022	19 616
مجموع المصروفات	**451 512**	**398 486**

(أ) أُعيد حساب بيانات المقارنة لعام 2022. ويرد في الملاحظة 10 مزيد من التفاصيل.

الملاحظة 4

المقارنة بالميزانية

93 - تعد ميزانيات المكتب على أســـاس نقدي معدل، وترد نتائجه في البيان الخامس. ويَرد في الجدول أدناه إيضـــاح لأســـباب الفروق المهمة بين المبالغ الواردة في الميزانية النهائية ومبالغ النفقات الفعلية على أساس نقدي مُعدَّل.

94 - وتغطي الميزانية الأصلية لفترة السنتين 2023-2022 البالغ قدرها 692,800 مليون دولار الموارد الخارجة عن الميزانية البالغ قدرها 645,588 مليون دولار التي أقرتها لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (انظر E/CN.7/2021/11-E/CN.15/2021/18)، وموارد الميزانية العادية البالغ قدرها 47,212 مليون دولار التي أقرتها الجمعية العامة (القرارات 247/76 ألف - جيم و 264/77 ألف - جيم) للبابين 16 و 23. ومن أصل مبلغ الـ 692,800 مليون دولار، أدرجت في هذا البيان الميزانيةُ الأصلية لعام 2023 البالغ قدرها 332,235 مليون دولار.

95 - وتغطي الميزانية النهائية لفترة الســنتين 2022-2023 البالغ قدرها 822,422 مليون دولار الموارد الخارجة عن الميزانية البالغ قدرها 775,210 مليون دولار التي أقرتها لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (انظر E/CN.7/2023/13-E/CN.15/2023/17)، وموارد الميزانية العادية البالغ قدرها 47,212 مليون دولار التي خصصتها الأمانة العامة وأقرتها الجمعية العامة (القرارات 247/76 ألف - جيم و 264/77 ألف - جيم) للبابين 16 و 23. ومن أصل مبلغ الـــ 822,422 مليون دولار، أدرجت في هذه البيانات الميزانيةُ النهائية لعام 2023 البالغ قدرها 429,737 مليون دولار.

96 - ويرد فيما يلي إيضاح أسباب الفروق المهمة التي تبلغ نسبتها 10 في المائة أو أكثر لعام 2023.

فئة الميزانية	*الفروق المهمة*
الإيرادات	يعزى أســاســا الفرق البالغ قدره 55,081 مليون دولار إلى زيادة التبرعات المقدمة أســاســا من كندا وكولومبيا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية عما كان متوقعا.
أجهزة تقرير السياسات	يعزى الفرق البالغ قدره 0,171 مليون دولار إلى نفقات أقل من المتوقع تتعلق بســـفر ممثلي الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.
التوجيه التنفيذي والإدارة	يعزى أساسا الفرق البالغ قدره 0,493 مليون دولار إلى تنفيذ المشروع المتعلق بالمساواة بين الجنسين بمعدل أقل مما أُدرج في الميزانية، وكذلك إلى تأخير تعيين الموظفين.
البرنامج الفرعي 2 - الأخذ بنهج شـــامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية	يعزى أســاســا الفرق البالغ قدره 11,140 مليون دولار إلى تنفيذ أنشــطة المشــاريع المتعلقة بالتنمية البديلة في كولومبيا بمعدل أكبر مما أدرج في الميزانية.
البرنـامج الفرعي 6 - الأبحـاث وتحليـل الاتجاهات والأدلة الجنائية	يعزى أســاســا الفرق البالغ قدره 3,211 ملايين دولار إلى تنفيذ أنشــطة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة والبرنامج العالمي للعلوم والأدلة الجنائية بمعدل أكبر مما أدرج في الميزانية.
الدعم البرنامجي	يعزى أســـاســـا الفرق البالغ قدره 2,070 مليون دولار إلى تنفيذ الأنشـــطة المتعلقة بتوفير منتجات برامجية للدول الأعضاء في إطار المجالات المواضيعية للولايات الفنية للمكتب بمعدل أكبر مما أدرج في الميزانية.

97 - ويبين الجدول أدناه التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة في إطار البيان الخامس والتدفقات النقدية للمكتب في إطار البيان الرابع.

التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة وبيان التدفقات النقدية، 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة التشغيلية	*الأنشطة الاستثمارية*	*الأنشطة التمويلية*	*المجموع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023*
المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة (البيان الخامس)	**(443 276)**	**–**	**–**	**(443 276)**
الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي	502 218	–	–	502 218
الفروق الناشئة عن اختلاف الكيان	(9 458)	–	–	(9 458)
الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض	5 038	(57 316)	–	(52 278)
المبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)	**54 522**	**(57 316)**	**–**	**(2 794)**

98 - وتبين الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي الفروق الناجمة عن إعداد الميزانية على أساس نقدي معدَّل. ولتسوية نتائج الميزانية مع بيان التدفقات النقدية، تقيد العناصر غير النقدية، مثل التزامات الميزانية البالغ قدرها 56,810 مليون دولار (2022: 69,849 مليون دولار) ومدفوعات سداد التزامات الميزانية للسنة السابقة البالغة 47,047 مليون دولار (2022: 59,608 مليون دولار)، باعتبارها فروقا ناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي. وإضافة إلى ذلك، تقيد الفروق الأخرى الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مثل معاملة استحقاقات الموظفين والتدفقات النقدية غير المباشرة المتصلة بالتغيرات في المبالغ المستحقة القبض والخصوم المستحقة.

99 - وتحدث الفروق الناشئة عن اختلاف الكيان عندما تتضمن الميزانية برامج لا تشكل جزءا من عملية الإبلاغ عن البيانات المالية للمكتب، والعكس بالعكس، مثل الميزانية العادية للأمم المتحدة التي يبلغ عنها ضمن البيانات المالية للأمم المتحدة (المجلد الأول). وتشمل البيانات المالية للمكتب جزءا من الميزانية العادية يمثل الجزء المخصص للميزانية الإدارية لمكتب الأمم المتحدة في فيينا لدعم تنفيذ البرامج التي يضطلع بها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة (انظر الملاحظة 18).

100 - وتتمثل الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض في اختلافات الشكل ونُظُم التصنيف التي تميّز بيان التدفقات النقدية عن بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية. فبيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية لا يشمل مقدار التغيرات في رصيد صندوقي النقدية المشتركين البالغ 52,003 مليون دولار (2022: 31,385 مليون دولار). ومن الفروق الأخرى الناشئة عن اختلاف طريقة العرض عدم تقسيم المبالغ المدرجة في بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية إلى أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية، مثل التدفقات النقدية المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات، بما في ذلك الأصول غير الملموسة، البالغة 5,768 ملايين دولار (2022 بعد إعادة الحساب: 3,203 ملايين دولار).

101 - وضمن الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي للأنشطة التشغيلية، هناك زيادة قدرها 6,767 ملايين دولار في الخسائر غير المتحققة المتعلقة بالأصول بسبب اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (انظر الجدول أدناه للاطلاع على تفاصيل).

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأثر الناجم عن اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	*2023*
تسويات الرصيد الافتتاحي في عام 2023 لتغيرات القيمة العادلة في الاستثمارات	10 293
تسويات الرصيد الافتتاحي في عام 2023 للخسائر الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بالمبالغ الأخرى المستحقة القبض	(292)
تغيرات القيمة العادلة لعام 2023 في الاستثمارات	(3 234)
مجموع التغيرات في صافي الأصول	**6 767**

102 - وتحدث الفروق في التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن فترة البيانات المالية. ولما كانت نتائج الميزانية في إطار البيان الخامس لا تعكس سوى النسبة المخصصة لعام 2023 من فترة السنتين، فلا توجد فروق في التوقيت.

الملاحظة 5
النقدية ومكافئات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
النقدية المودعة في المصارف والنقدية الحاضرة	23	28
الودائع النقدية والودائع لأجل في صندوقي النقدية المشتركين	133 857	136 646
مجموع النقدية ومكافئات النقدية (البيان الأول)	**133 880**	**136 674**

103 - تمثل النقديةُ المودعة في المصارف والنقديةُ الحاضرة حسابي السُّلف والمصروفات النثرية.

104 - ويحتفظ بالودائع النقدية والودائع لأجل لتلبية الاحتياجات النقدية القصيرة الأجل.

الملاحظة 6
الاستثمارات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الاستثمارات المتداولة		
صندوق النقدية المشترك الرئيسي	691 172	548 227
صندوق النقدية المشترك باليورو	–	–
المجموع الفرعي، الاستثمارات المتداولة (البيان الأول)	**691 172**	**548 227**
الاستثمارات غير المتداولة		
صندوق النقدية المشترك الرئيسي	216 205	265 473
المجموع الفرعي، الاستثمارات غير المتداولة (البيان الأول)	**216 205**	**265 473**
المجموع	**907 377**	**813 700**

105 - تتألف الاستثمارات من المبالغ المودعة في صندوقي نقدية الأمم المتحدة المشتركين، وتضم الاستثمارات المتداولة والاستثمارات غير المتداولة. ويرد في الملاحظة 21 مزيد من التفاصيل عن الاستثمارات وتحليل ما يتصل بها من مخاطر.

الملاحظة 7

التبرعات المستحقة القبض والحسابات الأخرى المستحقة القبض غير المسددة

التبرعات المستحقة القبض غير المسددة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
التبرعات المستحقة القبض المتداولة		
الحكومات	428	503
منظمات حكومية أخرى	159 979	169 527
مؤسسات الأمم المتحدة	10 060	7 588
الجهات المانحة الخاصة	6 185	7 112
مجموع التبرعات المستحقة القبض المتداولة قبل رصد البدل المخصص	**176 652**	**184 730**
التبرعات المستحقة القبض غير المتداولة		
الحكومات	–	–
منظمات حكومية أخرى	117 319	119 812
مؤسسات الأمم المتحدة	3 544	123
الجهات المانحة الخاصة	1 291	1 688
مجموع التبرعات المستحقة القبض غير المتداولة قبل رصد البدل المخصص	**122 154**	**121 623**
مخصصات للتبرعات المستحقة القبض، المتداولة	(1 370)	(2 586)
مخصصات للتبرعات المستحقة القبض، غير المتداولة	(3)	–
مجموع البدلات المخصصة لتغطية المبالغ المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها	**(1 373)**	**(2 586)**
صافي التبرعات المستحقة القبض، المتداولة (البيان الأول)	**175 282**	**182 144**
صافي التبرعات المستحقة القبض، غير المتداولة (البيان الأول)	**122 151**	**121 623**
مجموع التبرعات المستحقة القبض	**297 433**	**303 767**

المبالغ الأخرى المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
المبالغ الأخرى المستحقة القبض المتداولة		
الحكومات	417	176
المبالغ المستحقة القبض من كيانات الأمم المتحدة الأخرى	185	154
المبالغ الأخرى المستحقة القبض من الإيرادات	16 212	15 561
مجموع المبالغ الأخرى المستحقة القبض قبل رصد البدل المخصص، المتداولة	**16 814**	**15 891**
مخصصات المبالغ الأخرى المستحقة القبض، المتداولة	(328)	(15)
مجموع المبالغ الأخرى المستحقة القبض (البيان الأول)	**16 486**	**15 876**
المبالغ الأخرى المستحقة القبض غير المتداولة		
المبالغ الأخرى المستحقة القبض من إيرادات المعاملات التبادلية الأخرى	–	6 761
مجموع المبالغ الأخرى المستحقة القبض، غير المتداولة (البيان الأول)	**–**	**6 761**

التغيرات في بدلات الخسارة في المبالغ المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التبرعات المستحقة القبض	*الحسابات الأخرى المستحقة القبض*	*المجموع*
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	2 586	15	2 601
إعادة قياس بدل الخسارة	–	292[أ]	292
في 1 كانون الثاني/يناير 2023	2 586	307	2 893
المبالغ المشطوبة[ب]	(718)	(9)	(727)
تسوية بدل الخسارة للسنة الحالية	(495)	30	(465)
الرصيد الختامي لبدل الخسارة	**1 373**	**328**	**1 701**

(أ) أعيد قياس الرصيد الافتتاحي لبدل الخسارة نتيجة لتنفيذ المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (انظر الملاحظة 17).

(ب) يرد في الملاحظة 27 مزيد من التفاصيل عن المبالغ المشطوبة.

تقادم التبرعات المستحقة القبض والحسابات الأخرى المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023		*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*	
	إجمالي الحسابات المستحقة القبض	*البدل المخصص*	*إجمالي الحسابات المستحقة القبض*	*البدل المخصص*
مبالغ لا متأخرة ولا مُضمحلة القيمة	271 198	(1 073)	262 732	–
أقل من سنة واحدة	42 515	(628)	55 229	(652)
من سنة واحدة إلى سنتين	1 436	–	10 483	(1 546)
من سنتين إلى ثلاث سنوات	–	–	411	(253)
أكثر من ثلاث سنوات	471	–	150	(150)
المجموع	**315 620**	**(1 701)**	**329 005**	**(2 601)**

106 - يتألف رصيد التبرعات المستحقة القبض غير المسددة من تبرعات معلنة مخصّصة لأنشطة محددة.

107 - وتُستعرض جميع التبرعات المعلنة غير المسددة، ويُنشأ مخصص لتغطية التبرعات التي تُعتبر متعذرة التحصيل.

108 - وتشمل المبالغ الأخرى المستحقة القبض المبالغَ المستحقة من الموظفين أو من الأمم المتحدة والكيانات الأخرى مقابل السلع الموردة والخدمات المقدّمة وترتيبات عقود الإيجار التشغيلي. ويمثل الرصيد أساسا ترتيبا لإيرادات المعاملات التبادلية مع حكومة بنما بشأن أنشطة بناء النظام القضائي وبناء القدرات (الرصيد المتداول: 14,215 مليون دولار، الرصيد غير المتداول: صفر).

الملاحظة 8

تحويلات السُلف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	1 644	3 964
السُلف المقدمة إلى كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة	3 365	7 471
الشركاء المنفذون (كولومبيا)	7 143	4 966
الشركاء المنفذون الآخرون	3 104	4 991
مجموع تحويلات السُلف (البيان الأول)	**15 256**	**21 392**

109 - تمثل تحويلات السُلف الأموال المدفوعة إلى الشركاء المنفذين المسؤولين عن تنفيذ البرامج باسم المكتب. وتقدّم السُلف استنادا إلى اتفاقات مبرمة وتُصرف إما عندما يتم التثبّت من تقديم الخدمات من خلال تقارير مالية مصدَّقة يقدمها الشركاء، وإما عندما يقوم المكتب، في حال عدم وجود تقارير، بتقدير مبلغ مستحق لتنفيذ البرامج بعد التشاور مع مدير البرنامج المعني.

الملاحظة 9

السُلف المدفوعة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأصول الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
السُلف المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى	11 754	10 813
السُلف المقدمة إلى البائعين	213	259
السلف المقدمة إلى الموظفين	3 034	2 653
السُلف المقدمة إلى أفراد آخرين	1 213	1 283
الأصول الأخرى	37	165
مجموع السُلف المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأصول الأخرى (البيان الأول)	**16 251**	**15 173**

110 - تُقَدَّم السُلف إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة بصفتها جهات مقدّمة للخدمات.

111 - وتشمل السُلف المقدمة إلى الموظفين الدفعات المقدّمة من المرتبات والاستحقاقات، بما في ذلك سُلف السفر.

الملاحظة 10

الممتلكات والمنشآت والمعدات

112 - ترد فيما يلي التغيرات والأرصدة المتعلقة بممتلكات المكتب ومنشآته ومعداته حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

تغيرات وأرصدة الممتلكات والمنشآت والمعدات، 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المباني	*تحسينات الأماكن المستأجرة*	*الأثاث والتجهيزات الثابتة*	*معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*	*المركبات*	*الآلات والمعدات*	*الأصول قيد الإنشاء*	*المجموع*
التكلفة								
في 1 كانون الثاني/يناير 2023	663	512	9	1 363	8 287	1 783	–	12 617
الأصول المضافة	590	–	–	502	1 674	2 547	–	5 313
الأصول التي جرى التصرف فيها[أ]	(244)	–	–	(190)	(978)	(1 592)	–	(3 004)
الأصول قيد الإنشاء المنجزة	–	–	–	–	–	–	–	–
الأصولَ المحوَّلة	–	–	–	6	–	(6)	–	–
التكلفة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**1 009**	**512**	**9**	**1 681**	**8 983**	**2 732**	**–**	**14 926**
الاستهلاك المتراكم								
في 1 كانون الثاني/يناير 2023	403	210	6	1 173	6 580	777	–	9 149
الاستهلاك	108	102	2	76	457	113	–	858
الأصول التي جرى التصرف فيها[أ]	(33)	–	–	(64)	(231)	(41)	–	(369)
الأصولَ المحوَّلة	–	–	–	6	–	(6)	–	–
الاستهلاك المتراكم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**478**	**312**	**8**	**1 191**	**6 806**	**843**	**–**	**9 638**
صافي القيمة الدفترية								
في 1 كانون الثاني/يناير 2023	260	302	3	190	1 707	1 006	–	3 468
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (البيان الأول)	**531**	**200**	**1**	**490**	**2 177**	**1 889**	**–**	**5 288**

(أ) تشمل الأصول التي جرى التصرف فيها الأصولَ المحوَّلة إلى المستفيدين النهائيين في إطار تنفيذ برامج المكتب.

تغيرات وأرصدة الممتلكات والمنشآت والمعدات، 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المباني (بعد إعادة الحساب)	*تحسينات الأماكن المستأجرة*	*الأثاث والتجهيزات الثابتة*	*معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*	*المركبات*	*الآلات والمعدات*	*الأصول قيد الإنشاء (بعد إعادة الحساب)*	*المجموع (بعد إعادة الحساب)*
التكلفة								
في 1 كانون الثاني/يناير 2022 – بعد إعادة الحساب	491	307	9	1 346	8 199	1 224	–	11 576
الأصول المضافة – بعد إعادة الحساب	222	205	–	485	1 010	1 425	–	3 347
الأصول التي جرى التصرف فيها[أ] – بعد إعادة الحساب	(67)	–	–	(628)	(1 192)	(991)	–	(2 878)
الأصول قيد الإنشاء المنجزة – بعد إعادة الحساب	–	–	–	–	–	–	–	–
الرسملة اللاحقة	17	–	–	160	270	125	–	572
التكلفة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**663**	**512**	**9**	**1 363**	**8 287**	**1 783**	**–**	**12 617**
الاستهلاك المتراكم								
في 1 كانون الثاني/يناير 2022	359	138	4	1 078	6 490	767	–	8 836
الاستهلاك	31	72	2	62	374	91	–	632
الأصول التي جرى التصرف فيها[أ]	–	–	–	(28)	(528)	(99)	–	(655)
تسوية الاستهلاك بعد الرسملة اللاحقة	13	–	–	61	244	18	–	336
الاستهلاك المتراكم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**403**	**210**	**6**	**1 173**	**6 580**	**777**	**–**	**9 149**
صافي القيمة الدفترية								
في 1 كانون الثاني/يناير 2022	132	169	5	268	1 709	457	–	2 740
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (البيان الأول)	**260**	**302**	**3**	**190**	**1 707**	**1 006**	**–**	**3 468**

(أ) تشمل الأصول التي جرى التصرف فيها الأصولَ المحوَّلة إلى المستفيدين النهائيين في إطار تنفيذ برامج المكتب.

113 - يباشر المكتب أعمال تشييد، مثل بناء السجون ومراكز الشرطة ومباني المحاكم، لفائدة الدول الأعضاء وغيرها من المستفيدين النهائيين. وفور انتهاء الأعمال، تُسلَّم هذه الأصول إلى الحكومات المحلية. وفي السنوات السابقة، قام المكتب برسملة البنود من هذا النوع كأصول مشاريع وألغى الاعتراف بها عند تحويلها إلى المستفيدين النهائيين. وفي عام 2023، وبعد تقييم مستوى التحكم الفعلي للمكتب في المباني المخصصة لاستخدام المستفيدين النهائيين، قررت الإدارة أن هذه البنود لا تستوفي مبررات الاعتراف بها كأصول، وقرّرت وقف رسملة هذه الأصناف التي شُيّدت حصرا للمستفيدين النهائيين، مما أدى إلى إلغاء الاعتراف بالمباني التي شُيّدت أو التي هي قيد الإنشاء للمستفيدين.

114 - وأعيد حساب الأرقام المقارنة للسنة السابقة، أي 2022، لتعكس التغيير المحاسبي أعلاه. وتمثَّل أثر هذا التغيير في تقليل الفوائض المتراكمة للرصيد الافتتاحي والتكلفة الافتتاحية للممتلكات والمنشآت والمعدات لعام 2022 بمقدار 13,877 مليون دولار، وخفض مبلغ مصروفات التشغيل الأخرى وكذلك تغييرات العام الحالي المتعلقة بالمباني والأصول قيد الإنشاء بمقدار 7,099 ملايين دولار. وقد أدى ذلك إلى تحقيق زيادة في الفائض لعام 2022 بمقدار 7,099 ملايين دولار، فهو بعد أن كان يبلغ 25,064 مليون دولار، أصبح يبلغ 32,163 مليون دولار. ويرد أدناه جدول لأثر هذا التغيير على الأرصدة والتغيرات لعام 2022 فيما يتعلق بالمباني والأصول قيد الإنشاء:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التعديلات المدخلة على	*الزيادة/(النقصان) في المباني*	*الزيادة/(النقصان) في الأصول قيد الإنشاء*	*المجموع*
التكلفة في 1 كانون الثاني/يناير 2022	**(303)**	**(13 574)**	**(13 877)**
التغيرات في عام 2022			
الأصول المضافة في عام 2022	(816)	(1 147)	(1 963)
الأصول التي جرى التصرف فيها في عام 2022	9 062	–	9 062
الأصول قيد الإنشاء المنجزة في عام 2022	(11 807)	11 807	–
المجموع الفرعي: التغيرات في عام 2022	**(3 561)**	**10 660**	**7 099**
المجموع	**(3 864)**	**(2 914)**	**(6 778)**

115 - وتجرى استعراضات لتقييم اضمحلال القيمة لجميع فئات الممتلكات والمنشآت والمعدات، ولم يحدد المكتب أي اضمحلال إضافي في القيمة، خلال عام 2023.

الملاحظة 11
الأصول غير الملموسة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	البرامجيات المطوّرة داخليا	*الأصـــول قيد التطوير*	*المجموع*
التكلفة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	1 475	122	1 597
الأصول المضافة	–	–	–
الأصول التي جرى التصرف فيها	–	–	–
الأصول قيد التطوير المنجزة	–	–	–
التكلفة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**1 475**	**122**	**1 597**
الإهلاك المتراكم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	1 177	–	1 177
الإهلاك	81	–	81
اضمحلال القيمة وعمليات الشطب في العام	–	–	–
الإهلاك المتراكم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**1 258**	**–**	**1 258**
صافي القيمة الدفترية			
31 كانون الأول/ديسمبر 2022	298	122	420
31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (البيان الأول)	**217**	**122**	**339**

116 - طوّر المكتب، في إطار تنفيذ برامجه، عدة منتجات برامجية حاسـوبية، وهي برامجيات goAML و goCase و goPRS و RevMod. وبالإضـافة إلى ذلك، هناك منتج من المنتجات البرامجية يسـمى goIFAR قيد التطوير ومن المتوقع أن يُنجز في عام 2025. وتقدَّم منتجات البرامجيات إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى لكي تستخدمها بموجب اتفاقات مستوى الخدمات.

الملاحظة 12
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
المبالغ المستحقة الدفع للبائعين	16 671	14 981
المبالغ المستحقة الدفع لكيانات الأمم المتحدة الأخرى	584	837
المستحقات مقابل السلع والخدمات	16 336	16 254
المستحقات الأخرى	6 309	7 031
المجموع الفرعي	**39 900**	**39 103**
الحسابات المستحقة الدفع، الدول الأعضاء والحكومات	14 215	14 229
مجموع الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة، المتداولة (البيان الأول)	**54 115**	**53 332**
الحسابات المستحقة الدفع غير المتداولة، الدول الأعضاء والحكومات	–	6 761
مجموع الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة، غير المتداولة (البيان الأول)	**–**	**6 761**

117 - تشمل فئة "المستحقات الأخرى" مبلغ 0,118 مليون دولار من المبالغ المستحقة الدفع للاتحاد الأوروبي في إطار ترتيبات التزامات مشروطة (2022: 1,294 مليون دولار).

118 - ويشمل مجموع الحسابات المستحقة الدفع، الدول الأعضاء والحكومات، والحسابات المستحقة الدفع غير المتداولة، الدول الأعضاء والحكومات، خصوما بقيمة 14,215 مليون دولار (2022: 20,988 مليون دولار) تتعلق بترتيبات إيرادات المعاملات التبادلية المتعلقة بالأموال النقدية التي لم ترد بعد؛ ويورد المبلغ المقابل ضمن الحسابات الأخرى المستحقة القبض (انظر الملاحظة 7).

الملاحظة 13
المبالغ المقبوضة سلفا

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
رسوم التدريب في معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة	718	449
النظام الوطني لمراقبة المخدرات	1 576	2 006
منتجات برامجية حاسوبية مختلفة للدول الأعضاء والحكومات	13 374	12 329
بناء النظم القضائية وبناء القدرات	18 022	23 933
المبالغ الأخرى المقبوضة سلفاً	1 041	873
مجموع المبالغ المقبوضة سلفا (البيان الأول)	**34 731**	**39 590**

119 - تتألف المبالغ المقبوضة سلفاً من إيرادات مؤجلة تتصل بمبالغ حُصّلت في إطار معاملات تبادلية لم تنفذ بعد.

الملاحظة 14
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

موجز الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المتداولة	*غير المتداولة*	*المجموع*
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	585	88 986	89 571
الإجازة السنوية	1 177	10 885	12 062
استحقاقات الإعادة إلى الوطن	2 220	18 997	21 217
المجموع الفرعي، الخصوم المتعلقة باستحقاقات محدَّدة	**3 982**	**118 868**	**122 850**
المرتبات والبدلات المستحقة	5 306	5 931	11 237
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين (البيان الأول)	**9 288**	**124 799**	**134 087**

موجز الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المتداولة	*غير المتداولة*	*المجموع*
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	568	75 136	75 704
الإجازة السنوية	1 021	11 261	12 282
استحقاقات الإعادة إلى الوطن	1 545	15 779	17 324
المجموع الفرعي، الخصوم المتعلقة باستحقاقات محدَّدة	**3 134**	**102 176**	**105 310**
المرتبات والبدلات المستحقة	4 635	5 565	10 200
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين (البيان الأول)	**7 769**	**107 741**	**115 510**

120 - بدأ المكتب تمويل الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المرتبطة بأنشطته الممولة من موارد خارجة عن الميزانية، وذلك بفرْضِ اقتطاعٍ إلزامي من تكاليف المرتبات اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر 2012. وتخضع نسبة الاقتطاع للمراجعة والتحديث بصفة دورية مع مراعاة مستويات التمويل المتحققة والتغيرات في الخصائص الديمغرافية الفعلية للمشاركين مقابل خصائصهم الديموغرافية المتوقعة والعوامل الاقتصادية والاتجاهات السائدة على صعيد التكاليف الطبية. وتبلغ نسبة الاقتطاع الحالي للتأمين بعد انتهاء الخدمة 9 في المائة من المرتب الإجمالي مضافا إليها تسوية مقر العمل. وكانت المدة التقديرية لخصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تبلغ 25 سنة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

121 - وتتكون الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة البالغ قدرها 89,571 مليون دولار (2022: 75,704 ملايين دولار) من 20,228 مليون دولار (2022: 16,929 مليون دولار) من الخصوم المدرجة في الميزانية العادية و 69,343 مليون دولار (2022: 58,775 مليون دولار) من الخصوم الخارجة عن الميزانية العادية. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، جرى تمويل مبلغ قدره 70,933 مليون دولار (2022: 61,951 مليون دولار) من الخصوم الخارجة عن الميزانية العادية.

122 - وتحصّل المنظمة نسبة 8 في المائة من المرتب الإجمالي مخصوما منه الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بالنسبة للموظفين المموَّلة وظائفهم من موارد خارجة عن الميزانية، وذلك للاحتفاظ بها كاحتياطي لتغطية التزامات المنظمة المتعلقة بمنحة الإعادة إلى الوطن.

123 - وتتكون الخصوم المتعلقة بالإعادة إلى الوطن البالغ قدرها 21,217 مليون دولار (2022: 17,324 مليون دولار) من 4,286 ملايين دولار (2022: 3,665 ملايين دولار) من الخصوم المدرجة في الميزانية العادية و 16,931 مليون دولار (2022: 13,659 مليون دولار) من الخصوم الخارجة عن الميزانية العادية. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، جرى تمويل مبلغ قدره 28,429 مليون دولار (2022: 25,977 مليون دولار) من الخصوم الخارجة عن الميزانية العادية.

124 - وتتكون الخصوم المتعلقة بالإجازات السنوية البالغ قدرها 12,062 مليون دولار (2022: 12,282 مليون دولار) من 1,894 مليون دولار (2022: 1,977 مليون دولار) من الخصوم المدرجة في الميزانية العادية و 10,168 ملايين دولار (2022: 10,305 ملايين دولار) من الخصوم الخارجة عن الميزانية العادية. والخصوم المتعلقة بالإجازات السنوية غير ممولة.

125 - أما استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة الخاصة بمواقع معينة فيما يتعلق ببدل نهاية الخدمة للموظفين من فئة الخدمات العامة فتُحسب داخليا في المكتب وتُقيّد تحت بند المرتبات والبدلات المستحقة. وقد بلغت 7,189 ملايين دولار في عام 2023 (2022: 6,670 ملايين دولار). وهذه الخصوم المتعلقة بنهاية الخدمة غير ممولة.

126 - وتُحدّد الخصوم الناشئة عن استحقاقات نهاية الخدمة/ما بعد انتهاء الخدمة بمعرفة خبراء اكتواريين مستقلين، وهي تُنشأ وفقاً للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. ويجرى تقييم اكتواري عادة كل سنتين، وتُرحّل نتائجه للسنة الثانية. وقد أُجري آخر تقييم اكتواري شامل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

التقييم الاكتواري: الافتراضات

127 - ترد فيما يلي الافتراضات الاكتوارية الرئيسية المستخدمة لتحديد الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023:

الافتراضات الاكتوارية

(النسبة المئوية)

الافتراضات	*التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة*	*استحقاقات الإعادة إلى الوطن*	*الإجازة السنوية*
معدلات الخصم، 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	3,79	4,94	4,96
معدلات الخصم، 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	4,29	5,11	5,14
التضخم، 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	3,95–3,65	2,30	–
التضخم، 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	4,15–3,85	2,50	–

128 - تُحسب معدلات الخصم باستخدام نهج منحنى العائد. وهذا يتضمن احتساب كل من عائدات سندات الشركات ذات التصنيف العالي في تاريخ القياس، والتدفقات النقدية المتوقعة، والتعرّض المفترض لخطر تقلب أسعار الصرف لكل منطقة. واستخدمت لعام 2023 منحنيات العائد التالية: دولار الولايات المتحدة (منحنى العائد فوق المتوسط الصادر عن شركة Aon على أساس السندات ذات التصنيف AA)، واليورو (منحى العائد الصادر عن شركة Aon Hewitt على أساس سندات الشركات ذات التصنيف AA) والفرنك السويسري (منحنى العائد الصادر عن شركة Aon Hewitt لسندات الشركات السويسرية ذات التصنيفAA (باستثناء الشركات الإقليمية)).

129 - ويفيد التقييم الاكتواري لعام 2023 عن وقوع خسارة اكتوارية صافية قدرها 10,054 ملايين دولار تشمل خسارة قدرها 7,378 ملايين دولار في إطار بند التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وخسارة قدرها 3,512 ملايين دولار في إطار بند استحقاقات الإعادة إلى الوطن، ومكاسب قدرها 0,836 مليون دولار في إطار بند الإجازة السنوية. وتعزى الخسارة الاكتوارية المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة أساسا إلى التغييرات في الافتراضات المالية (10,971 ملايين دولار)، ولا سيما الانخفاض في معدل الخصم، والزيادة في معدلات تضخم تكاليف الرعاية الطبية، والتغييرات في افتراض مزيج العملات، ويقابلها جزئيا تأثير التغييرات في الافتراضات الديمغرافية والتسويات القائمة على التجربة الفعلية (3,593 ملايين دولار). وتعزى

الخسارة الاكتوارية المتعلقة باستحقاقات الإعادة إلى الوطن والمكاسب المتعلقة بالإجازات السنوية أساسا إلى التسويات القائمة على التجربة الفعلية.

130 - وتشمل الافتراضات الأخرى التي كان لها أثر على الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين التي جرى تقييمها اكتواريا، إضافة إلى معدلات الخصم المبينة أعلاه، التغيرات في تكلفة المطالبات للفرد الواحد حسب العمر.

131 - وحُسِبَت تكاليف المطالبات للفرد الواحد على أساس المطالبات الفعلية وتجربة الاشتراك الفعلية للفترة الممتدة من عام 2018 إلى عام 2022 المقدمة من مختلف شركات إدارة مطالبات التأمين (مقارنة باتجاه معدلات تضخم التكاليف الطبية سابقا). ويستند تقييم تكاليف المطالبات للفرد الواحد إلى متوسط التكاليف المعدلة لمطالبات الفرد الواحد.

132 - أما الافتراضات المتعلقة بالوفيات قبل التقاعد، وكذلك بالانسحاب والتقاعد، فهي متسقة مع الافتراضات التي يستخدمها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لإجراء التقييم الاكتواري الخاص به.

التغيرات في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين المعالجة محاسبيا كخطط استحقاقات محددة

التسوية بين مجموع الخصوم الافتتاحية والختامية الناشئة عن الاستحقاقات المحددة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*
صافي الخصوم المتعلقة باستحقاقات محدَّدة في 1 كانون الثاني/يناير	105 310	138 134
تكلفة الخدمة الحالية	5 879	8 916
تكلفة الفائدة	4 688	3 100
الاستحقاقات المدفوعة	(3 081)	(3 734)
مجموع صافي التكاليف المعترف بها في بيان الأداء المالي	**7 486**	**8 282**
(المكاسب)/الخسائر الاكتوارية المعترف بها في بيان التغيرات في صافي الأصول	10 054	(41 106)
صافي الخصوم المتعلقة باستحقاقات محدَّدة في 31 كانون الأول/ديسمبر	**122 850**	**105 310**

تحليل درجة الحساسية لمعدلات الخصم

133 - تحدث التغيرات في معدلات الخصم بفعل منحنى الخصم، الذي يحسب بالاستناد إلى السندات الحكومية وسندات الشركات. وكان أداء أسواق السندات متفاوتا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أثر على الافتراض المتعلق بمعدلات الخصم. فإذا تغير الافتراض بنسبة 0,5 في المائة، كان أثره على الالتزامات على النحو المبين في الجدول أدناه.

تحليل درجة حساسية معدلات الخصم: الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في نهاية السنة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة*	*منحة الإعادة إلى الوطن*	*الإجازة السنوية*
زيادة معدل الخصم بنسبة 0,5 في المائة	(11 004)	(787)	(469)
كنسبة مئوية من الخصوم في نهاية السنة	(12,3)	(3,7)	(3,9)
انخفاض معدل الخصم بنسبة 0,5 في المائة	13 082	845	501
كنسبة مئوية من الخصوم في نهاية السنة	14,6	4,0	4,2

تحليل حساسية التكاليف الطبية

134 - الافتراض الأساسي في تقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هو المعدل المتوقع لزيادة التكاليف الطبية في المستقبل. ويتعلق تحليل درجة الحساسية بالتغير الحاصل في الخصوم بسبب التغيرات في معدلات التكاليف الطبية مع الإبقاء على الافتراضات الأخرى، مثل معدل الخصم، على حالها. فإذا تغير الافتراض المتعلق باتجاه التكاليف الطبية بنسبة 0,5 في المائة، أثّر ذلك على قياس الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة، وذلك على النحو المبين في الجدول أدناه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2023	*التأثير على الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة*	*التأثير على تكلفة الخدمة الحالية وتكلفة الفائدة*
زيادة معدل الخصم بنسبة 0,5 في المائة	12 635	1 438
كنسبة مئوية من الخصوم/تكلفة الخدمة وتكلفة الفائدة في نهاية السنة	14,1	20,7
انخفاض معدل الخصم بنسبة 0,5 في المائة	(10 767)	(1 193)
كنسبة مئوية من الخصوم/تكلفة الخدمة وتكلفة الفائدة في نهاية السنة	(12,0)	(17,2)

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

135 - المكتب هو من المنظمات الأعضاء المشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز والاستحقاقات ذات الصلة للموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة مموَّلة محددة الاستحقاقات يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشتركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

136 - ويعرِّض صندوق المعاشات التقاعدية المنظمات المشاركة فيه لمخاطر اكتوارية ترتبط بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، مما يترتب عليه عدم وجود أساس متسق وموثوق لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف لفرادى المنظمات المشارِكة في الصندوق. وليس بوسع المكتب والصندوق، كما هو حال المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، تحديد الحصة النسبية للمكتب من التزام الاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الموثوقية

للأغراض المحاسبية. ومن ثم، تعامل المكتب مع هذه الخطة كما لو كانت خطة اشتراكات محددة، تمشيا مع الشروط الواردة في المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، استحقاقات الموظفين. وتُقيَّد اشتراكات المكتب في الصندوق خلال الفترة المالية بوصفها مصروفات في بيان الأداء المالي.

137 - وينص النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية على أن يُجرِيَ مجلس صندوق المعاشات التقاعدية تقييما اكتواريا للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأقل يقوم به الخبير الاكتواري الاستشاري. والممارسة التي يتبعها مجلس صندوق المعاشات التقاعدية هي إجراء تقييم اكتواري كل عامين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول الصندوق الحالية وأصوله المقدَّرة للمستقبل كافية للوفاء بالتزاماته.

138 - وتتكون الالتزامات المالية للمكتب تجاه الصندوق من مساهمته المقررة، وفق المعدل الذي تحدده الجمعية العامة (يبلغ حالياً 7,9 في المائة للمشتركين و 15,8 في المائة للمنظمات الأعضاء)، بالإضافة إلى أي حصة في أي مدفوعات قد تلزم لتغطية العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية. ولا تُسدّد تلك المدفوعات لتغطية العجز إلا إذا لجأت الجمعية العامة إلى تطبيق الحكم الوارد في المادة 26، ومتى قررت ذلك، بعد أن يُحَدَّد وجود ضرورة تقتضي سداد مدفوعات العجز بناء على تقييم لمدى الكفاية الاكتوارية للصندوق في تاريخ التقييم. وتساهم كل منظمة عضو في سد هذا العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع الاشتراكات التي دفعها كلٌ منها أثناء السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

139 - وأُنجز آخر تقييم اكتواري للصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، ويُجرى حالياً التقييم لتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. ورحّل الصندوق بيانات الاشتراكات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 واستخدمها في بياناته المالية لعام 2022.

140 - وأسفر التقييم الاكتواري الذي أُجري في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 عن نسبة تمويل من الأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية بلغت 117,0 في المائة (107,1 في المائة في تقييم عام 2019). وبلغت النسبة الممولة 158,2 في المائة (144,4 في المائة في تقييم عام 2019) عندما لم يؤخذ في الحسبان النظام الحالي لتسويات المعاشات التقاعدية.

141 - وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية للصندوق، خلص الخبير الاكتواري الاستشاري إلى أنه لا يوجد، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، ما يستوجب سداد مدفوعاتٍ لتغطية العجز بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق، حيث إن القيمة الاكتوارية للأصول تجاوزت القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطار الخطة. ويُضاف إلى ذلك أن القيمة السوقية للأصول تجاوزت أيضا القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في تاريخ التقييم. وفي وقت الإبلاغ، لم تلجأ الجمعية العامة إلى الأحكام الواردة في المادة 26.

142 - وفي حال اللجوء إلى المادة 26 بسبب عجز اكتواري، سواء أثناء العملية الجارية أو بسبب إنهاء عمل الصندوق، ستستند مدفوعات تغطية العجز المطلوبة من كل منظمة عضو إلى نسبة مساهمات تلك المنظمة العضو في مجموع المساهمات المدفوعة إلى الصندوق في السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم. وبلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق خلال الأعوام الثلاثة السابقة (2020 و 2021 و 2022) ما قدره 937,68 8 مليون دولار، ساهم المكتب بنسبة 0,99 في المائة منها.

143 - وخلال عام 2023، بلغت الاشتراكات التي دفعها المكتب إلى الصندوق ما قدره 23,106 ملايين دولار (2022: 20,860 مليون دولار). ومن المتوقع أن تكون المساهمات المستحقة في عام 2024 على نفس المستوى.

144 - ويجوز إنهاء العضوية في الصندوق بقرار من الجمعية العامة، بناء على توصية بالإيجاب من مجلس صندوق المعاشات التقاعدية. وتُدفع إلى المنظمة العضو سابقا حصة نسبية من مجموع أصول الصندوق في تاريخ إنهاء العضوية تُخصَّص حصرا لصالح موظفيها الذين كانوا مشتركين في الصندوق في ذلك التاريخ، وفقا لترتيب متفق عليه بين المنظمة والصندوق. ويحدد مجلس صندوق المعاشات التقاعدية هذا المبلغ على أساس تقييم اكتواري لأصول الصندوق وخصومه في تاريخ الإنهاء؛ ولا يشمل المبلغ أي جزء من الأصول الزائدة عن الخصوم.

145 - ويُجري مجلس مراجعي الحسابات مراجعةً سنوية لحسابات صندوق المعاشات التقاعدية، ويُقدِّم في كل عام تقريرا عن مراجعة الحسابات إلى مجلس الصندوق وإلى الجمعية العامة. وينشر الصندوق تقارير فصلية عن استثماراته، ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي www.unjspf.org.

الملاحظة 15
المخصصات

146 - تُسجّل مخصصات للمطالبات التي لم يُبتّ فيها متى تقرر أن من المرجح ألا يكون مآلها في صالح المكتب ومتى أمكن تقدير حجم الخسارة تقديرا معقولا. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، سجل المكتب مخصصا مستوفيا للمعايير بمبلغ 0,460 مليون دولار.

الملاحظة 16
الخصوم المشروطة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الخصوم (النقدية المقبوضة)	46 101	51 244
الخصوم المتداولة (النقدية غير المقبوضة)	47 887	40 989
مجموع الخصوم المشروطة، المتداولة (البيان الأول)	**93 988**	**92 233**
الخصوم غير المتداولة (النقدية غير المقبوضة)	59 373	68 874
مجموع الخصوم المشروطة، غير المتداولة (البيان الأول)	**59 373**	**68 874**

147 - تتألف الخصوم المتعلقة بالترتيبات المشروطة من المبالغ النقدية الواردة من الاتحاد الأوروبي التي لم تُستخدم بعد وقدرها 46,101 مليون دولار (2022: 51,244 مليون دولار). وتشمل الخصوم المتعلقة بالنقدية غير المقبوضة مبلغا مقابلا مُبلغا عنه في إطار التبرعات المستحقة القبض (منظمات حكومية أخرى) (انظر الملاحظة 7).

الملاحظة 17
صافي الأصول

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الفائض/(العجز) المتراكم – غير المقيد	*الفائض/(العجز) المتراكم، المقيد (بعد إعادة الحساب)*	*المجموع*
صافي الأصول حتى 1 كانون الثاني/يناير 2022	**53 971**	**827 568**	**881 539**
أثر تغيير السياسة المحاسبية	–	(13 877)	(13 877)
صافي الأصول حتى 1 كانون الثاني/يناير 2022	**53 971**	**813 691**	**867 662**
صافي الأصول حتى 1 كانون الثاني/يناير 2022 (بعد إعادة الحساب)	**53 971**	**813 691**	**867 662**
التغير في صافي الأصول			
التحويلات من/إلى الصناديق الاحتياطية غير المقيدة/المقيدة	(681)	681	–
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية	41 106	–	41 106
الفائض/(العجز) للسنة	18 644	13 519	32 163
المجموع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**113 040**	**827 891**	**940 931**
أثر اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	2 428	7 573	10 001
الرصيد الافتتاحي لصافي الأصول في 1 كانون الثاني/يناير 2023	**115 469**	**835 463**	**950 932**
التغير في صافي الأصول			
التحويلات من/إلى الصناديق الاحتياطية غير المقيدة/المقيدة	(615)	615	–
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية	(10 054)	–	(10 054)
تغيرات القيمة العادلة في الاستثمارات المعترف بها مباشرة في صافي الأصول	(836)	(2 398)	(3 234)
الفائض/(العجز) للسنة	25 353	52 559	77 912
المجموع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (البيان الأول)	**129 316**	**886 240**	**1 015 556**

148 - تقرّر أنه نظرا لأن المكتب لا يتحكم في الأصول قيد الإنشاء والمباني المشيدة المقرر تحويلها إلى المستفيدين النهائيين ولا يستفيد منها، فما كان ينبغي رسملتها، بل الأحرى قيدها كمصروفات في البداية. وتمت المعالجة المحاسبية لهذا التغير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي. وأدت التسويات المطلوبة إلى انخفاض في الرصيد الافتتاحي لصافي الأصول لعام 2022 بقيمة 13,877 مليون دولار. وإضافة إلى ذلك، هناك تعديل صعودي للفائض لعام 2022 بمقدار 7,099 ملايين دولار. ويمثل هذا المبلغ إجمالي الأصول المقيدة كمصروفات عند تحويلها في عام 2022 والتي كان يتعين قيدها كمصروفات قبل عام 2022، والأصول المرسملة في عام 2022 التي كان يتعين قيدها كمصروفات في عام 2022.

149 - ومع اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2023، تقرّر تسجيل التسويات المتعلقة بالقيمة العادلة للأصول المالية من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وليس الربح والخسارة. وأدى اعتماد هذا المعيار إلى تعديل صعودي في الرصيد الافتتاحي لصافي الأصول في 1 كانون الثاني/يناير 2023 بقيمة 10,293 ملايين دولار يمثل تغييرات القيمة العادلة المتعلقة بالاستثمارات، إلى جانب تعديل نزولي بقيمة 0,292 مليون دولار للخسائر الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بالحسابات الأخرى المستحقة القبض.

150 - وتتألف الأرصدة المقيَّدة من تبرعات الجهات المانحة المخصصة لأنشطة محددة.

الملاحظة 18

مخصصات الميزانية العادية للأمم المتحدة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الإيرادات		
مخصصات الميزانية العادية للأمم المتحدة	34 657	33 986
النفقات		
الأنشطة البرنامجية المباشرة	26 824	26 768
أنشطة الدعم (الإدارية)	7 833	7 218
مجموع النفقات (البيان الثاني)	**34 657**	**33 986**
زيادة الإيرادات عن النفقات	–	–

151 - تشمل جهود المكتب المموَّلة من الميزانية العادية للأمم المتحدة الأنشطةَ البرنامجية المباشرة، وهي التوجيه التنفيذي والإدارة، والبحوث، والعمل المعياري، وتقديم الدعم بخدمات الأمانة إلى الهيئات الحكومية الدولية وإلى اللجنتين، والدعم الفني المقدَّم للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

152 - وتمثل أنشطةُ الدعم الخدمات الإدارية، بما في ذلك الشؤون المالية والموارد البشرية والمشتريات، المقدمة من مكتب الأمم المتحدة في فيينا إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في إطار الباب 29 من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وتمثل الأنشطةُ المضطلَع بها في إطار هذه الفئة ما نسبته 33,4 في المائة من مجموع الميزانية الإدارية لمكتب الأمم المتحدة في فيينا. ويقدم الجزء المتبقي من العمليات الإدارية لمكتب الأمم المتحدة في فيينا (66,6 في المائة) الدعم إلى سائر كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة الموجودة في فيينا. وفي عام 2023، كانت المصروفات في إطار الأنشطة البرنامجية المباشرة تتألف من 22,411 مليون دولار (2022: 22,477 مليون دولار) في إطار الباب 16، و 0,875 مليون دولار (2022: 0,890 مليون دولار) في إطار الباب 23، و 0,329 مليون دولار (2022: 0,432 مليون دولار) في إطار الباب 35، و 3,209 ملايين دولار (2022: 2,969 مليون دولار) في إطار الباب 36، و 7,833 ملايين دولار لأنشطة الدعم (الإدارية) (2022: 7,218 ملايين دولار) في إطار الباب 29 زاي.

الملاحظة 19
الإيرادات المتأتية من المعاملات غير التبادلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
التبرعات		
التبرعات النقدية	418 684	368 394
التبرعات العينية	1 741	1 515
مجموع التبرعات الواردة	**420 425**	**369 909**
المبالغ المردودة	(31 962)	(16 437)
صافي التبرعات الواردة (البيان الثاني)	**388 463**	**353 472**
التحويلات والمخصصات الأخرى		
الترتيبات المشتركة بين المنظمات	35 525	30 234
مجموع التحويلات والمخصصات الأخرى (البيان الثاني)	**35 525**	**30 234**

153 - تعكس التبرعات العينية في المقام الأول الحق المتبرّع به لاستخدام مباني المكاتب الميدانية التابعة للمكتب، وهي تبرعات تقدمها عادة الحكومات.

154 - وتتألف التحويلات والمخصصات الأخرى من الترتيبات المشتركة بين المنظمات، وهي عبارة عن مبالغ تَرِد من كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

الخدمات العينية

155 - لا يُعترف بالتبرعات العينية المقدمة في شكل خدمات خلال السنة باعتبارها إيرادات، وعليه فهي لا تُدرج ضمن التبرعات العينية المذكورة أعلاه. وقُدّمت خدمات عينية بقيمة 1,094 مليون دولار تشمل تفسير محتوى الصور الساتلية وخدمات تنظيم أماكن إقامة الأنشطة وغير ذلك من المساعدات التقنية. ولم ترد في عام 2023 خدمات عينية تتجاوز عتبة الأهمية النسبية.

الملاحظة 20
الإيرادات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الإيرادات المتأتية من الخدمات المقدمة	21 371	8 757
إيرادات الإيجار	85	62
الأنشطة المدرّة للإيرادات وإيرادات متنوعة أخرى	7 649	214
مجموع الإيرادات الأخرى (البيان الثاني)	**29 105**	**9 033**

156 - تتمثّل الإيرادات الأخرى في إيرادات المعاملات التبادلية.

157 - وتتألف الإيرادات المتأتية من الخدمات المقدّمة أساسا من توفير دعم البرامجيات وصيانتها للدول الأعضاء والحكومات وتدريب الأفراد وتقديم خدمات الدعم الأخرى إلى هيئات إدارة المكتب، وتشييد مبان قضائية في بنما وتوفير أنشطة بناء القدرات لحكومة بنما في إطار ترتيبات إيرادات المعاملات التبادلية.

158 - وتشمل الأنشطة المدرة للإيرادات وغيرها من الإيرادات المتنوعة صافي مكاسب سعر الصرف بقيمة 7,566 ملايين دولار (2022: تم الإبلاغ عن خسائر سعر صرف بقيمة 9,185 ملايين دولار تحت بند مصروفات التشغيل الأخرى).

الملاحظة 21
الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأدوات المالية	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الأصول المالية		
القيمة العادلة بصافي الأصول/حقوق الملكية		
الاستثمارات القصيرة الأجل، صندوق النقدية المشترك الرئيسي	691 172	548 227
مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل	**691 172**	**548 227**
الاستثمارات الطويلة الأجل، صندوق النقدية المشترك الرئيسي	216 205	265 473
مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل	**216 205**	**265 473**
مجموع القيمة العادلة بصافي الأصول/حقوق الملكية	**907 377**	**813 700**
القروض والحسابات المستحقة القبض		
النقدية ومكافئات النقدية، صندوق النقدية المشترك الرئيسي	133 857	136 646
النقدية ومكافئات النقدية، مصادر أخرى	23	28
النقدية ومكافئات النقدية	**133 880**	**136 674**
التبرعات المستحقة القبض	297 433	303 767
الحسابات الأخرى المستحقة القبض	16 486	22 637
الأصول الأخرى (باستثناء السُلف)	17	16
مجموع القروض والحسابات المستحقة القبض	**313 936**	**326 420**
مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية	**1 355 193**	**1 276 794**
ما يتصل منها بالأصول المالية المحتفظ بها في صندوق النقدية المشترك الرئيسي	1 041 234	950 346
الخصوم المالية بالتكلفة المهلَكة		
الحسابات المستحقة الدفع وحسابات الدفع المستحقة (باستثناء حسابات الدفع المؤجلة)	54 115	60 093
مجموع القيمة الدفترية للخصوم المالية	**54 115**	**60 093**
موجز صافي الإيرادات المتأتية من الأصول المالية		
إيرادات الاستثمار	41 674	3 924
مجموع صافي الإيرادات المتأتية من الأصول المالية (البيان الثاني)[أ]	**41 674**	**3 924**

(أ) ما يُتكبّد من خسارة غير متحققة بسبب إعادة تقييم أصول صندوقي النقدية المشتركين لربطها بالقيمة السوقية يتم الإبلاغ عنه ضمن بيان صافي الأصول وفقًا للمعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خلال عام 2023. وفي عام 2022، تم تضمين هذه الخسارة غير المتحققة كجزء من إيرادات الاستثمار المتأتية من صندوقي النقدية المشتركين.

صندوقا النقدية المشتَركان

159 - إضافة إلى ما يحوزه المكتب بصورة مباشرة من نقدية ومكافِئات للنقدية، فإنه يشارك في صندوقي النقدية المشتَركين اللذين تديرهما خزانة الأمم المتحدة. وخزانة الأمم المتحدة مسؤولة عن إدارة الاستثمارات والمخاطر المتصلة بصندوقي النقدية المشتركين، بما في ذلك القيام بأنشطة الاستثمار وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لإدارة الاستثمار.

160 - والهدف من إدارة الاستثمارات هو الحفاظ على رأس المال وتأمين السيولة النقدية الكافية لتلبية الاحتياجات النقدية التشغيلية مع تحقيق معدل عائد سوقي تنافسي من كل صندوق استثماري. وينصبّ التركيز على جودة الاستثمار والسلامة والسيولة بقدر أكبر من التركيز على عنصر الأهداف المتعلق بمعدل العائد السوقي.

161 - وتقوم لجنة معنية بالاستثمارات بتقييم دوري للأداء الاستثماري وتقيّم كذلك مدى الامتثال للمبادئ التوجيهية وتقدم توصيات لتحديث تلك المبادئ.

162 - ويؤثر تجميع الأموال تأثيرا إيجابيا على أداء الاستثمار ومخاطره بوجه عام، بسبب وفورات الحجم، والقدرة على توزيع المخاطر المرتبطة بمنحنى العائد على عدد من آجال الاستحقاق. ويُستنَد في تخصيص أصول صندوقَي النقدية المشتركين (النقدية ومكافئات النقدية، والاستثمارات القصيرة الأجل، والاستثمارات الطويلة الأجل) وإيراداتهما إلى الرصيد الأصلي لكل كيان مشارك.

163 - ويشارك المكتب في اثنين من صناديق النقدية المشتركة تديرهما خزانة الأمم المتحدة، وهما:

(أ) صندوق النقدية المشترك الرئيسي، الذي يحتوي أرصدة الحسابات المصرفية التشغيلية المحتفَظ بها بعدد من العملات والاستثمارات بدولارات الولايات المتحدة؛

(ب) صندوق النقدية المشترك باليورو، الذي يحتوي الاستثمارات باليورو. والجهات المشاركة في هذا الصندوق هي في الغالب مكاتب الأمانة العامة الموجودة خارج المقر التي قد يكون لديها فائض من عملياتها باليورو.

164 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغ مجموع الأصول في صندوقي النقدية المشتركين ما قدره 548,660 11 مليون دولار (2022: 873,869 11 مليون دولار)، منها مبلغ 041,234 1 مليون دولار مستحق للمكتب (2022: 950,346 مليون دولار)، وبلغت حصته من الإيرادات المتأتية من صندوقي النقدية المشتَركين 41,670 مليون دولار (2022: 3,920 ملايين دولار).

موجز أصول وخصوم صندوق النقدية المشترك الرئيسي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	صندوق النقدية المشترك الرئيسي
القيمة العادلة بصافي الأصول/حقوق الملكية	
الاستثمارات القصيرة الأجل	7 554 712
الاستثمارات الطويلة الأجل	2 397 703
مجموع القيمة العادلة بصافي الأصول/حقوق الملكية	**9 952 415**
القروض والحسابات المستحقة القبض	
النقدية ومكافئات النقدية	1 485 897
إيرادات الاستثمار المستحقة	110 348
مجموع القروض والحسابات المستحقة القبض	**1 596 245**
مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية	**11 548 660**
خصوم صندوق النقدية المشترك	
الخصوم المستحقة الدفع للمكتب[أ]	1 041 363
الخصوم المستحقة الدفع لجهات مشاركة أخرى في صندوق النقدية المشترك	10 507 297
مجموع الخصوم	**11 548 660**
صافي الأصول	–

(أ) يشمل مبلغ 0,129 مليون دولار من المبالغ النقدية المعادة من المصرف.

موجز الإيرادات والمصروفات في صندوق النقدية المشترك الرئيسي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	صندوق النقدية المشترك الرئيسي
إيرادات الاستثمار	488 377
إيرادات الاستثمار من صندوق النقدية المشترك الرئيسي[أ]	**488 377**
المكاسب/(الخسائر) الناشئة عن صرف العملات الأجنبية	9 194
الرسوم المصرفية	(808)
المكاسب (الخسائر) التشغيلية من صندوق النقدية المشترك الرئيسي	**8 386**
الإيرادات والمصروفات من صندوق النقدية المشترك الرئيسي	**496 763**

(أ) ما يُتكبّد من خسارة غير متحققة بسبب إعادة تقييم أصول صندوقي النقدية المشتركين لربطها بالقيمة السوقية يتم الإبلاغ عنه ضمن بيان صافي الأصول وفقًا للمعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خلال عام 2023. وفي عام 2022، تم تضمين هذه الخسارة غير المتحققة كجزء من إيرادات الاستثمار المتأتية من صندوقي النقدية المشتركين.

موجز الأصول والخصوم في صندوقَي النقدية المشتركين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	صندوق النقدية المشترك الرئيسي
القيمة العادلة بفائض أو بعجز	
الاستثمارات القصيرة الأجل	6 789 427
الاستثمارات الطويلة الأجل	3 316 889
مجموع القيمة العادلة للاستثمارات بفائض أو بعجز	**10 106 316**
القروض والحسابات المستحقة القبض	
النقدية ومكافئات النقدية	1 707 288
إيرادات الاستثمار المستحقة	60 265
مجموع القروض والحسابات المستحقة القبض	**1 767 553**
مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية	**11 873 869**
خصوم صندوق النقدية المشترك	
الخصوم المستحقة الدفع للمكتب	950 346
الخصوم المستحقة الدفع لجهات مشاركة أخرى في صندوق النقدية المشترك	10 923 523
مجموع الخصوم	**11 873 869**
صافي الأصول	–

موجز الإيرادات والمصروفات في صندوقَي النقدية المشتركين عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	صندوق النقدية المشترك الرئيسي
إيرادات الاستثمار	178 646
المكاسب/(الخسائر) غير المتحققة	(137 034)
إيرادات الاستثمار المتأتية من صندوقَي النقدية المشتركين	**41 612**
المكاسب/(الخسائر) الناشئة عن صرف العملات الأجنبية	(7 670)
الرسوم المصرفية	(772)
المكاسب/(الخسائر) التشغيلية من صندوقي النقدية المشتركين	**(8 442)**
الإيرادات والمصروفات من صندوقي النقدية المشتركين	**33 170**

إدارة المخاطر المالية: لمحة عامة

165 - يتعرض المكتب للمخاطر المالية التالية:

(أ) مخاطر الائتمان؛

(ب) مخاطر السيولة؛

(ج) مخاطر السوق.

166 - وتعرض هذه الملاحظة معلومات عن مدى تعرّض المكتب لتلك المخاطر، وعن الأهداف المتوخاة والسياسات والعمليات المعتمدة لقياس المخاطر وإدارتها، ولإدارة رأس المال.

167 - وخزانة الأمم المتحدة مسؤولة عن إدارة الاستثمارات والمخاطر المتصلة بصندوقي النقدية المشتركين، بما في ذلك القيام بأنشطة الاستثمار وفقاً للمبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمار.

إطار إدارة المخاطر

168 - تتوافق الممارسات التي تتّبعها الأمم المتحدة في مجال إدارة المخاطر مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، ومع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لإدارة الاستثمار. وتعرّف الأمم المتحدة رأس المال الذي تديره بأنه مجموع أصولها الصافية التي تتألف من أرصدة الصناديق والاحتياطيات المتراكمة. وتتمثل الأهداف المتوخّاة من وراء ذلك في الحفاظ على قدرتها على مواصلة العمل كمنشأة مستمرة، وعلى تمويل قاعدة أصولها وتحقيق أهدافها. وتدير الأمم المتحدة رأسمالها على ضوء الظروف الاقتصادية العالمية، وخصائص مخاطر الأصول المستثمر فيها، واحتياجاتها الحالية والمستقبلية من رأس المال المتداول.

مخاطر الائتمان

169 - مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية الناجمة عن عدم وفاء الطرف المقابل في أداة مالية بالتزاماته التعاقدية. وتنشأ المخاطر الائتمانية من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات والودائع لدى المؤسسات المالية، وكذلك من التعرض لمخاطر الائتمان الناجمة عن الحسابات المستحقة القبض التي لم تُسدّد. والقيمة الدفترية للأصول المالية، مطروحاً منها المخصصات المرصودة مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة، هي أقصى درجات التعرض لمخاطر الائتمان.

170 - وتُنفَّذ وظيفة إدارة الاستثمارات مركزيا في مقر الأمم المتحدة. ولا يُسمح للمجالات الوظيفية الأخرى، في الظروف العادية، بمزاولة أنشطة الاستثمار. ويجوز أن يحصل مجال وظيفي على موافقة استثنائية عندما تسوّغ الظروفُ الاستثمارَ على الصعيد المحلي في إطار معايير محددة تتوافق مع المبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمارات.

171 - ووفقا للمبادئ التوجيهية، يلزم إجراء رصد مستمر لتقدير الجدارة الائتمانية للجهات المصْدِرة والأطراف المناظرة. ويجوز أن تشمل استثمارات صندوقي النقدية المشتركين المسموح بها، على سبيل المثال لا الحصر، الودائع المصرفية والأوراق التجارية والأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات الدولية، والأوراق المالية التي تصدرها الوكالات الحكومية، والأوراق المالية الحكومية التي تحل آجال استحقاقها بعد خمس سنوات أو أقل. ولا يستثمر صندوقا النقدية المشتركان في الأدوات المالية المشتقة مثل الأوراق المالية المضمونة بأصول والأوراق المالية المضمونة برهون عقارية أو في منتجات حصص الملكية.

172 - وتنص المبادئ التوجيهية أيضا على عدم الاستثمار في إصدارات جهات تقل تصنيفاتها الائتمانية عن المواصفات المحددة. وتنص المبادئ التوجيهية أيضاً على حدود قصوى لتركيز الاستثمارات في إصدارات أي جهة بعينها. وقد استوفيت هذه الشروط وقت تنفيذ الاستثمارات.

173 - والتصنيفات الائتمانية المستخدَمة لصندوقَي النقدية المشتركين هي التصنيفات التي تحددها كبرى وكالات التصنيف الائتماني؛ وتُستخدم تصنيفات وكالة S&P Global Ratings ووكالة موديز (Moody's) ووكالة فيتش (Fitch) في تصنيف السندات وشهادات الإيداع والأدوات المالية المخصومة، في حين يُستخدم تصنيف وكالة فيتش للجدارة المالية في تصنيف الودائع المصرفية لأجل. وفي نهاية السنة، كانت التصنيفات الائتمانية كما هو مبيّن في الجدول أدناه.

استثمارات صندوقَي النقدية المشتركين حسب التصنيفات الائتمانية في 31 كانون الأول/ديسمبر

(النسبة المئوية)

صندوق النقدية المشترك الرئيسي	*التصنيفات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023*				*التصنيفات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022*			
السندات (التصنيفات الطويلة الأجل)					**السندات (التصنيفات الطويلة الأجل)**			
	AAA/AAAu	*AA+u/AA+/AA*	*A+*	*غير متاح*		*AAA/AAAu*	*AA+u/AA+/AA*	*A+*	*غير متاح*
ستاندرد أند بورز	37,1 في المائة	62,9 في المائة			ستاندرد أند بورز	33,8 في المائة	65,9 في المائة		0,3 في المائة
	AAA	*AA+/AA/AA-*		*غير متاح/غير مصنفة*		*AAA*	*AA+/AA/AA-*		*غير متاح/غير مصنفة*
فيتش	28,4 في المائة	53,3 في المائة	1,3 في المائة	17,0 في المائة	فيتش	61,9 في المائة	22,5 في المائة	0,2 في المائة	15,4 في المائة
	Aaa	*Aa1/Aa2/Aa3*	*A1*	*غير متاح*		*Aaa*	*Aa1/Aa2/Aa3*	*A1*	*غير متاح*
موديز	61,9 في المائة	30,5 في المائة		7,6 في المائة	موديز	66,7 في المائة	30,9 في المائة		2,4 في المائة
الأوراق التجارية/شهادات الإيداع (التصنيفات القصيرة الأجل)					**الأوراق التجارية/شهادات الإيداع (التصنيفات القصيرة الأجل)**				
	A-1+/A-1					*A-1+/A-1*			
ستاندرد أند بورز	100,0 في المائة				ستاندرد أند بورز	100,0 في المائة			
	F1+/F1			*غير مصنَّفة*		*F1+/F1*			*غير مصنَّفة*
فيتش	98,8 في المائة			1,2 في المائة	فيتش	97,7 في المائة			2,3 في المائة
	P-1/P-2					*P-1/P-2*			
موديز	100,0 في المائة				موديز	100,0 في المائة			
الودائع لأجل/حساب الودائع تحت الطلب (تصنيفات وكالة فيتش للجدارة المالية)					**الودائع لأجل وحساب الودائع تحت الطلب (تصنيفات وكالة فيتش للجدارة المالية)**				
	aa-	*a+/a/a-*		*غير متاح*		*aa-*	*a+/a/a-*		*غير متاح*
فيتش	23,8 في المائة	76,2 في المائة			فيتش	35,9 في المائة	64,1 في المائة		

174 - وترصد خزانة الأمم المتحدة تصنيفات الجدارة الائتمانية بصورة نشطة، ونظراً إلى أن المنظمة لا تستثمر إلا في الأوراق المالية ذات تصنيفات الجدارة الائتمانية العالية، فإن الإدارة لا تتوقع إخلال أي طرف مناظر بالتزاماته، باستثناء ما يتعلق بأي استثمارات مضمحلة القيمة.

175 - والتبرعات المستحقة القبض للمكتب مستحقةٌ بشكل رئيسي على الدول الأعضاء وعلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وهي جهات لا تشكل مصدرا لمخاطر ائتمانية كبيرة.

176 - ويقيِّم المكتب مخصصات المبالغ المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها في تاريخ كل إبلاغ، ويرصد مخصصا من هذا النوع عندما يوجد دليل موضوعي على أن المكتب لن يحصّل كامل المبلغ المستحق له. ويرد التغير الحاصل في حساب المخصصات خلال العام في الملاحظة 7.

177 - وكان لدى المكتب أصول مالية قدرها 355,193 1 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وهو ما يمثل أقصى درجة لتعرض هذه الأصول لمخاطر الائتمان (2022: 276,794 1 مليون دولار).

مخاطر السيولة

178 - مخاطر السيولة هي احتمال ألا تتوافر لدى المكتب الأموال الكافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. والنهج الذي يتبعه المكتب والأمم المتحدة في إدارة السيولة هو ضمان أن تتوافر لديهما على الدوام السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتهما عند استحقاقها، سواء في ظل الظروف الطبيعية أو وقت الشدة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المجازفة بالمساس بسمعة المنظمة.

179 - ويقضي النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة بعدم صرف الأموال إلا بعد ورودها من الجهات المانحة، مما يخفض بدرجة كبيرة من مخاطر السيولة فيما يتعلق بالمساهمات. ولا يُسمح بأي استثناءات من قاعدة عدم الصرف قبل تلقي الأموال إلا في إطار التقيُّد بمعايير محددة لإدارة المخاطر فيما يتعلق بالمبلغ المستحق القبض.

180 - ويقوم المكتب ومقر الأمم المتحدة بمهمة التنبؤ بالتدفقات النقدية وبرصد التنبؤات المتجددة تلقائيا لمتطلبات السيولة لضمان أن تتوافر النقدية الكافية لتلبية الاحتياجات التشغيلية. وينفذ المقر عمليات الاستثمار مع إيلاء العناية الواجبة للاحتياجات من النقدية لأغراض التشغيل بناءً على التنبؤ بالتدفقات النقدية. ويحتفظ مقر الأمم المتحدة بجزء كبير من حصة المكتب في قسمة الاستثمارات في شكل مكافئات نقدية واستثمارات قصيرة الأجل تكفي لتغطية التزامات المكتب عند استحقاقها.

181 - ويكمن أساس التعرّض لمخاطر سيولة الخصوم المالية في فكرة أن المكتب قد يواجه صعوبة في الوفاء بالتزاماته المرتبطة بالخصوم المالية. وهذا الأمر مستبعدٌ إلى حد كبير بسبب الحسابات المستحقة القبض والنقدية والاستثمارات المتاحة للمكتب، وكذلك السياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة لضمان توافر موارد كافية للوفاء بالتزاماته المالية.

182 - ويتعرض صندوقا النقدية المشتركان لمخاطر سيولة مرتبطة باحتياجات الجهات المشاركة لسحب مبالغ خلال مهلة قصيرة. ويحتفظ الصندوقان بقدر كاف من النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول للوفاء بالالتزامات تجاه الجهات المشاركة عندما يحين أجلها. ويتوافر الجزء الأكبر من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات في غضون مهلة قدرها يوم واحد لدعم الاحتياجات التشغيلية. ولذلك، تُعتبر مخاطر السيولة التي يواجهها صندوقا النقدية المشتركان منخفضة.

مخاطر أسعار الفائدة

183 - مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلّب القيمة العادلة للأدوات المالية أو تقلّب التدفقات النقدية في المستقبل نتيجة للتغيّرات الحاصلة في أسعار الفائدة. وبوجه عام، عندما يرتفع سعر الفائدة، تنخفض قيمة الورقة المالية ذات سعر الفائدة الثابت والعكس صحيح. وتُقاس مخاطر أسعار الفائدة عموما بمدة الورقة المالية ذات سعر الفائدة الثابت، مع التعبير عن هذه المدة بعدد السنوات. وكلما طالت هذه المدة، ازدادت مخاطر أسعار الفائدة. ويكمن التعرض لمخاطر أسعار الفائدة بشكل رئيسي في صندوقي النقدية المشتركين.

184 - ويشكل صندوقا النقدية المشتركان المصدر الرئيسي لمخاطر تعرّض المنظمة لتقلبات أسعار الفائدة، وذلك نظرا إلى أن النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات ذات المعدل الثابت هي أدوات مالية تدرّ فوائد. وحتى تاريخ الإبلاغ، كان صندوقا النقدية المشتركان قد استثمرا في المقام الأول في أوراق مالية ذات آجال استحقاق أقصر، حيث يقل حدها الأقصى عن أربع سنوات (2022: خمس سنوات). وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان متوسط مدة صندوق النقدية المشترك الرئيسي هو 0,65 سنة (2022: 0,77 سنة)، وهو ما يُعتبر مؤشراً على انخفاض المخاطر.

185 - ويبين تحليل حساسية صندوقي النقدية المشتركين إزاء مخاطر أسعار الفائدة كيف أن القيمة العادلة لصندوقي النقدية المشتركين في تاريخ الإبلاغ من شأنها أن تزيد أو تنقص إذا حدثت نقلة لمنحنى العائد ككل استجابة لتغيرات أسعار الفائدة. ولما كانت هذه الاستثمارات تُحتسب وفقا للقيمة العادلة بصافي الأصول/حقوق الملكية، فإنّ التغير الحاصل في القيمة العادلة يمثل الزيادة أو النقصان في صافي الأصول. ويبين الجدول تأثير التحول بمقدار 200 نقطة أساس، صعودا أو هبوطا، في منحنى العائد (100 نقطة أساس تعادل 1 في المائة). وهذه التغيرات في نقاط الأساس هي على سبيل التوضيح.

تحليل حساسية صندوق النقدية المشترك الرئيسي إزاء مخاطر أسعار الفائدة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	حجم نقلة منحنى العائد (نقاط الأساس)							
	200-	*150-*	*100-*	*50-*	*0*	*50+*	*100+*	*150+*	*200+*
الزيادة/(النقصان) في القيمة العادلة									
مجموع صندوق النقدية المشترك الرئيسي	144,78	108,58	72,38	36,19	–	(36,19)	(72,37)	(108,55)	(144,73)

تحليل حساسية صندوق النقدية المشترك الرئيسي إزاء مخاطر أسعار الفائدة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	حجم نقلة منحنى العائد (نقاط الأساس)							
	200-	*150-*	*100-*	*50-*	*0*	*50+*	*100+*	*150+*	*200+*
الزيادة/(النقصان) في القيمة العادلة									
مجموع صندوق النقدية المشترك الرئيسي	168,98	126,73	84,48	42,24	–	(42,23)	(84,46)	(126,69)	(168,91)

مخاطر السوق

186 - مخاطر السوق هي احتمال أن تؤثر التغيرات الحاصلة في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية الاستثمارية، في إيرادات المكتب أو قيمة أصوله وخصومه المالية. والهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة وضبط مستويات التعرض لمخاطر السوق ضمن بارامترات مقبولة مع تحقيق المستوى الأمثل للمركز المالي للمكتب.

187 - ويُقصد بمخاطر العملات احتمال تقلّب القيمة العادلة للأدوات المالية أو التدفقات النقدية المتولّدة عنها في المستقبل بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ولدى المكتب معاملات وأصول وخصوم بعملات أخرى غير عملته الوظيفية، وهو يتعرض لمخاطر العملة الناجمة عن التقلبات في أسعار صرف العملات.

188 - وتُقوَّم أصول المكتب وخصومه المالية أساسا بدولارات الولايات المتحدة. أما الأصول المالية المُقوَّمة بعملات غير دولار الولايات المتحدة، فتتصل أساسا بالتبرعات، إضافة إلى النقدية ومكافئات النقدية والحسابات المستحقة القبض المحتفظ بها لدعم الأنشطة التشغيلية المحلية في الأماكن التي تجري فيها المعاملات بالعملات المحلية. ويحتفظ المكتب بحد أدنى من الأصول بالعملات المحلية، كما يحتفظ بحساباته المصرفية بدولارات الولايات المتحدة كلما كان ذلك ممكنا.

189 - وأشد مظاهر التعرض لمخاطر العملات هو ما يتعلّق بما يتوافر لدى صندوقي النقدية المشتَرَكين من النقدية ومكافئات النقدية والتبرعات. وحتى تاريخ الإبلاغ، كانت الأرصدة المُقوّمة بعملات غير دولار الولايات المتحدة من تلك الأصول المالية مقومةً أساسا باليورو والبيسو الكولومبي والكرونة النرويجية والدولار الكندي والجنيه الإسترليني. وتتكون العملات الأخرى من 38 عملة مختلفة بأرصدة مختلفة.

التعرُّض لخطر تقلب أسعار الصرف في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	دولار الولايات المتحدة	*اليورو*	*البيسو الكولومبي*	*الكرونة النرويجية*	*الدولار الكندي*	*الجنيه الإسترليني*	*عملات أخرى*	*المجموع*
الاستثمارات القصيرة الأجل	691 172	–	–	–	–	–	–	691 172
الاستثمارات الطويلة الأجل	216 205	–	–	–	–	–	–	216 205
النقدية ومكافئات النقدية، صندوقا النقدية المشتركان	133 857	–	–	–	–	–	–	133 857
النقدية ومكافئات النقدية، مصادر أخرى	–	–	7	–	–	–	16	23
المجموع الفرعي، صندوقا النقدية المشتركان وموجودات أخرى	**1 041 234**	**–**	**7**	**–**	**–**	**–**	**16**	**1 041 257**
التبرعات المستحقة القبض	108 996	107 049	14 327	23 859	14 183	11 000	18 019	297 433
الحسابات الأخرى المستحقة القبض/الأصول الأخرى	14 980	5	238	–	–	544	736	16 503
المجموع	**1 165 210**	**107 054**	**14 572**	**23 859**	**14 183**	**11 544**	**18 771**	**1 355 193**

190 - وكان من شأن أي ارتفاع أو تراجع في أسعار صرف اليورو حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 أن يؤثر في تحديد قيمة الحسابات المستحقة القبض والنقدية ومكافئات النقدية، مصادر أخرى، المقوَّمة بعملة أجنبية، وأن يؤدي إلى زيادة أو نقصان في قيمة صافي الأصول والفائض أو العجز بمقدار المبالغ المبينة في الجدول الوارد أدناه. ويستند هذا التحليل إلى تغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية اعتُبرت في حدود المعقول في تاريخ الإبلاغ. ويفترض هذا التحليل بقاء جميع المتغيرات الأخرى على حالها، ولا سيما أسعار الفائدة.

تحليل حساسية التعرض لخطر تقلب أسعار الصرف في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	صافي الأصول/الفائض أو العجز	
	ارتفاع سعر العملة	*تراجع سعر العملة*
اليورو (تغير بنسبة 10 في المائة)	10 705	(10 705)
البيسو الكولومبي (تغير بنسبة 10 في المائة)	1 457	(1 457)
الكرونة النرويجية (تغير بنسبة 10 في المائة)	2 386	(2 386)
الجنيه الإسترليني (تغير بنسبة 10 في المائة)	1 554	(1 554)
الدولار الكندي (تغير بنسبة 10 في المائة)	1 418	(1 418)
العملات الأخرى (تغير بنسبة 10 في المائة)	1 877	(1 877)

المخاطر الأخرى المرتبطة بأسعار السوق

191 - المكتب غير معرّض لأي مخاطر كبيرة أخرى مرتبطة بأسعار السوق، فهو معرّض لقدر محدود من مخاطر الأسعار المرتبطة بالمشتريات المتوقعة من سلع معيّنة تُستخدم بانتظام في العمليات. وبالتالي فلن يفضي التغيّر في تلك الأسعار إلا إلى تغيّر طفيف في التدفقات النقدية.

192 - وصندوقا النقدية المشتركان غير معرّضين لمخاطر أسعار أخرى كبيرة، بما أنهما لا يبيعان على المكشوف، ولا يقترضان أوراقا مالية ولا يشتريان أوراقا مالية بطريقة الشراء الهامشي، وكلها أمور تحد من الخسارة المحتملة لرأس المال.

التصنيف والقياس

193 - يتم الإبلاغ عن جميع الاستثمارات في صندوق النقدية المشترك من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية. وتُعتبَر النقدية ومكافئات النقدية المسجَّلة بقيمتها الإسمية قيمة تقريبية للقيمة العادلة. ويتم تقييم الحسابات المستحقة القبض، بما في ذلك التبرعات المستحقة القبض غير المتداولة، التي يتم الإبلاغ عنها بالتكلفة المهلكة المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم تقييم الحسابات المستحقة الدفع بالتكلفة المهلكة، وهو ما يمثل تقديرا تقريبيا عادلا للقيمة العادلة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

194 - يتضمن الجدول أدناه تحليلا للأدوات المالية المسجَّلة بالقيمة العادلة حسب مستوياتها في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وتُعرَّف هذه المستويات على النحو التالي:

(أ) المستوى 1: الأسعار المعروضة (غير المعدَّلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة؛

(ب) المستوى 2: المدخلات من غير الأسعار المعلنة المندرجة في المستوى 1 القابلة للرصد فيما يتعلق بالأصول أو الخصوم، سواء بصورة مباشرة (كأسعار) أو غير مباشرة (مشتقة من الأسعار)؛

(ج) المستوى 3: مدخلات للأصول أو الخصوم غير مستندة إلى بيانات سوقية قابلة للرصد (مدخلات غير قابلة للرصد).

195 - وتستند القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة إلى أسعار السوق المعروضة في تاريخ الإبلاغ، وتحددها الجهة الوديعة المستقلة على أساس قيمة الأوراق المالية التي يتم الحصول عليها من أطراف ثالثة. وتُعتبر السوق نشطة إذا كانت الأسعار المعروضة جاهزة ومتاحة بيُسر وانتظام من وكالة للتداول أو من تاجر أو وسيط أو مجموعة صناعية أو خدمة تسعير أو وكالة تنظيمية، وتمثل هذه الأسعار معاملات السوق الفعلية والمنتظمة التي تجري على أساس استقلالية الأطراف. وسعر السوق المعروض الذي يُستخدم للأصول المالية التي يحتفَظ بها في صندوقَي النقدية المشتركين هو سعر العرض الحالي.

196 - وتُحدَّد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشطة باستخدام أساليب التقييم التي تحقق الحد الأقصى لاستخدام بيانات السوق القابلة للرصد. وإذا كانت كل المدخلات الهامة اللازمة لتحديد القيمة العادلة للأداة قابلة للرصد، تُدرَج الأداة المالية في المستوى 2.

197 - ويعرض التسلسل الهرمي التالي للقيمة العادلة أصولَ صندوقي النقدية المشتركين المقيسة بالقيمة العادلة في تاريخ الإبلاغ. ولم تكن هناك أصول مالية من المستوى 3، أو أي خصوم مقيَّمة بالقيمة العادلة، أو أي انتقالات كبيرة لأصول مالية بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للاستثمارات في 31 كانون الأول/ديسمبر: صندوقا النقدية المشتركان

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

صندوق النقدية المشترك الرئيسي

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023			*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*		
	المستوى 1	*المستوى 2*	*المجموع*	*المستوى 1*	*المستوى 2*	*المجموع*
الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز						
سندات صادرة عن شركات	118 115	–	118 115	65 200	–	65 200
سندات صادرة عن وكالات غير تابعة للولايات المتحدة	2 468 680	–	2 468 680	1 974 662	–	1 974 662
سندات صادرة عن جهات فوق وطنية	770 234	–	770 234	789 587	–	789 587
سندات - صادرة عن خزانة الولايات المتحدة	1 185 059	–	1 185 059	1 348 056	–	1 348 056
سندات - صادرة عن جهات سيادية غير تابعة للولايات المتحدة	97 824	–	97 824	96 713	–	96 713

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023			*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*		
	المستوى 1	*المستوى 2*	*المجموع*	*المستوى 1*	*المستوى 2*	*المجموع*
صندوق النقدية المشترك الرئيسي – الأوراق التجارية	–	510 193	510 193	–	1 747 461	1 747 461
صندوق النقدية المشترك الرئيسي – شهادات الإيداع	–	2 982 310	2 982 310	–	2 654 637	2 654 637
صندوق النقدية المشترك الرئيسي – الودائع لأجل	–	1 820 000	1 820 000	–	1 430 000	1 430 000
المجموع	**4 639 912**	**5 312 503**	**9 952 415**	**4 274 218**	**5 832 098**	**10 106 316**

الملاحظة 22
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
المرتبات والأجور	125 220	115 684
المعاشات التقاعدية والتأمين والاستحقاقات الأخرى	36 658	34 887
مجموع مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم (البيان الثاني)	**161 878**	**150 571**

198 – يشمل بند مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم المرتبات، وتسويات مقر العمل، والمعاشات التقاعدية، وخطط التأمين الصحي، وتكاليف السفر المتعلقة بإجازة زيارة الوطن، ومنحة التعليم، ومنحة الانتداب، واستحقاقات انتهاء الخدمة، والإجازة السنوية والاستحقاقات الأخرى.

الملاحظة 23
تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
متطوعو الأمم المتحدة	8 698	8 015
الخبراء الاستشاريون والمتعاقدون	36 734	37 855
غير الموظفين، فئات أخرى	33 430	32 925
مجموع تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم (البيان الثاني)	**78 862**	**78 795**

199 – يُقصد بتكاليف غير الموظفين الخدمات التعاقدية المقدَّمة من أفراد على أساس الوقت أو على أساس تقديم نواتج محدّدة. وهذه العقود لا تتضمن الاستحقاقات الوظيفية المتاحة لموظفي الأمم المتحدة.

الملاحظة 24

المِنَح والتحويلات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
المنح المقدمة إلى المستفيدين النهائيين	3 645	4 210
التحويلات إلى الشركاء المنفذين	42 263	14 266
المجموع (البيان الثاني)	**45 908**	**18 476**

200 - ترتبط المصروفات المتعلقة بالتحويلات التي تقدم للشركاء المنفذين بقيام منظمات أخرى بتنفيذ البرامج نيابةً عن المكتب. ويمثل مبلغ 42,263 مليون دولار (2022: 14,266 مليون دولار) قيمة الأعمال المنفذة بالنسبة لعام 2023 على أساس التقارير المالية المصدّقة المقدمة من الشركاء المنفذين. وفي غياب تقارير مصدّقة، قدَّر المكتب قيمة الأعمال المنجزة بالرجوع إلى مدة الاتفاق وبالتشاور مع مديري البرامج المسؤولين. وتَرِدُ السُلف غير المسدّدة ذات الصلة، وهي التحويلات النقدية المقدمة إلى الشركاء المنفذين نظير أعمال لم تكن قد نُفّذت بعد حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 تحت بند تحويلات السُلف في البيان الأول (انظر الملاحظة 8 للاطلاع على التفاصيل). ومن أصل قيمة تنفيذ البرامج من قبل الشركاء المنفذين وعمليات التحويل إلى المستفيدين النهائيين التي يبلغ مجموعها 45,908 مليون دولار، يرتبط مبلغ 16,091 مليون دولار (2022: 2,784 مليون دولار) بتقديم منح للتعاونيات الزراعية في إطار برامج سبل العيش البديلة في كولومبيا.

الملاحظة 25

اللوازم والمواد الاستهلاكية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الوقود ومواد التشحيم	455	473
حصص الإعاشة	217	240
قطع الغيار	530	364
المواد الاستهلاكية	4 382	4 238
مجموع اللوازم والمواد الاستهلاكية (البيان الثاني)	**5 584**	**5 315**

الملاحظة 26

السفر

201 - في ضوء الإزالة التدريجية للقيود المفروضة عالميا على تحركات الأفراد بسبب جائحة كوفيد-19، بالاقتران مع ارتفاع رسوم تذاكر السفر بالطائرة، ازدادت نفقات السفر إلى 57,278 مليون دولار (2022: 47,359 مليون دولار).

الملاحظة 27

مصروفات التشغيل الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022 (بعد إعادة الحساب)*
الخدمات التعاقدية	75 540	58 574
اقتناء السلع	11 217	11 262
اقتناء الأصول غير الملموسة	1 019	809
إيجار المكاتب وأماكن العمل	6 103	7 260
استئجار المعدات	439	265
مصروفات الديون المعدومة	(162)	2 227
صافي الخسائر الناجمة عن صرف العملات الأجنبية	–	9 185
التبرعات العينية	1 741	1 515
مصروفات تشغيل أخرى/متنوعة	5 161	6 077[أ]
مجموع مصروفات التشغيل الأخرى (البيان الثاني)	**101 058**	**97 174**

(أ) تشمل مصروفات التشغيل الأخرى/المتنوعة تعديل نزولي بقيمة 7,099 ملايين دولار يتعلق بتعديل السياسة المحاسبية المتعلقة بأعمال التشييد على النحو المفصل في الملاحظتين 10 و 17.

202 - تتكون الخدمات التعاقدية الواردة تحت بند مصروفات التشغيل الأخرى من خدمات مختلفة مقدَّمة من أفراد أو مؤسسات. ومن أصل المجموع البالغ 75,540 مليون دولار، يمثل مبلغ 31,934 مليون دولار (2022: 25,826 مليون دولار) مختلف الخدمات المتعاقد عليها لتيسير الاجتماعات، وحلقات العمل، وخدمات السفر، التي ارتفعت ارتفاعا كبيراً مقارنةً بالسنة السابقة بسبب الإزالة التدريجية للقيود المفروضة عالميا على السفر واجتماعات المشاركين بسبب جائحة كوفيد-19، ويمثل مبلغ 11,257 مليون دولار (2022: 10,740 ملايين دولار) خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

203 - وتشمل مقتنيات السلع أساساً أصنافاً منخفضة القيمة لكي يستخدمها المكتب والمستفيدون النهائيون في إطار تنفيذ البرامج.

204 - وتتكون مصروفات الديون المعدومة، التي يبلغ مجموعها ائتمانا قدره 0,162 مليون دولار، من عمليات شطب يبلغ مجموعها 1,029 مليون دولار من التبرعات المعلنة غير المحصلة والحسابات الأخرى

المستحقة القبض والسلف الأخرى (2022: 10,749 ملايين دولار) وانخفاض في بدل الخسارة قدره 1,191 مليون دولار (2022: زيادة قدرها 8,522 ملايين دولار). وتشمل عمليات شطب التبرعات المعلنة غير المحصلة 0,318 مليون دولار من كولومبيا، و 0,179 مليون دولار من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، و 0,115 مليون دولار من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، و 0,105 مليون دولار من بنما. وتبلغ قيمة المبالغ المشطوبة من الحسابات الأخرى المستحقة القبض والسلف الأخرى 0,312 مليون دولار.

205 - وتشمل مصروفات التشغيل الأخرى/المتنوعة 3,091 ملايين دولار في شكل هبات/تحويلات للأصول (2022: 11,285 مليون دولار).

الملاحظة 28

المصروفات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
المبالغ المدفوعة على سبيل الهبة والمطالبات بالتعويض	–	19
مصروفات أخرى/متنوعة	5	30
مجموع المصروفات الأخرى (البيان الثاني)	**5**	**49**

الملاحظة 29

الأطراف ذات العلاقة

موظفو الإدارة الرئيسيون

206 - موظفو الإدارة الرئيسيون هم الذين لديهم القدرة على ممارسة تأثير كبير في اتخاذ قرارات الكيان المالية والتشغيلية. وموظفو الإدارة الرئيسيون في المكتب هم المدير التنفيذي ومديرو شُعب المكتب الأربع ومدير معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، فقد أُسندت إليهم جميعاً سلطة ومسؤولية تخطيط أنشطة المكتب وتوجيهها ومراقبتها. ولم يكن لأيٍّ من موظفي الإدارة الرئيسيين فرد من أفراد الأسرة المقرَّبين يعمل لدى الكيان على مستوى الإدارة. وترد في الجدول أدناه تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
المرتب وتسوية مقر العمل	1 177	1 068
الاستحقاقات النقدية الأخرى	481	435
مجموع الأجور للفترة	**1 658**	**1 503**

207 - يحصل موظفو الإدارة الرئيسيون على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة بمستوى مساو لاستحقاقات سائر الموظفين. وباستثناء استحقاقات صندوق المعاشات التقاعدية، لا يمكن تحديد حجم استحقاقات ما بعد التقاعد بشكل موثوق، نظرا لأن المعلومات الاكتوارية تقدم على مستوى الكيان.

208 - وتشمل الاستحقاقات النقدية الأخرى إجازة زيارة الوطن، وإعانة الإيجار، والمعاشات التقاعدية والتأمين الصحي.

209 - وموظفو الإدارة الرئيسيون لا تربطهم بالمكتب أي مصالح أخرى ولم يحصلوا على أي قروض غير متاحة على نطاق واسع لغير موظفي الإدارة الرئيسيين ولا قروض لم تتوافر لعامة الجمهور معرفة واسعة النطاق بشأن توافرها خلال عام 2023.

الملاحظة 30

عقود الإيجار والالتزامات

عقود الإيجار التشغيلي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
المستحقة خلال أقل من سنة واحدة	850	554
المستحقة خلال فترة تتراوح بين سنة واحدة وخمس سنوات	460	147
مجموع الحدود الدنيا لالتزامات عقود الإيجار التشغيلي	**1 310**	**701**

210 - يتألف مجموع الالتزامات الدنيا لعقود الإيجار التشغيلي في عام 2023 البالغ قدره 1,310 مليون دولار (2022: 0,701 مليون دولار) من الجزء غير القابل للإلغاء من اتفاقات الإيجار في مختلف المكاتب الميدانية التابعة للمكتب. وتعزى الزيادة أساسا إلى تجديد مختلف اتفاقات الإيجار واتفاقات الإيجار الجديدة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، لم يكن لدى المكتب أي عقود تأجير تمويلي.

الالتزامات التعاقدية

211 - حتى تاريخ الإبلاغ، ظلت الالتزامات المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة والسلع والخدمات المتعاقد عليها ولكن لم يتم تسليمها عند نفس المستوى تقريبا، وهو 55,170 مليون دولار (2022: 55,598 مليون دولار).

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الممتلكات والمنشآت والمعدات	3 128	2 949
السلع والخدمات	52 042	52 649
مجموع الالتزامات التعاقدية المفتوحة	**55 170**	**55 598**

الملاحظة 31

الخصوم الاحتمالية والأصول الاحتمالية

212 - تنشأ الخصوم الاحتمالية عند وجود قدر كبير من عدم اليقين بشأن عدد من الجوانب المتعلقة بالخصوم. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، ظلت ثلاث مطالبات محتملة تتعلق بنزاع عمل في مكتب ميداني قطري دون تسوية. وفي ضوء امتيازات وحصانات الأمم المتحدة أمام المحاكم الوطنية، لا تتوقع الإدارة أن يكون لتسوية المطالبة أثر سلبي على المكتب. وتُقيّم هذه الحالات باستمرار، وسيتم الإبلاغ عن أي تغيرات وفقا لذلك.

213 - وبالإضافة إلى ذلك، فحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت هناك مطالبات تتعلق بإقامة العدل قدمها موظفون سابقون وحاليون وتقرَّر فيها أنه من الممكن جدا أن يُبتّ في المطالبات في نهاية المطاف لصالح مقدمي المطالبات. وتشير التقديرات إلى أنه قد ينشأ عن تلك الحالات التزام محتمل بقيمة 0,8 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

الملاحظة 32

الأحداث التالية لتاريخ الإبلاغ

214 - تاريخ الإبلاغ عن هذه البيانات المالية هو 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وقد أذنت بإصدارها المديرة التنفيذية للمكتب في 31 آذار/مارس 2024، وهو نفس التاريخ الذي قُدّمت فيه أيضاً إلى مجلس مراجعي الحسابات. وأُخذت جميع المعلومات المتصلة بإعداد البيانات المالية في الاعتبار في هذه الوثيقة. ولم تطرأ أحداثٌ جوهرية في الفترة الواقعة بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ الإذن بإصدارها مما كان يمكن أن يؤثر على تلك البيانات تأثيراً جوهرياً.

160824 060824 24-08914 (A)